غاري هارت

القوة الرابعة

الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي و العشرين

مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة



العبيكان
Obeikan

القوة الرابعة

غاري هارت

القوة الرابعة

الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة

في القرن الحادي والعشرين

نقله إلى العربية

محمد محمود التوبة





Original Title:

THE FOURTH POWER

By:

GARY HART

ISBN 0-19-517683-9

المملكة العربية السعودية، طريق الملك مع تقاطع العروبة، ص. ب: 62807 الرياض 11595
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P. O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1426هـ.2005م

ISBN 2-777-40-9960

ⓒ **مكتبة العبيكان، 1426هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هارت، غاري

القوة الرابعة. / غاري هارت؛ محمد محمود التوبة.ـ الرياض، 1426هـ

292 ص؛ 14×21سم

1. الولايات المتحدة – الأحوال السياسية

أ. التوبة، محمد محمود (مترجم) ب. العنوان

ديوي 320.973 1426/3323

رقم الإيداع: 1426/3323

ردمك: 2 – 777 – 40 – 9960

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

القضية الجيدة سيف مثلما هي درع كذلك.

... إن أفق الإستراتيجية محدود بالحرب، أما الإستراتيجية الكبرى فتنظر إلى ما وراء الحرب، تنظر إلى السلام الذي سيعقب الحرب. ولا يجب على الإستراتيجية الكبرى أن تدمج الأدوات المتنوعة وحسب (من المالية، والدبلوماسية، والأخلاقية) بل يجب عليها كذلك أن تنظم استخدام هذه الأدوات بشكل تتجنب معه تخريب حالة السلام المستقبلية - من أجل أمنها وازدهارها. إن حالة السلام المزرية... التي تلت معظم الحروب نستطيع أن نتتبعها ونعود بها إلى الحقيقة المتمثلة في أن مجال الإستراتيجية الكبرى، بخلاف الإستراتيجية، هو أرض مجهولة في الجزء الأعظم منه - أرض ما تزال تنتظر الاستكشاف، والفهم.

بي. إتش. ليدل هارت، *الإستراتيجية*

تمهيد

إن المناقشات المطروحة في هذا الكتاب صريحة، إن لم تكن بسيطة. فمطلع القرن الحادي والعشرين متميز بوقائع حقيقية ثورية جديدة. وبعد نهاية الحرب الباردة حتى الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، افتقرت الولايات المتحدة إلى إستراتيجية قومية من أجل التعامل مع هذه الحقائق الواقعة الجديدة، ومن أجل استخدام قدراتها في سبيل مقاصدها الكبيرة. وابتداء من غزو العراق، بدأ ذلك الفراغ الإستراتيجي يملأ بإستراتيجية إمبراطورية. ولكن الإستراتيجية الإمبراطورية تخرق المبادئ الديمقراطية الجمهورية التي تأسست أمتنا عليها. والبديل الثاني لما تقدم، هو استخدام قدراتنا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية استخداما يستند إلى المبادئ في سبيل المقاصد العظيمة المتمثلة في توفير الأمن، وتكبير الفرص، وتوسيع الديمقراطية الليبرالية، فهذا الاستخدام يمثل استجابة أشمل للوقائع الحقيقية الثورية الجديدة، ويمثل الإستراتيجية الكبرى الأفعل والأكثر إقناعا في الوقت نفسه. ومثل هذه الإستراتيجية الكبرى تستطيع أن تسهم في استرداد نموذج المثل الأعلى للجمهورية الأمريكية.

افتُتِحت مناقشة تاريخية تقول إن الولايات المتحدة، أحببنا أم لم نحبب، هي إمبراطورية. والمسألة الوحيدة، موضع الجدال، هي أي نوع من الإمبراطوريات سنكون. هذا اقتراح باطل وخطر، اقتراح يسيء فهم وقائع عصرنا، ويسيء فهم الميزة الأصيلة والفريدة لأمريكا في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن إستراتيجية الإمبراطورية مفندة في هذا الكتاب، خصوصا مثلما استبانت في العراق والشرق الأوسط، فإن هذا الكتاب، مع ذلك، ليس مجرد عمل جدلي فقط ضد الإدارة الأمريكية الحالية. إنه على العكس من ذلك جهد إيجابي لاقتراح هيكل لإستراتيجية قومية تحل محل احتواء الشيوعية، في حين تقاوم في الوقت نفسه مدخل الارتجال حسب الموقف الناشئ أو رد الفعل، من ناحية، والمدخل الديني للتحديات الأمريكية، من الناحية الأخرى. وإذا ما كان للإستراتيجية المقترحة هنا أن تتميز، فإن أفضل ما يمكن أن تتميز به هو أن تدعى إستراتيجية جمهورية ذات مبادئ.

سيكون صنيعا يدل على التطاول الجريء أن نفترض أن أي شخص بمفرده يستطيع أن يبتدع الإستراتيجية الكبرى لأقوى أمة في التاريخ الإنساني. من أجل هذا السبب، فإن ما قصدت إليه هذه المقالة هو أن تقترح الأسباب التي من أجلها تكون مثل هذه الإستراتيجية مطلوبة، وما يستدعيه مشروع الإستراتيجية، وبعض المقاصد الكبيرة التي يمكن استخدام قدرات أمريكا في سبيلها، وهي قدرات مضمونة بالمبادئ، وأسباب عدم توافق

إستراتيجية الجمهورية الأمريكية بالضرورة مع الإمبراطورية، ولو كانت إمبراطورية محمودة.

في مقالته التاريخية في مجلة فورين أفيّرز (1947)، وهو يسهب علناً بشرح مذكرته السرية السابقة، قدم جورج كينان مبدأ تنظيمياً مركزياً لدور أمريكا في عالم الحرب ا لباردة، وهو مبدأ احتواء الشيوعية. ولكن القرن الحادي والعشرين المعقد، ويا للأسف، ما يزال لا يسلم نفسه لمثل هذا المقترح المنفرد. وإن الحرب على الإرهاب لن تخدم ذلك. والولايات المتحدة، حتى وهي تقاتل هذا الوباء الجديد، لديها الكثير غيره لتقوم به مما هو إيجابي وجيد معاً.

والمقالة الحالية تخاطر، عن معرفة، في التعرض للنقد في ناحيتين مهمتين على الأقل: فهي تدخل مجال السياسة دخولاً كافياً لتوضح إمكانية تحقق مقاصد عظيمة معينة، وهي بهذا تبتعد عن الفكر الإستراتيجي الكلاسيكي، ولكنها لا تبتعد جداً إلى الحد الذي تضع فيه مخططاً تفصيلياً كافياً لإرضاء الذين يبحثون عن رؤية مبرمجة للمستقبل. إن تجنب هذا الخيار الصعب بين خطرين، كالذي يقف بين وحش البحر ودوامته، يتطلب من هذا العمل أن يكون مجرد: مقالة في.. يكون من شأنها أن تحرض على ظهور جورج كينان ثان، ومن المأمول أن يكون ذلك عاجلاً لا آجلاً، وذلك لأن الضرر هو الذي ينوب عن الفراغ الإستراتيجي.

إن اهتمامي بإستراتيجية ما بعد الحرب الباردة يعود بتاريخه إلى التسعينيات من 1990 ، كما هو واضح من مذكرتي إلى الرئيس وليام كلينتون، المقتبسة في الملحق.

وفي الحدود التي تستحق فيها هذه المقالة التقدير، فإن الواجب أن يكون الفضل مشتركاً مع تشكيلة واسعة من الأصدقاء، والمستشارين، والزملاء المشاركين، خصوصاً الأعضاء العاملين في مجلس الشيوخ الأمريكي السابق، وهم أكثر عدداً من أن أسميهم، وقد عملت معهم في الحياة العامة والخاصة معاً. وقد التحق بهم حديثاً أعضاء وعاملون في لجنة الأمن القومي /القرن 21، ودورهم التاريخي في حياتنا القومية لم يعرف بعد. وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشكر جون غاديس، أستاذ لوفيت للتاريخ في جامعة ييل، وأن أشكر بول كيندي، أستاذ ديلورث للتاريخ في ييل، وأن أشكر روبرت أونيل، أستاذ شيسيل المتقاعد للتاريخ العسكري في جامعة أوكسسفورد وذلك من أجل توفيرهم الأساس لمعرفتي المتواضعة عن طبيعة الفكر الإستراتيجي وتاريخه.

والشكر متصل كذلك للمحرر الذكي، المتبصر، الذي لا يعرف الكلل، الذي يحرر أعمالي، ديدي فيلمان، ولمطبعة جامعة أوكسفورد (الولايات المتحدة الأمريكية).

غاري هارت

كيتريدج، كولورادو

المقدمة

تهتم الإستراتيجية الكبرى باستخدام القوة والموارد لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. وفي حالة الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين فإن قدراتها اقتصادية، وسياسية، وعسكرية. وفي كل صنف من هذه القدرات التقليدية يوجد لدى الولايات المتحدة درجات من الضخامة هي أكبر من قدرات أي أمة أخرى صديقة أو منافسة. وهي، في حالة القدرة العسكرية، أكبر من قدرات معظم أقوى الأمم العديدة التي تلي أمريكا مجتمعة. وتمتلك أمريكا أيضاً قدرة رابعة، هي قوة المبدأ، وهي القدرة التي يمكن أن تكون بحق واحدة من أعظم أصولها الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. والكثير يعتمد على استخدام هذا الأصل وعلى كيفية استخدامه.

تمتلك الولايات المتحدة اليوم قوة وفيرة بل تاريخية. ولكننا لا نمتلك الإستراتيجية الكبرى. ولا نملك هيكلاً متماسكاً متناسقاً لاستخدام قدراتنا لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. بل ليس هناك إجماع على تحديد مقاصدنا القومية. نحن مدركون لحقيقة قوتنا المطلقة بشكل أوضح بكثير من إدراكنا كيف، ومتى، وأين، وفي سبيل أي غايات يجب أن تستخدم القوة.

هناك منافع مثل السلام، والازدهار، وهلمّ جرّا، يشترك فيها الأمريكيون كلهم. ولكن هذه المنافع أمور تجريدية وهي فوق ذلك نسبية. فسلام من؟ وكم من الازدهار؟ إن كون الأمريكي مع "دفاع قومي قوي" تحول إلى شعار سياسي في أثناء الحرب الباردة إلى الدرجة التي صارت معها هذه الكلمات مكررة مبتذلة. وما كان سيوجد أمريكي واحد يفضل دفاعاً ضعيفاً.

وامتلكت الحرب الباردة ميزة عجيبة، وهي أنها قدمت مقصداً قومياً عظيماً - أي احتواء الشيوعية - وهو بسيط، وهو فوق ذلك قابل للفهم. كان إلى حد ما مبدأ تنظيمياً مركزياً أمكن أن تتشكل حوله السياسات السياسية والعسكرية، وأن تحشد له الموارد، وأن يشترك فيه الجمهور. وطوال المدة من 1946 إلى 1991 صار هذا المقصد شكلاً مبسطاً من الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة وللعديد من حلفائها.

من الناحية الإستراتيجية سار كل شيء على ما يرام إلى أن وقع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي حدث، فعلياً، بين عشية وضحاها، ومع انهياره، انهار تهديد التوسع الشيوعي الذي كان الاحتواء مرتباً ضده. وفجأة، في أواخر العام 1991، فقد احتواء الشيوعية مبرره وعلاقته بالموقف بصفته محط التركيز الإستراتيجي. ووجدت الولايات المتحدة نفسها منتصرة، وقد صارت فجأة القوة الكبرى الوحيدة، ولكنها من الناحية الإستراتيجية

وجدت نفسها بلا اتجاه. وبين عشية وضحاها فقدت الولايات المتحدة أعظم مقصد قومي وحيد لها، وفقدت أي فكرة متناسقة عن غاياتها الرئيسة، وأي معنى للكيفية التي تستخدم بها قدراتها الاقتصادية والسياسية، والعسكرية لتحقيق تلك الغايات.

في أثناء العقد الأخير من القرن العشرين، لم يكن الأمر كما لو أن انتصار الديمقراطية - "نهاية التاريخ" كما دعي - قد جاء معه بعصر ذهبي طوباوي. فالاضطراب كان موجوداً بكثرة، وبعضه كان قد أخمد في أثناء الصراع الأيديولوجي الثنائي القطب في النصف الثاني من القرن العشرين، والدول المصطنعة مثل يوغوسلافيا انهارت في لجة الاضطراب. والقبائل الإفريقية ذبح بعضها بعضاً بالسواطير، وطارد أمراء الحرب أعظم قوة في العالم إلى خارج الصومال. وتولت مجمعات احتكار المخدرات السيطرة على كولومبيا. وظهرت مافيات جديدة من بين الأنقاض السياسية للاتحاد السوفيتي السابق. وحرضت، نزاعات جديدة انتشرت كالوباء، وكانت تولدت من ظلامات قديمة، حرضت على حنين جارف إلى البساطة الإستراتيجية التي اتسمت بها الحرب الباردة. وتجلى للعيان عقد موسوم بالارتباك وبالنزاع المحلي المتقطع.

ثم جاء يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وقام تسعة عشر شاباً انتحارياً مسلحين بأدوات العمال الفنيين بتحويل أربع طائرات تجارية إلى صورايخ موجهة قتلت 3000 أمريكي. وأشارت هذه

الحادثة، على الأقل، إلى استئناف التاريخ، على الرغم من أن ذلك كان في شكل جديد ومعقد. ولكن هذه الحالة، بخلاف التهديد الشيوعي الذي كان مشاهداً ضد أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، فشلت في توفير مبدأ تنظيمي مركزي جديد معادل لاحتواء الشيوعية.

وفي الوقت الحاضر، كانت "الحرب على الإرهاب"، مع قيامها بإطاحة حكومتي أفغانستان والعراق، كافية لملء الفراغ في مجال المقصد القومي. وتقدم الحرب على الإرهاب لإدارتنا الحالية مبدأً موجهاً هادياً للوقت الحاضر، مبدأً لم تكن تمتلكه سابقاً. ولكن قلة يمكن أن تحاجج بأن هذه الحرب *بحد ذاتها* تمثل الإستراتيجية الأمريكية الكبرى - استخدام قدراتها في سبيل مقاصد قومية عظيمة - تليق بأمة عظيمة. والأفضل، هو القول إن الإرهاب، وردود الفعل التي يتطلبها، يمكن أن ينظر إليها بصفتها تعبيراً مجازياً عن عصر ثوري جديد منبثق يجب على الإستراتيجية الكبرى القومية أن ترد عليه.

والخطوة الأولى في إقامة الهيكل لمثل هذه الإستراتيجية الكبرى الجديدة تتطلب فهماً للوقائع الحقيقية التاريخية التي تميز عصرنا. فعلى العكس من الحرب الباردة الراكدة نسبياً والخطية التي شهدها القرن العشرون، فإن مطلع القرن الحادي والعشرين ثوري على نحو متعدد الأبعاد. فالعولمة، وهي الاسم الذي أعطي

لتحويل التجارة والمال إلى العالمية، تحوّل الأسواق تحويلاً عميقاً وتتحدى سلطة البنوك المركزية والسيادة القومية على الهياكل المالية والتنظيمية. وتدفقات رأس المال وكيانات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تتفاوض على عمليات تجارية معقدة عبر الحدود تقوم بتحدي القيود القومية.

وفي الوقت نفسه، فإن ثورة المعلومات، وهي المعادل التاريخي للثورة الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر، تقوم بتحويل اقتصادات العالم المتقدم وتوسيع الفجوة، التي تسمى في هذه الحالة الفجوة الرقمية، بين العالمين المتقدم والنامي. إن ظهور شريحة السليكون والمعالجات التي تقوم بالتصغير الدقيق غيّر الإنتاجية، وأدخل ثورة إلى بيئة العمل، ووسع الاتصالات توسيعاً انفجارياً - على الأقل بالنسبة إلى الموجودين على الجانب الإيجابي من الفجوة الرقمية.

هاتان الثورتان الاقتصاديتان أسهمتا في تأكّل سلطة الأمة - الدولة، وهي التي كانت لبنة البناء السياسية الأساسية منذ أواسط القرن السابع عشر. ولم تتأذ الهياكل التنظيمية المالية القومية وحدها من إدخال العالمية في التجارة، بل إن القبلية، والأصولية، والتخصيص وقوى تفكيك أخرى بدأت كذلك بتحدي سلطة الدولة وقدرتها على ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تحدياً خطيراً. وأضيف إلى ذلك أن فاعلين ليسوا دولاً،

خصوصاً المنظمات الإرهابية، ومعها أيضاً، القبائل، والعشائر، والعصابات، يتحدون احتكار الدولة للعنف وتأثيره على مواطني الأمة لتوفير الأمن في مقابل الولاء للدولة.

هذه الظاهرة، الإرهاب، تمثل ثورة نهائية للقرن الحادي والعشرين، وتحوّلَ طبيعة النزاع. ولم تبق الدول قادرة الآن على السيطرة على متى، وأين، وكيف سيدار العنف ـ الحرب ـ وإن كان سينظم وينفذ وفقاً للاتفاقات الدولية الراسخة أم لا. وبدلاً من ذلك، فإن الإرهاب، وسابقاته من المافيات، وتجمعات الاحتكار (الكارتلات)، والقبائل، والعشائر، والعصابات لا تدين بالولاء لأي دولة، وهي في الغالب لا تمتلك غايات سياسية، وتستهدف المجتمع المدني مباشرة.

وهكذا، فالعولمة، وثورة المعلومات، وتآكّل سلطة الأمة - الدولة، وتغيير طبيعة النزاع هي الحقائق الواقعة للقرن الحادي والعشرين التي يجب أن يبنى فوقها ويستجيب لها الهيكل اللازم لإستراتيجية كبرى أمريكية. وإن إهمال هذه الحقائق الواقعة الجديدة الثورية، وافتراض أن القرن الجديد سيكون مجرد تمديد خطي لسابقه، هو دعوة للحمق وللإخفاق.

وهناك خطأ آخر ومساوٍ لسابقه في الخطورة وهو افتراض أن الولايات المتحدة، بفضل قوتها التي لا تنافس، حرة في أن تفعل ما تشاء، وأنها تستطيع أن تستعرض قوتها، وأن تطغى على من هم

دونها، وأن تمارس إرادتها الخاصة من جانب واحد. إن إحدى الحقائق الواقعة التي لا يمكن تجنبها لدخول أمريكا الصادم في عالم القرن الحادي والعشرين، وإحدى هذه المفارقات التاريخية لذلك الدخول، هي أننا محسودون وموضع النقمة معاً. والكثير من الحسد مبني على التباين الكبير في مستوى المعيشة بين الولايات المتحدة وبين العالم الأقل تقدماً، أي بيننا وبين الكثيرين من بقية العالم. بعض النقمة، وليس كلها بالتأكيد، لا يفصح عن نفسه، وبعضه يتصف بالنفاق. ومع ذلك، فالحسد والنقمة كلاهما حقيقيان، وكلاهما يتغذى من سياسات، وتصرفات متجبرة، ومن جانب واحد، ومتبلدة الشعور، ومتعجرفة. ولذلك، وإضافة إلى الاعتراف بالوقائع الحقيقية الثورية للقرن الحادي والعشرين، يجب على الإستراتيجية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة أن تعترف أيضا بالقيود التي تضبط أمتنا، وهي القيود الناتجة عن مواطنتنا في المجتمع العالمي، وعن طراز معيشتنا، وعن أنماط استهلاكنا للموارد، وعن شفافية أفعالنا من خلال الوصول الكوني إلى المعلومات الفورية، وعن الاهتمامات الأصيلة بشأن سلوك أمريكا، وعملها، وممارستها لقدراتها.

وبوضوح أكبر، فالولايات المتحدة عضو، وهي في العادة العضو القائد، في عدد من منظمات القرن العشرين وأحلافه الثنائية والمتعددة الأطراف. ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)

هي أبرز هذه المنظمات، ولكن عشرات أخرى من المنظمات تربط الولايات المتحدة بالتزامات تعاونية معينة طالما كانت هي موافقة على الارتباط، وفي السنوات الأولى من القرن الجديد، تحدت حكومة الولايات المتحدة مباشرة العديد من هذه الالتزامات، أو افترضت أنها كانت حرة في التصرف كما تشاء، بغض النظر عن شروط الالتزامات. إن التخطيط الإستراتيجي يتطلب أن تقوم الولايات المتحدة إما بإقرار هذه الواجبات والالتزامات وأخذها بالحسبان أو بفسخها رسمياً، مع القبول بكل العواقب المترتبة على ذلك، وهو أفضل من أن تبقى مرعية بشكل انتقائي عندما يبدو مناسبا للولايات المتحدة أن تفعل ذلك. إن استعدادنا لنتبنى مساراً من جانب واحد عند بداية القرن الجديد هو ما حدا بخبير كبير بالسياسة الخارجة إلى أن يخلص إلى القول: إن "القوة الأمريكية في كل أنحاء العالم في أوجها التاريخي. والموقف الأمريكي الكوني السياسي في حضيضه"[1]. في عالم يعتمد بعضه على بعضه الآخر، تكون الحقيقة المحضة للقوة أقل أهمية من الطريقة التي تستخدم بها القوة.

وهناك قيد إضافي آخر على الإستراتيجية، وهو اعتماد أمريكا المستمر على الموارد الطبيعية الأجنبية، خصوصاً إمدادات الزيت اللازمة لتقدم الوقود للطلبات المتزايدة على الطاقة. إن الإستراتيجية القومية المتناسقة تحتاج إلى أن تقر وتأخذ بالحسبان

هذا الاعتماد، إما لتدعمه دعماً عسكرياً كاملاً، أو لتخفيضه. إن الإستراتيجية الكبرى للقرن الحادي والعشرين ملزمة بأن تتعامل تعاملاً جاداً مع هذا الاعتماد المركزي للغاية بالنسبة إلى طريقة الحياة الأمريكية.

وزيادة على ما تقدم، فالولايات المتحدة مقيدة بطلبها المتزايد على الاستثمار الأجنبي لتمول دينها ومقيدة حتى لتدفع من أجل دفاعاتها كذلك. ويتضح هذا القيد بيانياً أكثر ما يتضح بالتجارة الضخمة لأمريكا، أو بميزان المدفوعات، والعجز وباعتمادها على المستثمرين الأجانب العامين والخاصين في مبلغ خمسمائة بليون دولار أو أكثر في كل عام. ومثل القيود الأخرى، يجب أن تؤخذ بالحسبان الدلالات الضخمة الاقتصادية والأمنية لهذا الاعتماد لدى متابعة البحث عن إستراتيجية قومية جديدة.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن هذا بالتأكيد ليس استقصاء كاملاً، فإن أمريكا مقيدة "أو، على الأقل، ينبغي عليها أن تكون مقيدة " بتراثها الدستوري الخاص، وبمعتقداتها ومثلها العليا التي اعتنقتها - باختصار، بمبادئها بصفتها جمهورية. إن الضرورات الملحة للحرب الباردة قادت الولايات المتحدة إلى تفتيت تلك المبادئ وأحيانا إلى خرقها، في سبيل حاجتها المحسوسة لحماية نفسها. إن السوابق التاريخية للتخلي عن مبادئها العليا كانت في الغالب موصوفة بالسياسة الواقعية أو مبررة بصفتها علة وجود

الدولة. ومن بين كل القيود التي تعمل بموجبها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين الجديد، والتي تتطلب الانتباه أكثر من غيرها في أثناء ابتكار الإستراتيجية الكبرى، فإن قيد تمسك أمريكا بمبادئها الخاصة هو القيد الذي يقدم أكثر التحديات تأثيراً وإقناعاً. ويصدق هذا بشكل خاص إذا ما قبل المرء الفرضية المطروحة هنا وهي أن القوة الرابعة لأمريكا، وهي مبادئها، تمثل أصلاً من أقوى أصولها شوكةً، وإذا ما قبل المرء الفرضية الأخرى، وهي أن ممارسة هذه القوة الرابعة، قوة المبدأ، تكيف لا محالة الطرق التي تمارس فيها القدرات الثلاث التقليدية من الاقتصاد والسياسة، والعسكرية.

والإستراتيجية ستكون أبسط، وهو أمر مفتوح للنقاش، إذ ما سرنا بها إلى النهاية على المستوى الأفقي (كما يفترض الكثيرون فيها أن تكون) لاستخدام القوة، خصوصاً القوة العسكرية، لردع التهديدات أو الرد عليها، أو لتحقيق الهيمنة أو للحصول على الغايات القومية مثل تأمين إمدادات الزيت. ولكن المقاصد العظيمة لأمريكا يجب أن تضم الفرص مثلما تضم التهديدات، وأن تضم الإمكانات مثلما تضم القيود كذلك، وأن تضم التقدم مثلما تضم الانحطاط. وباختصار، يجب على المقاصد القومية العظيمة والموارد المستخدمة لتحقيقها أن تشتمل على طرق حادة النظر، وعملية، وواقعية لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية من

أجل التخفيف نفسه، بوصفه مثلاً أعلى إنسانياً وبوصفه إستراتيجية لتخفيف ظروف العنف وأسبابه وتخفيض النقمة الواسعة الانتشار من ثروة أمريكا. فالناس الذين لديهم أمل موثوق بحياة أفضل نادرا ما يحاولون العثور على معسكر الإرهابي.

سوف يرى إستراتيجيو القرن الحادي والعشرين القدرة الاقتصادية والقدرة السياسية بوصفهما مساويتين في الأهمية للقدرة العسكرية، وسوف يرون في بعض الحالات، أن لهما تأثيراً أفعل بكثير من القدرة العسكرية. إن التهديد الذي لا يولد أبدا هو نصر أحرز. وإذا كان أحد المبادئ النموذجية للإستراتيجية العسكرية هو تركيز القوة القصوى في نقطة التأثير الحاسمة، فإن المبدأ نفسه يجب أن يكون صادقاً ينطبق على التنمية الاقتصادية، وعلى الاستثمار المالي، وعلى الرعاية الدبلوماسية، وعلى التأثير السياسي المحمود. وهكذا، فإن الإستراتيجية الكبرى للقرن الحادي والعشرين تتحول إلى رقعة شطرنج متعددة الأبعاد أكثر بكثير من كونها طاولة لعبة حرب تتحول إلى خريطة بتضاريس فيها قمم، وخطوط مناسيب "كنتورات"، ومنخفضات أكثر مما هي سطح مبسوط. والقدرات والموارد التي تبذل وتستعمل على الهدف تمثل الموجودات التي تتغير مع الظروف_ اليوم بيدق، وغدا حصان! في مناسبةٍ توجه القوات الخاصة الأمريكية معينات الليزر إلى كهوف الجبال النائية لتوجه المعدات

الحربية الدقيقة التوجيه إلى الهدف، وفي مناسبة أخرى، يطعم عمال الإغاثة الإنسانية أطفال اللاجئين الذين يتضورون جوعاً. في مناسبةٍ تدمر صواريخ كروز المطلقة من طائرات بلا طيار ترسانة أسلحة كيماوية، وفي مناسبة أخرى، تحفر الآبار، وتنشئ أنظمة الري لتنمية الطعام للقرويين الذين ضربهم الجفاف. إن الإستراتيجي الجاد سوف يقدر أهمية كلا المدخلين، وفي الحقيقة، أهمية مداخل متعددة، بعضها لم يسبق أن شوهد من قبل، من أجل الارتقاء بالمقاصد الأمريكية.

و هذه الأمثلة توضح حتى الآن خاصة أخرى للإستراتيجية، وهي التمييز بين الوسائل والغايات. وسيكون من المزعج بشكل خاص، بل يمكن أن يكون خطراً أن يخال المرء خطأً أن "الحرب على الإرهاب" هي إستراتيجية قومية. إذا كان القصد هو هزيمة الإرهاب يجب استخدام وسائل أخرى غير القوة أو بالإضافة إلى القوة. ويصدق هذا خصوصاً في قرن جديد لا تُسلم وقائعه الحقيقية الثورية نفسها لرد عسكري محض ذي بعد واحد.

ويصدق هذا، أكثر مما سبق، على عقيدة الاستباق التي أعيد تعريفها حديثاً بوصفها حق الإعلان الذاتي للمبادأة بهجوم عسكري على أمة أو على مجموعة من الفاعلين رأى معلن الحرب أنهم يمثلون تهديداً ممكناً، ولكنه ليس وشيكاً، وهو ما دعاه الرئيس جورج دبليو. بوش "تهديداً كافياً". وإذا نحينا جانباً المسائل

المعقدة والمزعجة المتصلة بالأخلاق القومية والقانون الدولي، فإن رفع عقيدة مثل هذا الاستباق إلى مستوى الإستراتيجية، دع عنك مستوى الإستراتيجية الكبرى، يعني أن نسيء فهم المشروع الإستراتيجي بشكل خطير.

الاستباق في هذا السياق الوقائي ليس أفضل إلا قليلاً من نبضة عضوية - سأضربك قبل أن تضربني. مثل هذا الاندفاع الغرزي، أو العقيدة إذا رغبت، تقصّر كثيراً عن الوصول إلى الإستراتيجية الكبرى. إن إعلان سياسة دفاع ذاتي توقعي مسبق أو إعلان الحرب الوقائية، يمكن أن ينظر إليه، في أحسن أحواله، بوصفه مظهراً عقائدياً من إستراتيجية عسكرية أكبر. ولكن، ومع ذلك، فهي ليست إلا خياراً واحداً من عدد كبير من الخيارات المفتوحة لصناع السياسة وللقادة العسكريين لمتابعة غايات أكبر بكثير تحتوي عليها الإستراتيجية الكبرى الجادة لقوة كبرى. وإذا كان الاستباق يمارس على حساب التحالف، كما حدث في العراق، فقد تكون النتيجة هي الحصول على أمن أقل بكثير كما هو مرجح، بدل أن تكون الحصول على أمن أكثر.

وبطريقة مماثلة، فإن الكثير من الشيء نفسه يمكن أن يقال عن أفكار مثل الاحتواء. فالاحتواء في سياق الحرب الباردة يمكن أن يرتفع إلى مستوى الإستراتيجية القومية، بمعنى أن سياقه التاريخي كان صراعاً ملحمياً تشارك فيه كتلة واحدة كبيرة من

الأمم في مقاومة هيمنة مرئية مثّلتها إيديولوجية عدوانية واضحة وكتلة كبيرة أخرى من الأمم. ولكن احتواء الإرهاب بوصفه تصوراً إستراتيجياً، يقصّر كثيراً عن بلوغ الغاية الإستراتيجية لقوة عظيمة تستخدم مواردها القومية لتحقيق مقاصد عظيمة.

في هذا العصر الثوري الجديد يمكن للمقاصد العظيمة لأمريكا أن تشتمل على الاحتواء، أو على استئصال الإرهاب كذلك، ولكن يجب عليها أن تكون أعظم منهما. الإرهاب، هو في الوقت نفسه، تهديد مباشر وعَرَضٌ لتحديات أكبر، تشتمل على النقمة الواسعة الانتشار من القوة الأمريكية، ومن السياسة الخارجية لأمريكا، ومن الثقافة التجارية لها. وتشتمل على التهديدات الموجهة لإمدادات الزيت السهلة العطب على نحو متزايد. وتشتمل على أنظمة مالية دولية صعبة التفاصيل ومعقدة وعرضة، في الوقت نفسه، للهجوم المعلوماتي وللتأثير المشابه لتأثير الدومينو الذي يسببه الكساد الكوني. وتشتمل على الأمم التي أخفقت أو التي هي في طور الإخفاق، وعلى تحدي قوى التفكك، مثل القبلية، للأمم -الدول التقليدية.

هذه أمثلة من ظاهرة أكبر بكثير، هي العالم الثوري للقرن الحادي والعشرين، وهو عالم يتطلب لا مداخل جديدة وحسب بل يتطلب أيضاً عقلية جديدة تقدر تداخل العلاقات بين هذه التحديات الجديدة وتداخل علاقات الردود الضرورية والمناسبة عليها. هذا هو

الرد على أولئك الذين قد يسألون، لماذا نحتاج إلى الإستراتيجية الكبرى؟

الإستراتيجية الكبرى، بالمعنى التقليدي المستخدم هنا هي مشروع منهجي، منظم، متناسق يأخذ بالحسبان كل موارد أمتنا، وقدراتها وقيودها، وتقاليدها، وثقافتها، وقيمها من أجل تحقيق غاياتها العظيمة التي تتضمن أمنها الخاص، ولكنها ليست محدودة بالأمن وحده. وعلى الأقل، وإلى الدرجة التي يمثل معها الحزبان السياسيان تفكير الإجماع في أمريكا والإمكان السياسي لتنفيذ ذلك التفكير، فإن الخيارين "الإستراتيجيين" اللذين طرحهما الحزبان للنظر هما المدخل التفاعلي والمدخل الديني[2].

في أثناء السنوات غير المنهجية رسمياً في التسعينيات من 1990 بعد الحرب الباردة، سمُع مستشار الرئيس للأمن القومي يتنصل من أي فكرة عن إستراتيجية تبالغ في التصرف ويدعو إلى مدخل ارتجالي حسب الموقف الناشئ لمواجهة الأزمات التي قد تنشأ والتي نشأت (فعلاً). وهذا المدخل التفاعلي هو بالتأكيد بديل للإستراتيجية الكبرى. والمدخل الديني للقضايا الأمنية الذي تطرحه الحكومة الحالية ـ "محور الشر" ـ هو، طبعاً، مدخل آخر للإستراتيجية الكبرى. وكلا المدخلين مؤهل، وهو أمر مفتوح للنقاش، ليكون "إستراتيجية" بأكثر المعاني ابتذالاً للكلمة.

ولكن قبل أن يخفي جورج دبليو بوش وجهة النظر هذه الماقبل الإستراتيجية، تحت ستر من التعابير الدينية، كانت وجهة نظره تأخذ شكلاً في عقول بعض الذين سيصيرون مستشاريه. وما كادت الحرب الباردة تتحول لتصير باردة بشكل دائم، وجيوش صدام حسين على ما كان فيها، ترد على أعقابها إلى بغداد في العام 1991، حتى كانت فكرة أمريكا بوصفها إمبراطورية قد مَدّت جذورها وبدأت تُطرح للنقاش في الدوائر الضيقة "للمحافظين الجدد".

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية الرسمية، فإن هذا الطموح الإمبراطوري لم يصل إلى نتيجة، أي، إلى أن جاءت الهجمات الإرهابية في أيلول / سبتمبر 2001. عندئذ صار غزو أفغانستان لاقتلاع جذور شبكات القاعدة فيها هو أهم ملمح مركزي في الحرب على الإرهاب. وبعد أن تمت إطاحة حكم طالبان في أفغانستان ودفعت قيادة القاعدة لتعمل تحت الأرض صار السؤال عندئذ، ماذا بعد؟ ومشى دعاة الإمبراطورية الذين اتشحوا حديثاً بأرديتهم الدينية إلى بغداد.

والآن، في الزمن القصير الذي انقضى منذ مجيء الإرهاب إلى أمريكا، نشأت جملة من الكتابات عن أمريكا بوصفها إمبراطورية. وعلى الرغم من أن فكرة الإستراتيجية الإمبراطورية في الوقت الحاضر فكرة خفية عن عمد، فقد سارت في طريقها

بهدوء في صالونات جورجتاون وفي مركز السياسة المتصلة بالمحافظين الجدد. ويبدو أن الفكرة العامة ستكون (ويجب أن تكون الآن "يبدو" لأن أحداً في موقع رسمي لم يصرح مباشرة بقولها) هي أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتطلب هيمنة محمودة وقوة كبيرة منظّمة، وإلا فإن قوى شريرة أخرى مثل الإرهاب سوف تنفجر، والعناية الإلهية منحت الولايات المتحدة هذه المهمة.

ومع هذه الإستراتيجية الإمبراطورية الجديدة تنشأ مشكلتان، وكلتاهما تتطلب انتباهاً كبيراً: فالشعب الأمريكي لا يرى أمته بصفة إمبراطورية، والثمن النهائي للإمبراطورية هو التضحية بالجمهورية الأمريكية.

إن هذه المقالة تتحدى هذين المدخلين الحاليين ـ التفاعلي، والديني ـ على أساسين: إنهما مدخلان غير كافيين ليكونا أدلة منسجمة للعمل الأمريكي المطلوب لمعالجة الحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وهما ليسا إستراتيجيين في أي معنى معبِّر للكلمة.

والمزيد من الإستراتيجيات التقليدية، من الاحتواء والانفرادية والهيمنة والانعزالية، يجب أن تحلل هي أيضاً من أجل علاقتها الممكنة بالوقائع الحقيقية للقرن الحادي والعشرين. وفي كل حالة، مع ذلك، فإن الثورات الأربع، في العولمة والمعلومات والسيادة والنزاع، تتحدى مناسبتها لمقتضى الأحوال. وعلاوة على ذلك، فإن

الرؤيـة الإمبراطوريـة، خصوصـاً الرؤيـة الدينيـة، تتحـدى مكانـة أمريكا، بوصفها جمهورية، تحدياً مباشراً.

ويجب على الإستراتيجية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تتبنى الصفات التالية: سوف تكون متعددة الأبعاد، وسوف تتجاوز الاندفاع الغرزي، ورد الفعل، والإيديولوجية، وسوف تعتمد على الوسائل المناسبة لتحقق غايات لها ما يبررها، وسوف تعترف بقيودها، وسوفت تكون شفافة. ولكن يجب عليها أيضا أن تكتسب ثلاث صفات أخرى على الأقل. يجب على الإستراتيجية الجديدة أن تكون متماسكة لا تناقض فيها. وهي لا تستطيع أن تقيم عقيدة مثل الاستباق لتكون الملح المركزي للسياسة وتطبق بعدئذ تلك العقيدة على الدول الضعيفة فقط التي يمكن أن تقهر بسهولة. يجب أن تكون متناسقة، وعناصرها المختلفة يجب أن يرتبط بعضها ببعض في العمل والتنفيذ. ويجب أن تكون قابلة للتكيف. إن ردع الحرب الباردة بدأ يهترئ ويفقد علاقته بالموقف عندما بدأ الاتحاد السوفييتي يعيد تحديد نفسه في أواخر الثمانينيات من 1980. أحوال العصر تتغير، والطرائق والوسائل أيضاً يجب أن تتغير. المبادئ وحدها تبقى ثابتة.

وبالتعريف، ولتكون الإستراتيجية الكبرى ذات معنى، يجب أن تكون لها علاقة مناسبة لمقتضى الأحوال، وهذه العلاقة يجب

أن تقاس بقابلية الإستراتيجية للتطبيق على الوقائع الحقيقية التي يجب أن تعالجها. والاختبار ليس هو الانسجام في المعنى المجرد بل هو التنفيذ في سياق الحقائق الواقعة المحسوسة من أحوال العصر.

يجب على الإستراتيجية الكبرى التي تتركز حول القوة الرابعة، قوة المبدأ القومي، وحول استخدام القدرات الثلاث الأخرى - الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية - المستندة إلى المبدأ القومي، يجب عليها أن تعالج مباشرة ثورات العولمة، والمعلومات، والسيادة، والنزاع، وهكذا، فإن هذه الأمور سوف تناقش مع بعض التحديد في ذلك السياق. ومن الناحية الهيكلية، بعدئذ، سوف تتفحص هذه المقالة أولاً الحقائق الواقعة الثورية لأحوال العصر. ففي أي نوع من العالم نعيش نحن الآن؟ وهل هو عالم جديد ومختلف على نحو كاف ليتطلب تفكيراً إستراتيجياً جديداً؟ بعدئذ، سوف تُقوِّم قدرات الولايات المتحدة، ومواردها، وأصولها. وسوف يتوجه بعض الانتباه إلى نقاط القوة وإلى الأصول التي لا يلتفت إليها تقليدياً. ما هي نقاط القوة القومية المتوفرة لنا؟ وبعد ذلك سوف تحلل، تحليلا أكمل القيود المفروضة على ممارسة الولايات المتحدة لقدراتها واستخدام مواردها. ما هي الحدود الحقيقية الموضوعة على قدراتنا؟ ومن ثم، فإن الإستراتيجيات والسياسات التقليدية التي تقبل الآن بوصفها إستراتيجيات، سوف تخضع للنقد والتقويم بالنسبة إلى مناسبتها لمقتضى أحوال الحقائق

الواقعة الجديدة في القرن الحادي والعشرين. والتعابير المهمة مثل "الأمن" و"الاستباق" يجب أن تعرف مع بعض الدقة. هل التفكير الحالي كاف للوقائع الحقيقية الجديدة في القرن الحادي والعشرين؟ وهل يأخذ هذا التفكير بالحسبان بشكل كاف نقاط قوتنا وحدودنا معاً؟ وأخيراً، بناء على هذا الأساس، يجب توجيه انتباه كبير بعدئذ إلى غايات أمريكا ومقاصدها. ما هي الغايات القابلة للتحديد لأمريكا في القرن الجديد؟ وأي أولوية نوليها لها؟

إن الأجوبة عن هذه الأسئلة سوف تساعدنا على تقديم هيكل للإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين. وسوف أسعى، بعدئذ إلى اقتراح المقاصد القومية العظيمة للولايات المتحدة واقتراح الكيفية التي ينبغي أن نستخدم بها قدراتنا كي نحقق هذه الغايات القومية العظيمة.

يجب على المقاصد العظيمة لأمتنا أن توفر الأمن، وأن توسع الفرص، وأن تنشر الديمقراطية الليبرالية. وإن الفهم السليم للأمن في هذا العصر الثوري يتطلب استخدام القدرات الثلاث كلها - الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية كذلك - لتحقيقه. وقبل أن تستطيع الولايات المتحدة أن توسع الفرص للآخرين، يجب عليها أن تزيد وتوسع وتدعم الفرص أكثر في الوطن. وهذا ما سيتطلب إرادة سياسية وخيالاً اقتصادياً. والفرص الموسعة في الوطن تزيد الأمن وتزيد في الوقت نفسه خلق الموارد اللازمة لتقوية قدرات

أمريكا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وذلك كي يمكن استخدام جميع هذه القدرات التقليدية الثلاث لنشر الفرص الموسعة، والأمن، والديمقراطية الليبرالية في الخارج. والمقاصد العظيمة لأمريكا مترابطة، وكل مقصد منها يتطلب استخدام كل قدراتنا، بدرجات متفاوتة، لتحقيق هذه المقاصد.

ويجب أن نعطي المزيد من الانتباه لهذه المقاصد العظيمة وللاستخدام التفصيلي لقدراتنا لتحقيقها. ولكن، وقبل أن نفعل ذلك، سيكون من الضروري أن ندرس طبيعة المشروع الإستراتيجي. فما هي طبيعة قدراتنا ومواردنا المتوافرة لذلك المشروع؟ وتحت أي حدود وقيود نعمل؟ وكيف تخولنا مبادئنا؟ وكيف تكبحنا؟ وما هي العوائق التي تواجهها في صوغ الإستراتيجية الكبرى؟ ولماذا ينبغي أن نستحضر مبادئنا لتؤثر في إستراتيجيتنا بأي حال من الأحوال؟

وأخيراً، بعد دراسة الكيفية التي نستخدم بها قدراتنا لتحقيق مقاصدنا، ولتحديد دورنا الفريد في العالم، يجب أن نفكر ملياً في سؤال من نحن؟ هل نحن إمبراطورية أم جمهورية؟ لقد صار هذا هو أخطر خيار بالنسبة إلينا في هذه اللحظة في تاريخنا. فإذا أريد لنا أن نبقى جمهورية، مثلما أحاجج بقوة بأنه يجب علينا أن نبقى كذلك، يجب علينا، إذن، أن نتخذ خطوات محددة لمقاومة إغراءات الإمبراطورية وأن نستعيد مثلنا العليا ومبادئنا الجمهورية.

الفصل الأول

الإستراتيجية في عصر ثورة

الاستراتيجية في عصر ثورة

يهتم المشروع الإستراتيجي اهتماماً كبيراً في كون أحوال الأزمنة الحاضرة ساكنة أم مضطربة. ومن قبل، أدى الإرهاب والدول المخفقة، ودوران السوق وتقلباته إلى جعل مطالع القرن الحادي والعشرين زمناً مضطرب الأحوال، ومنتظراً المزيد من المفاجآت.

وفي وقت واحد، تقوم ثورتان اقتصاديتان ضخمتان وتاريخيتان، وهما العولمة والمعلومات، بفتح أسواق جديدة، وبتحطيم التبادل التجاري والحواجز التنظيمية له، وبخلق فرص جديدة. وهما، خصوصاً في حالة ثورة المعلومات، تغيران الحياة الاجتماعية كذلك. ولكن هاتين الثورتين تزيدان أيضاً في التفريق بين الذين يملكون والذين لا يملكون. فالمجتمعات التي تملك الموارد، أو المنتجات المصنوعة، أو الخدمات لتتجر بها، والمجتمعات التي لها القدرة على الوصول بشكل واسع إلى تقانات المعلومات هي مجتمعات تستفيد فائدة جوهرية من هاتين الثورتين. أما المجتمعات التي لا تملك إلا القليل لتتجر به، وليس لها إلا قدرة ضئيلة على الوصول إلى تقانات المعلومات (الجانب المحروم من "الفجوة

الرقمية") فيجري تركها أبعد فأبعد في الخلف لتصارع ضد المد المتعاظم من عدم الاستقرار والتفكك.

وفي الوقت الذي ترفع فيه هذه الثورات الاقتصادية والاجتماعية بعض أجزاء الكرة الأرضية وتخفض أجزاء أخرى، فإن لها كذلك عواقب سياسية عميقة الغور. فإلى جانب توسيعها للفجوات بين الذين يملكون والذين لا يملكون، بما في ذلك ضمن الهياكل المحلية للاقتصادات المتقدمة، فإن هذه الثورات تعمل على تآكل السيادة والسلطة من الأمة -الدولة. منذ نحو ثلاثة قرون ونصف القرن، عقدت الدول (أو الحكومات) صفقات مع الأمم (أو الشعوب) عرضت الدولة بموجبها على الأمة توفير درجة من الاستقرار الاقتصادي والأمن الجماعي لها في مقابل حصول الدول على ولاء الأمة.

مثل هذه الصفقات بقيت متماسكة ما دامت الحكومات قادرة على الوفاء بما يخص جانبها من الاتفاقية. ولكن العولمة، أو عالمية التمويل، والتجارة، والأعمال التجارية تتسبب في تآكل قدرة أدوات الدولة - من البنوك المركزية، ووزارة المالية، وأقسام الخزانة - على تنظيم الاقتصادات القومية. لقد شهدت أمريكا في مطلع القرن الحادي والعشرين إضعاف السياسات النقدية التقليدية، التي كانت في شكل توسع وتقلص إمدادات النقد، وإضعاف السياسات المالية التقليدية الكينزية، التي كانت في شكل

تخفيضات الضرائب والصرف الحكومي الزائد. وطوال عامين تقريباً، لم تثبت أي محاولة أنها فعالة في مواجهة الركود الاقتصاد المستمر. وقد خفضت هيئة الاحتياط الفيدرالي معدلات الفائدة إحدى عشرة مرة على الأقل - وطوال عدة شهور لم تظهر إلا استجابة اقتصادية صغيرة. وقدمت الحكومة الفيدرالية تخفيضات ضخمة في الضرائب (وبهذا تتأكد عجوزاتٌ ضخمة في الميزانية) - وركدت ثقة المستهلك. إن تحول الأسواق المالية إلى العالمية يجعل السياسات القومية المالية والنقدية التقليدية موضع شك متزايد. وعبر الزمن فإن هذا العجز عن ضمان الوعد الاقتصادي والمعيشة يؤدي إلى تآكل ثقة الشعب في حكومته.

وبشكل مشابه، فإن الهجمات الإرهابية تشير إلى عجز الدولة عن ضمان السلامة الشخصية، وسلامة البيت، والمجتمع، والوطن كذلك. إن رد الفعل القصير المدى على الإرهاب كان هو الوحدة الوطنية. وردّ الفعل الأطول مدى، إذا ما استمرت الهجمات الإرهابية، سوف يكون تآكلاً في ثقة الشعب بحكومته وبقدرتها على حمايته. وهكذا، فإذا كانت الحلول الاقتصادية التقليدية تغدو ذات فاعلية متناقصة باستمرار وإذا هددت أشكال جديدة من النزاع التوقعات الأمنية الأولية للمواطنين، فإن سيادة الدولة في نهاية المطاف سوف توضع موضع الارتياب.

وتصير الثورة النهائية، وهي تحوّلُ الحرب، عاملاً مركزياً في الإستراتيجية.فمن الناحية التقليدية كانت الجيوش بملابسها العسكرية في الميدان هي التي تخوض الحروب، وكانت تستبدل الرجال والمعدات، إلى أن يرضخ طرف وينتصر آخر. واستقرت قواعد الحرب في نهاية الأمر، بما في ذلك في القانون الدولي وفي اتفاقيات جنيف على حماية أسرى الحرب، والمدنيين، وغير المقاتلين وضمان إقامة العدالة ضد مجرمي الحرب الذين يظهر أنهم خرقوا هذه التكاليف القانونية الدولية.

العصر الجديد من الإرهاب يشير إلى ابتعاد دراماتيكي عن الحرب "المتمدنة". فالمهاجمون الانتحاريون بدون أن يلبسوا زياً مميزاً يستخدمون وسائل غير عسكرية لذبح المدنيين، وغير المقاتلين، والأهداف غير عسكرية. ليس لديهم أي جدول أعمال سياسي غير أن يوقعوا أقصى عدد من الإصابات، وتدمير الممتلكات، ونشر الخوف. ومثل هذه الأشكال من النزاع، تتحدى الافتراضات العسكرية التقليدية، من مثل القول إن التهديدات بالعنف تقوم بها أمم - دول أخرى، وإن الأصول (الموجودات) التقليدية (وأحياناً الإستراتيجية) هي خير دفاع ضد مثل هذه الهجمات، وإن أنظمة الأسلحة المعقدة بشكل متزايد سوف تردع وترد على مثل هذه التهديدات، وإن الأعداد المتفوقة في هياكل القوة والأسلحة تضمن الأمن. وزيادة على ما تقدم، في حالة الولايات المتحدة، إن الجيران

الأمريكيين الشماليين الطيبين والمحيطات الواسعة مثلوا تاريخياً أهم أصولنا الإستراتيجية وأهم حماية لنا. مثل هذه الافتراضات المألوفة كلها هي الآن موضع الارتياب.

والآن دخل تصور جديد هو - "أمن الوطن" - إلى القاموس القومي. وقد تطلب في الحال القيام بأوسع عملية إعادة تنظيم للحكومة القومية تمت في نصف قرن، وأنتج تحذيرات محلية من التهديد زائدة الحدة، وأسس جهوداً محدودة للحماية والتوجيه، وخلق برامج طوارئ عائلية لتكديس المواد، وأجبر الأمريكيين على التلفت حولهم، وهو عمل غير مألوف. وبين عشية وضحاها بدا القرن الجديد مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن القرن العشرين الذي كان يركن إليه بشكل أكبر، وكان التهديد فيه منفرداً، وكان الخطر بعيداً، إلا في حالات استثنائية نادرة من مثل أزمة الصواريخ الكوبية. كل ذلك تغير. فتحول الحرب هو الآن واقعة حقيقة إستراتيجية مركزية.

وهكذا، فإن العولمة والمعلومات تحدثان ثورة في الاقتصادات وفي المجتمعات. وهاتان الثورتان، بدورهما، تضعفان سلطة الأمة - الدولة. والثورة في الحرب - إلى الحد الذي تتسبب معه في تآكل ثقة المواطن في ضمانات الحكومة للأمن - تهدد بالإضافة إلى ذلك، بالإسهام في تآكل سيادة الدولة. وسوف يعامل التاريخ فترتنا -

المميزة بهذه التحولات المتعددة - بوصفها واحدة من أكثر الفترات ثورية في العصر الحديث.

وجميع التحولات تدعو إلى تفكيرٍ ثوري غير تقليدي لدعم الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الكبرى الجديدة. وفي الحقيقة، إن التفكير بطريقة تقليدية في عصر ثوري يعني أن تضمن عدم قيام علاقة مع أي إستراتيجية يمكن للتفكير أن ينتجها. وهكذا فإن اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21، قدمت هذا التنبؤ في وقت مبكر يعود إلى شهر أيلول/ سبتمبر 1999:

في الوقت الذي سوف يتناقص فيه احتمال نشوب نزاعات كبيرة بين الدول الكبرى، فإن النزاع نفسه سوف يزداد على الأرجح. إن العالم، الذي ينتظرنا في المستقبل عبر السنوات الخمس والعشرين القادمة، سوف يتحدى بالتأكيد حكمتنا التي تلقيناها بشأن الكيفية التي نحمي بها المصالح الأمريكية ونعلي من شأن القيم الأمريكية. وفي مثل هذه البيئة تحتاج الولايات المتحدة إلى فهم واثق للغايات التي يمكن الوصول إليها، وإلى إستراتيجية متناسقة للتعامل في الوقت نفسه مع المخاطر والفرص الآتية في المستقبل.[1]

الإستراتيجية والإستراتيجية الكبرى:

ربما كان أحد الأسباب التي يقاوم من أجلها السياسيون والمفكرون السياسيون فكرة الإستراتيجية في أي معنى منظم تنظيماً عالياً هو تماهي (تطابق ا لماهيَّة) الإستراتيجية الضيق المفرط مع الحرب. وإذا كان توجيه اللوم مستحقاً عن هذا الأمر، وجب أن نبدأ بكارل فون كلاوزفيتز، أبي الإستراتيجية الحديثة، الذي قدم في كتابه الكلاسيكي في *الحرب* هذا التعريف التالي: "الإستراتيجية هي استخدام الاشتباك من أجل غاية الحرب." وكانت الحرب، طبعا، هي ببساطة متابعة السياسة بوسائل أخرى. ويعرف الإستراتيجية، أحد أتباع كلاوزفيتز المعاصرين، وهو كولن غراي، بأنها" الاستخدام الواقع للقوة وللتهديد بالقوة من أجل غايات السياسة."[2]

وحتى أبو "الاقتراب غير المباشر" في الإستراتيجية (تابعا سن تزو)، وهو بي. إتش. ليدل هارت، يحدد الإستراتيجية تحديداً ضيقاً: "فن توزيع الوسائل العسكرية واستخدامها لإنجاز غايات السياسة."[3] وفي الموضوع الأوسع للإستراتيجية الكبرى يعترف هارت بأن "القدرة القتالية ليست إلا واحدة من أدوات الإستراتيجية الكبرى - التي يجب أن تأخذ بالحسبان وتستخدم قوة الضغط المالي (الاقتصاد)، والضغط الدبلوماسي (السياسة)، والضغط التجاري، وأخيراً وليس آخراً الضغط الأخلاقي [المبدأ]، لإضعاف

إرادة الخصم." وحتى ضمن سياق الإستراتيجية الكبرى، مع ذلك، يؤكد هارت الضغط على خصم أكثر من الضغط على البحث عن طرق لاستخدام هذه القدرات لتجنب النزاع والمواجهة.

ويتبنى إدوارد ميد إيرل الفهم المتعدد الأبعاد من ليدل هارت للإستراتيجية الكبرى: فهي "أعلى نوع من الإستراتيجية - وتدعى أحياناً الإستراتيجية الكبرى - وهي تلك التي تدمج سياسات الأمة وسلاحها بشكل يجعل اللجوء إلى الحرب إما غير ضروري وإما أن يشرع فيها مع أقصى فرصة للنصر."[4] ولكن، ومرة أخرى، فإن ظلال الحرب التي ألقاها كلاوزفيتز تُعتِّم تعريف الإستراتيجية الكبرى وتحدده.

و تُرك الموضوع حتى جاء المؤرخ بول كيندي ليقدم الأساس الذي يقوم عليه الفهم الواسع للإستراتيجية الكبرى المستخدم هنا. ويؤكد هذا المؤرخ أن على دارس الإستراتيجية الكبرى، أن يأخذ بالحسبان عدداً كبيراً من العوامل التي لا يشملها المؤرخون العسكريون في عملهم، وهي تتضمن "الأهمية الخطيرة لتدبير الموارد القومية وإدارتها"، و"الدور الحيوي للدبلوماسية.... في اكتساب الحلفاء، وكسب الدعم من المحايدين، وتخفيض عدد أعدائنا"، و"مسألة المعنويات القومية والثقافة السياسية."[5] هذه طرق مختلفة نوعا ما لاقتراح مقاصدي العظيمة في تحقيق الأمن، وخلق الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، وكلها ضمن حدود المبدأ القومي.

القدرات، والموارد، والأصول، ونواحي القوة:

في اللحظة التي تتحدد عندها المقاصد العظيمة لأمريكا، سيكون مهماً، عندئذ، أن نعرف القدرات المتوافرة لتحقيق هذه المقاصد. وباختصار، فإن الولايات المتحدة هي صاحبة أقوى اقتصاد في العالم. وتمثل مخرجاتها الاقتصادية ثلث المجموع الكلي لمخرجات العالم تقريباً وهي أكبر من المخرجات الاقتصادية لأعظم الاقتصادات الأربعة، التي تلي الولايات المتحدة، مجتمعة. والولايات المتحدة صاحبة أقوى حضور سياسي على ظهر البسيطة. فنحن نمتلك شبكة عمل دبلوماسية لا تبارى تدير عشرات من المعاهدات، والأحلاف، والعلاقات الثنائية. وفي غضون عقد من الزمان، سوف تصرف أمتنا على قدرتها العسكرية في كل عام أكثر من جميع ما تصرفه بقية دول العالم مجتمعة. وإذا أخذنا بالاعتبار تفوقها الساحق في القدرات التقليدية الثلاث _ الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية _ فسيكون بسيطاً على ما يبدو أن نستنتج أن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل ما تشاء. وتستطيع أن تحقق أي مقصد عظيم قد تبتدعه. ونواحي قوتها التي لا تبارى تجعلها عملاقاً هائلاً متفحجاً على العالم.

لو كان كل هذا صحيحاً، لجعل المشروع الإستراتيجي مشروعاً بسيطاً ولكن وأسفاه، فإن الحقيقة الواقعة للقرن الحادي والعشرين ليست بسيطة إلى هذا الحد. والعديد من الأصول، التي تفهم تقليدياً

على أنها نقاط قوة، تنتهي إلى أن تكون مطالبات، والعديد من الأصول تخولنا السلطة إذا ما استخدمت استخداماً صحيحاً فقط. ووفقاً لإحدى مدارس الفكر، فإن الطبيعة السياسية تمقت القوة التي لا تبارى، ولذلك، فستبرز في نهاية المطاف قوة توازن الولايات المتحدة، ويحتمل أن يكون ذلك عاجلاً أكثر من أن يكون آجلاً. وبعضهم يعتقد أن تلك القوة قد تكون أوروبا الموحدة. وآخرون يرون أنها ستكون الصين. بيد أن آخرين يعتقدون أن أوروبا سوف تمثل القوة الاقتصادية الموازنة في حين ستصير الصين منافساً عسكرياً. ومع ذلك، فإن آخرين يتوقعون منافساً أو حلفاً من المنافسين من غير الممكن أن يتحدد اليوم.

ومن ناحية أخرى، ووفقاً لأطروحة صامويل هنتنغتون، فإن المنافسة بعد الحرب الباردة، ستكون منافسة أقل بين الدول ـ الأمم المفردة وفي صفوفها، ومنافسة أكبر بين الثقافات والحضارات[6] وفي صفوفها. وإلى الحد الذي يعكس فيه هذا الرأي الحقيقة الواقعة، وإلى الحد الذي يوحي به الدليل الحالي عن المجابهة بين الولايات المتحدة وبين الكثير من العالمين العربي والإسلامي، فإن هذه المقولة قد تكون صحيحة جزئيا على الأقل. وموارد أمة مفردة، حتى ولو كانت أقوى أمة، تكون أقل أهمية من الموارد المشتركة لتحالفات الأمة في حضارة غربية مشتركة تتحداها حضارة أو ثقافة منافسة.

و تلزم هنا ملاحظتان. الأولى، هي أن العالم "الغربي" منقسم انقساماً كبيراً في مقاربته إلى الإسلام. والكثير من أوروبا الغربية، وكندا، وأمريكا اللاتينية لا يرون أنفسهم مهددين من الإسلام ولا في نزاع معه، أو مع جزئه العربي. لذلك فإن من العسير أن نرى عالماً غربياً موحداً بعد التنوير في مجابهة مع الشرق الأوسط العربي أو مع العالم الإسلامي الأوسع. والثانية، هي أن الهجرة الإسلامية إلى الكثير من أنحاء أوروبا يطمس الشخصية المتفردة لتلك القارة بوصفها يهودية – مسيحية، وبوصفها منتجاً غربياً لعصر التنوير. وإلى درجة أقل، فإن الهجرة القادمة من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة _ والتي زادت عدد المهاجرين من الدول الناطقة بالإسبانية إلى أكثر 35 مليون نسمة _ هذه الهجرة تغير الهيمنة التاريخية الاقتصادية والسياسية التي كانت للعناصر الأوروبية /الأنجلو ـ سكسونية في أمريكا[7]. وهكذا، فالتحولات الضخمة في الهجرة وفي التعدد الثقافي تتحدى فكرة الحضارات الموحدة وقدرتها أو إرادتها للتصرف بانسجام، خصوصاً في المعارضة لحضارات أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة يعطيها قوة دفع إستراتيجية فعالة لا نظير لها حالياً، لا من قوة منفردة ولا من أي قوة جمعية حالية. ومع ذلك، فالحقيقة الواقعة تملي أيضاً أن ممارسة القوة من طرف واحد،

وعلى سبيل المثال، من خلال السياسات الاقتصادية الحمائية أو التجارية (المركانتيلية) التي قد تكون فعالة بشكل مؤقت على الأقل في إثراء النفس والإضرار بالآخرين، هي ممارسة سوف تكون في الوقت نفسه هازمة لنفسها بنفسها أيضاً على المدى الأطول في عالم يندمج اندماجاً متزايداً. وسوف نحلل هذه الظاهرة تحليلاً إضافياً في أثناء مناقشة القيود المفروضة على ممارسة القوة.

وفي التفكير الإستراتيجي يُصرف النظر تقليدياً عن القوى غير المحسوسة، وعن الموارد التي تقع خارج نطاق الأصول الاقتصادية والعسكرية العادية. لقد صرف انتباه كبير جداً إلى الجاذبية التي يتحلى بها طراز الحياة الأمريكية، وإلى اختياراتنا التجارية، وإلى نعمنا التي ننعم بها، وإلى فرصنا الاقتصادية. ولكن لا تقوم إلا مسافة قصيرة بين الإعجاب والحسد، ثم بين الحسد والنقمة، وهذا صحيح بوجه خاص عندما يكون استهلاك الموارد بشكل غير متناسب، بالمقارنة مع الكثيرين من بقية بلاد العالم، أمراً مطلوباً لاستدامة طريقة حياتنا المؤثرة المتوسعة (والباهظة الثمن). يجب على الإستراتيجية الأمريكية أن تنخل هذه الصفات التي تجعلنا متميزين (وجذابين) كالليبرالية، والكرم، والتنوع، على سبيل المثال، فتفصلها عن تلك الصفات التي تولد النقمة، مثل التبذير، والصلف، والميل العدواني للحرب.

وما له أهمية إستراتيجية أكبر مما سلف هو مبادئ أمريكا: حرياتنا ولكن معها أيضاً مثلنا العليا، ومعاييرنا، ومعتقداتنا السامية. هذه المبادئ هدامة للمجتمعات القديمة، والتراتبية، والتي تقودها الطبقية والتقاليد. وهذه المبادئ أيضاً جذابة إلى حد هائل، خصوصاً للشباب، الذين يستطيعون تصور المزيد من الحرية، وطرازاً للحياة أفضل، ونظاماً اجتماعياً أكثر انفتاحاً.

الحدود والقيود:

قد تكون الفكرة جذابة إلى الحد الذي قد يعتقد فيه بعضهم أن الولايات المتحدة الآن تملك مطلق الحرية في أن تعمل ما يحلو لها وأن تملي شروطاً على بقية العالم، ولكن الأمور ليست على هذا النحو من البساطة. فبصفتنا قادة العالم، إلى درجة ما على الأقل، فنحن مسؤولون عن سلوكنا أمام شعبنا وأمام شعوب الأمم الأخرى. ونحن نرفع أنفسنا إلى مستوى عال، ولذلك، يرفعنا الآخرون إلى المستوى نفسه، بل إلى مستوى أعلى.

إن أحد القيود التي نعمل تحتها هو الشفافية. فالقليل جداً مما تعمله حكومتنا يمر في العالم من دون أن يلحظ. ومتابعة سياسة منقولة من الحرب الباردة تقول "عدو عدوي صديقي"، تؤدي في نهاية المطاف إلى الانكشاف والشجب عندما تكون موضع الارتياب والتساؤل، وأحياناً تتكشف أحلاف دنيئة بشكل سافر

تماماً. وأولئك الذين تكون القوة بالنسبة إليهم، خصوصاً في شكلها العسكري، هي العامل المحدد للإستراتيجية، سيظهرون اهتماماً ضئيلاً لانكشاف السلوك المريب أو السلوك غير المستند إلى المبادئ. ولكن بالنسبة إلى معظم الأمريكيين الذين يأخذون مثلهم العليا على محمل الجد، فإن على حكومتهم أن تمثل أموراً أنبل من انتهاز المصلحة الخاصة. وهكذا، ففي الوطن وفي الخارج، تتحول شفافية الفعل القومي إلى قيد على القوة التي تقيم فخرها بنفسها على فخرها بقيمها.

وفي الماضي كنا مقيدين أيضاً بأحلافنا، مثل منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، وباستعداد حلفائنا في أن يتعاونوا مع العمل العسكري أو العمل العسكري الأمريكي أو أن يؤيدوه على الأقل. ونحن حاولنا، إلى درجة ما على الأقل، أن ننسق السياسات النقدية من خلال منظمات مثل الثمانية الكبار والإقراض متعدد الأطراف من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشارك الولايات المتحدة أيضاً في تشكيلة من المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف، مثل بنك التنمية الآسيوي، وهي موقعة على مئات من الاتفاقيات الثنائية والدولية. وباختصار، نحن ملتزمون قانونياً، وسياسياً، بالواجب، وبالقيد الأخلاقي بسلسلة واسعة من الالتزامات التي تعهدنا بها تعهداً رسميا.

وعلى الرغم من كل هذا، فنحن قادرون طبعاً على التصرف من طرف واحد (وهو ما تبين بجلاء كبير في الأعمال الأولى لإدارة بوش)، أو التصرف مع التحالفات الاسمية ("قوات التحالف" كما تختار حكومتنا أن ندعوها) كما في حرب العراق، أو التصرف مع تحالفات أوسع للراغبين كما في حرب الخليج الأولى. وكما في العراق، فإن قادتنا لهم الحرية المطلقة في أن يقرروا أن يتصرفوا وحدهم فعلياً، بل في تناقض أو تعارض مع رغبات حلفائنا. ولكن هناك في كل حالة ثمن ما ينبغي أن يدفع من حسن النية الدولية، والتعاون المستقبلي، والاعتمادية الإستراتيجية. لقد وجدنا سابقا، أن من العسير أن نتجاهل معارضة الصين وروسيا لغزونا للعراق، ثم ننشد بعدئذ تدخلهم نيابة عنا ضد تهديد أكبر في كوريا الشمالية. إن القوة الكبيرة لا تستطيع أن تسمح بجعل استخدام قدراتها يحدده الآخرون. ولكن يجب عليها أن تحسب ثمن الأحلاف المتضررة، وذلك بأن تقوم بالموازنة بين التكاليف وبين المنافع المترتبة على فعلٍ من طرف واحد مضاد لالتزامات الحلف أو المساندة الدولية.

والولايات المتحدة بوصفها مستهلكاً مسيطراً للطاقة الصافية، مستهلكاً يعتمد بنصف استهلاكه من النفط على مصادر خارجية، الولايات المتحدة بهذه الصفة مقيدة في استخدام قدراتها[8]. ويجب عليها سياسياً أن تسعى لدى الأمم والمناطق المنتجة

للنفط لتحوز رضاها. وكذلك فإن سياسة أمريكا الخارجية، ودبلوماسيتها، واستعدادها لتتودد لتكسب صداقة أنظمة حكم غير متوافقة معها سياسياً، كلها أمور تتأثر بمثل هذا الاعتماد على الطاقة اعتماداً واسع النطاق. ويمكن أن ينظر إلى الموضوع بطريقة أخرى، فلو أن الولايات المتحدة كانت بشكل معجز حرة في اعتمادها على الزيت لاستطاع المرء أن يتخيل كيف قد تكون سياساتنا في منطقة الخليج الفارسي الأوسع مختلفة، على سبيل المثال. إن حرب الخليج الأولى شُنت بلا ريب من أجل تحرير زيت الكويت من سيطرة العراق. ولعب الزيت، على أقل تقدير، بعض الدور في حرب العراق التي شُنت بعد عقد من الزمان.

وحلفاؤنا الأوروبيون واليابان، وهذا ما يطرح كثيراً للنقاش، أكثر منا اعتماداً على زيت الخليج الفارسي. وعلى كل حال، إنها لقفزة كبيرة أن نقفز من هذا التوكيد إلى الاستنتاج أن الولايات المتحدة مسؤولة أولاً وقبل كل شيء عن ضمان إمدادات العالم من الزيت. ونظراً إلى أن الناتو يتطلع إلى إيجاد مهمة ومقصد له بعد الحرب الباردة، فإن حماية إنتاج النفط وأنظمة توزيعه في كل أنحاء العالم – ومن جملتها مضائق الممرات البحرية ونقاط اختناق خطوط الأنابيب – ستكون واجباً طبيعياً. وعلى كل حال، الاعتماد على الزيت هو قيد كبير على استخدام أمريكا لقدراتها وعلى إستراتيجيتها الكبرى للقرن الحادي والعشرين.

والولايات المتحدة أيضاً، أمة مدينة، على نطاق ضخم. وحاجاتها إلى أن تستدين من المقرضين الخارجيين لتمول دينها العام حاجات ضخمة [9]. وإضافة إلى ذلك، فالأفراد يستهلكون أيضاً أكثر مما يكسبون، بمقدار 8.4 تريليون دولار في العام 2003م، ويمولون الفرق بدين قصير المدى ودين طويل المدى[10]. إن اعتماد حكومتنا على الاستثمار الأجنبي يمثل إضافة إلى ما تقدم قيداً آخر على استخدامها لقدراتها، ولولا وجوده، لاستخدمت قدراتها بلا قيود. وإن سياساتها المالية والنقدية، ومنها رغبتنا في أن يرتفع الدولار أو ينخفض في مقابل العملات الأخرى، وسياساتها التجارية، وتنويعة من الاعتبارات الاقتصادية الأخرى، كلها تأخذ بالحسبان حاجتنا إلى القروض الأجنبية. إن الدولار الضعيف، على سبيل المثال، يساعد المصدّرين الأمريكيين للسلع والخدمات على التنافس في أسواق العالم، ولكنه أيضاً يُضعف الحافز للمصالح الأجنبية على شراء أدوات الدّين الأمريكية.

وكما هو الحال مع الاعتماد في الطاقة، فإن الاعتماد في الدين يحدد عدداً من خيارات أمريكا الاقتصادية والسياسة في طرق ما كانت لتكون هي الحال لو أن العجوزات الحالية لم تكن فلكية إلى هذا الحد، ففي أيلول/سبتمبر 2003م، نمت الفجوة التجارية بين الولايات المتحدة وبقية العالم إلى 41.3 بليون دولار في الشهر، أو أكثر من 500 بليون دولا سنوياً.[11] ولخص

واحد من أكثر خبراء أمريكا الماليين خبرة واحتراماً، وهو السفير فيليكس روهاتين، لخص القيود المفروضة على الأمة المدينة كما يلي:

"لخدمة ديننا الأجنبي البالغ 3 تريليونات دولار يلزم تدفق إلى الداخل من الخارج بمبلغ 1.5 بليون دولار يومياً. وكان جوابنا هو أن نشجع تخفيض قيمة الدولار في العالم، وهذا قد يساعد صادراتنا لبعض الوقت ولكن له أيضاً آثاراً سلبية. فمن الواضح أن تخفيض قيمة الدولار المدبر عمداً ليس سياسة يحتمل لها أن تشجع الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة. فالبنوك المركزية الآسيوية تملك الآن 700 بليون دولار تقريباً في سندات الخزينة الأمريكية وكانت حتى الآن تمول عجوزاتنا التجارية وتساعد على استدامة قيمة الدولار. ولكن تخفيض قيمة الدولار حديثاً بنسبة 25 بالمائة يعني ضمناً خسارة اقتصادية لما يقارب 200 بليون دولار للبنوك الآسيوية المركزية وحدها، وهذا حافز مريب موضع تساؤل لإبقاء استثماراتهم الأمريكية. نحن الآن نخاطر بالزيادات الضخمة الممكنة في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، ونخاطر بالهبوط الكبير في سوق السندات إذا أرادوا أن يبطئوا مشترياتهم. ينبغي ألا ننسى أن الأجانب يمتلكون ما يقارب (2) ترليونين من الدولارات أو ما يقارب 20 بالمائة من كل السندات المدرجة في الولايات المتحدة.[12]

تناقض المبادئ:

يكمن التناقض في أن أعظم قوة لأمريكا، وهي مبادئها، قد تكون أيضاً من بين أعظم قيودها. وما يجنن العديدين من العالم حول أمريكا هو تناقض آخر: نحن نتذبذب بين المثالية والواقعية، وبين ما ندعي أننا نعتقده عن أنفسنا وبين الكيفية التي نتصرف بها فعلياً في التطبيق العملي. نحن، الأمريكيين، غير واعين في الغالب، بصورة تبعث على الغبطة، أننا نبدو منافقين للناس الآخرين عندما نتصرف في تناقض مع قيمنا المقررة، أو عندما نرفض أن نعترف بالأسباب الواضحة لسلوكنا. إن السياسات الصادقة نادراً ما تكون قائمة على أسباب غير صادقة أو على أسباب خفية.

وعلى سبيل المثال: لقد فهم العالم أن الزيت لعب دوراً كبيراً في قرار طرد العراق من الكويت في العام 1991. ومع ذلك، فإن الإدارة الأولى لبوش لوت نفسها لتكون عصا بسكوت سياسية في محاولتها أن تتجنب الإقرار بهذه الحقيقة وأن تغطي أعمالنا، بدل ذلك، بقصة خيالية عن حماية "الديمقراطية" في الكويت. وعلى سبيل المثال: فإن قلة خارج الولايات المتحدة صدقت أن الحكومة العراقية مثلت تهديداً إرهابياً للولايات المتحدة، ولكن ذلك كان هو السبب الرئيس الذي أعطي لغزونا للعراق في العام 2003. وعلى سبيل المثال: لقد صرفنا الكثير من الانتباه من كثب نحو

الاضطراب السياسي في فنزويلا، وكان أكثر بكثير مما صرفناه نحو أي أمة كبيرة أخرى من أمريكا الجنوبية لأن فنزويلا صارت مصدراً مهماً للزيت. ويبدو أن موضوع الزيت مضمون على وجه الخصوص ليكشف عن أسوأ ما فينا. ويبدو كذلك أن "مصالح" أمريكا تقع قريباً من احتياطيات الزيت الكبرى بشكل مختل التناسب.[13]

والمجتمع المفتوح، خصوصاً المجتمع الذي يفتخر بنفسه على أساس انفتاحه بوصف هذا الانفتاح ملمحاً من ملامح الديمقراطية، يجد من المربك، إنْ لم يكن من المستحيل أن يخفي مقاصده الحقيقية، فالولايات المتحدة، بوصفها ديمقراطية تعتبر الانفتاح – أو الشفافية في المقصد والوسائل – مبدأ من مبادئنا، ننادي به ونعتنقه. ومع ذلك فنحن نكون سذجاً إذا اعتقدنا أننا نستطيع أن نتصرف على نحو مختلف، أي أن نتصرف بشكل سري على مسرح العالم. بل زيادة على ما تقدم، فإننا عندما نفعل ذلك، نصير منافقين. والمجتمع المعقد المرتاب، المجتمع الذي تقوم ممارساته على الخداع والتلاعب، المجتمع الصغير صغراً كافياً ليخفي أسراره، هو فقط المجتمع الذي يستطيع أن يأمل في إبداء مظهر معين ويسلك سلوكاً آخر مغايراً. فإذا كنا نمارس عملياً لنصير قوة إمبراطورية، يجب علينا أن نتخلى عن مبدأ الانفتاح، على الأقل، وربما عن عدد من المبادئ الأخرى.

هل نحن الآن إمبراطورية؟ أو هل نحن في الطريق إلى أن نصير إمبراطورية؟ بعضهم يحاجج في أننا إمبراطورية منذ العام 1848 والحرب الإسبانية – الأمريكية. ويقول آخرون: إننا إمبراطورية منذ العام 1947 وبداية الحرب الباردة. بيد أن آخرين يدّعون أننا صرنا إمبراطورية مع سقوط الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك فجماعة أخرى تقول إن عصر الإرهاب لم يعطنا إلا خياراً قليلاً غير أن نصير إمبراطورية. والسؤال الذي ينبغي أن يعالج، إذا كان أي ادعاء من هذه الادعاءات صحيحاً، هو أي نوع من الإمبراطورية نحن؟[14]

هذا قد يمثل، في الحقيقة، القرار الأساسي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين. وبوصفنا القوة العظمى الوحيدة، أو بوصفنا كما يقول بعضهم "القوة المفرطة العظمة"، فنحن نواجه الآن مفترق طرق تاريخياً بشأن دورنا في العالم. لقد بقي الفعل الأمريكي بلا هدف وبلا محط للتركيز، إلى أن جاءت الهجمات الإرهابية الأولى في أيلول/ سبتمبر 2001، أي "الحرب على الإرهاب"، وهي الحرب التي تصاعدت منها إلى السطح عقائد الحروب الاستباقية والوقائية، وصارت هي الحافز إلى الفعل الأمريكي. ولكن، وكما نجد في أفغانستان والعراق، فإن الاستباق و"تغيير النظام" – أو إطاحة الحكومة، إذا صرحنا بها بشكل مباشر أكبر، – يتطلبان لا محالة منع وقوع الفوضى وبناء الأمة المتطاول في نهاية الأمر بعد عواقب الغزو. إن بناء الأمة

يتطلب احتلالاً مستمراً، ووجوداً عسكرياً طويل الأمد، وإدارة مؤقتة (تدوم أحياناً لمدة طويلة من الزمن)، ومساعدة مالية واقتصادية كبيرة، وإعادة بناء البنى التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية، والقيام بالتحكيم بين الفئات المتنافسة، وتورطاً لا نهاية له. وكل هذه الأمور علامات لأكثر الإمبراطوريات استحماداً. وهذا هو بالضبط الموقف الذي نجد فيه أنفسنا في العراق المحتل.

ونحو هذا الموقف يبرز السؤال الذي لا مناص منه: ما هي مبادئ الجمهورية الديمقراطية التي تجري التضحية بها عندما تتبنى الجمهورية دور الإمبراطورية؟ إن الجمهورية الديمقراطية لأمريكا قائمة على مبادئ تاريخية معينة. وهذه المبادئ تشمل، من بين أمور أخرى، الحريات الدستورية لشعبها، والسلطات المحدودة للحكومة مع ضبط فروعها وموازنتها بالدستور المكتوب، والحقوق في حرية التعبير، والانتخابات، والصحافة، والاجتماع، والالتزام بحكم القانون، وحرية المعتقد الديني. ويمكن أن تضاف إلى هذه المبادئ الشفافية في التعاملات الدبلوماسية الدولية، والتبادل بين الأمم، وعالمية حقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول، والتمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهكذا.

إن المبادئ تُنتهك حرمتها أو يجري التخلي عنها في الناحية المجردة النظرية أقل مما يكون ذلك في أثناء التطبيق إذ انتهاك

حرمة المبادئ والتخلي عنها أكثر. ومثلما هو الحال مع الفرد، فإن الولايات المتحدة إذا استخدمت قوتها بعكس مبادئها، فهي تخاطر بسلطتها السياسية، وفي نهاية المطاف، بسلطتها الأخلاقية. ولولا الطبيعة المثالية المتميزة لتأسيس أمريكا، لكانت هذه الفكرة تبدو غير معقولة في عالم تسوده سياسات القوة. ولكن أمريكا أفردت نفسها عند تأسيسها. هناك نمط استثنائي متميز بوضوح في نسيج بلاغة العصر الدستوري ومناقشاته. وفكرة الجمهورية الفيدرالية نفسها على نطاق واسع كانت جديدة إلى حد كبير. وفكرة الدستور المكتوب الذي يعرِّف سلطات الحكومة الجديدة ويحددها كانت فكرة فريدة. والوسائل المتنوعة الداخلة في بناء النظام والتي تسمح بالتطور الدائم كانت إبداعية. ولعل أهم ذلك كله، هو المثل الأعلى للأمة التي تأسست على الحقوق، والمثل العليا، والمبادئ التي ترددت أصداؤها بأقوى ما تكون بين المؤسسين الذين كانوا جميعهم رجالا عمليين إلى أبعد الحدود.

ينظر إلى وودرو ويلسون على نطاق واسع بوصفه حالماً مفرط التفاؤل لأنه تخيل أن بعض مبادئ أمريكا قد يكون قابلاً للتصدير. والكثير من بلاغة السياسة الخارجية لبوش بعد 9/11 تدعي أنها ويلسونية جديدة ومثالية في فكرتها عن تحويل العالم العربي إلى الديمقراطية وتصدير القيم الأمريكية إلى أماكن أخرى. ولكن نشر ويلسون للديمقراطية كان دولياً لا من جانب

واحد. وكان موجهاً من خلال القنوات الدبلوماسية، ولم تقدم الديمقراطية على رؤوس الحراب. هناك فرق كبير بين الدعوة، كما أفعل أنا، إلى أن تعيش أمريكا على مستوى مبادئها، والدعوة، كما تفعل إدارة بوش، إلى أن تعيش بقية العالم على مستوى مبادئ أمريكا. بل هناك شذوذ أكبر عن القياس في قيام أمريكا بوضع مبادئها جانباً في مرحلة محاولتها أن تجبر بقية العالم على أن تعيش على مستوى تلك المبادئ.

لقد أدرك المؤسسون أن "الورطات الأجنبية" سوف تتطلب من الولايات المتحدة لا محالة أن تتبنى الممارسات الدبلوماسية التقليدية التي كانوا يحاولون بشدة الارتفاع فوقها، ويحاولون أن ينأوا بأنفسهم عنها، ولم يكن الموضوع هو أن أمريكا كانت *أفضل*، بل إن أمريكا كانت *مختلفة*. لقد كان الموضوع، إلى حد ما، حيرة مسيحية قديمة: كيف تكون في العالم بدون أن تكون من العالم.

وتوضح اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 هذه النقطة بأسلوب أكثر علمانية فتقول: "يجب على أمريكا ألا تنسى أبداً أنها تمثل مبادئ معينة، وأهمها من حيث عظمة شأنه هو الحرية تحت حكم القانون.. فإذا كانت أمريكا ستحتفظ بدورها في القيادة فيجب عليها أن تعيش بمستوى مبادئها بشكل ثابت، في سلوكها هي وفي علاقاتها مع الأمم الأخرى[15]

قيد المبدأ – وقوته – سوف يلعبان بشدة في الجهد المبذول لابتداع الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في قرن جديد يطرح تهديدات تختلف اختلافاً دراماتيكيا، ويطرح على قدر مساو فرصاً جديدة.

التغلب على عوائق الإستراتيجية:

يستطيع المرء أن يفترض أنه ضرب من الوهم، أن يحسب نفسه قادراً على بناء إستراتيجية متناسقة لأكبر قوة في العالم، وهي ديمقراطية ضخمة – وهي متنوعة بشكل متزايد – وتضم ما يقارب 300 مليون نسمة تعمل في العالم الثوري لقرن جديد ولألفية جديدة. ومن الأفضل، كما يستطيع الناقد أن يقول، أن نمتلك "قيماً"، وربما غايات قليلة قابلة للتحديد في الوطن وفي الخارج، وأن نعتمد على تلك القيم للرد على الأحداث التي لا يمكن التكهن بها، بل الأحداث الفوضوية من هذه الأحوال الحاضرة الثورية حسبما تتطلب المناسبة. إن "الإستراتيجية" توحي بسترة شد الوثاق المحدِّدة للحركة، وهي أقل مرونة وأصلب من أن تعلل المفاجآت الجمة لهذه الأيام.

ولكن "الإستراتيجية"، كما تستخدم هنا، يقصد بها أن تكون هيكلاً متناسقاً للمقصد وللاتجاه يستطاع فيه تفسير الحوادث العشوائية، والحوادث التي لا تصل إلى حد العشوائية،

وإعطاؤها معنى، وبعدئذ الرد عليها حسب المطلوب. ولكن الأمريكيين، بغياب الحرب، قد قاوموا "التخطيط المركزي" بوصفه عملاً اشتراكياً، ومتطفلاً، وقامعاً للمبادرة والإقدام. وهكذا، فإن أحد التحديات الكبيرة للتفكير الإستراتيجي في العصر الحالي هو إقناع الأمريكيين – خصوصاً الذين لا يثقون منهم بحكومتهم - بأن امتلاك إستراتيجية قومية معناه أن نحرر طاقات الأمة في طرق لها قصد بدل الاقتراب من العالم بوصفه يمثل "شيئاً ملعوناً بعد آخر" وبوصفه يتطلب ردوداً ارتجالية حسب الموقف الناشئ فقط.

إن الذين يرون العالم من خلال عدسات أيديولوجية سوف يقاومون المشروع الإستراتيجي على الخصوص. ما الحاجة إلى جهد متناسق لاستخدام القوة لتحقيق المقصد إذا كانت رؤية المرء للعالم مبسطة باليقين البسيط؟ ولكن، كي نبني عالماً مانوياً من الخير والشر، عالماً يكون فيه دور أمريكا هو استئصال الشر، يعني أن ندفع الولايات المتحدة إلى الخلف عشرة قرون إلى عصر الحروب الصليبية وأن نسلم بوجود استقامة وطهارة علينا حتى الآن أن نكتسبها.

بدلاً من ذلك، فإن الحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين سوف تسلم نفسها للتفسير الأيديولوجي وللمواجهة بشكل أقل بكثير من تلك التي وقعت في القرن العشرين، وسوف

تحتاج احتياجاً كبيراً جداً إلى الذكاء التوقعي الذي يطلبه المشروع الإستراتيجي. فماذا لو أن غلاة العقيدة والرأي التقليديين، كما أعتقد، من كلا اليمين واليسار، والليبرالي والمحافظ، قد صاروا من الهشاشة والكلال إلى الحد الذي لا يستطيعون معه الرد على هذه الحقائق الواقعة الجديدة؟ إن شيئاً ما لابد أن يرتخي عندما لا يستسلم العالم في الحال لوجهة النظر الثابتة للمرء عما ينبغي أن يكون وكيف ينبغي أن يتصرف. الحقائق القديمة لا تضمحل. والأنظمة القديمة للاعتقاد حول ما تكون الحقيقة لابد أن تفعل مثل ذلك لا محالة.

في ما وراء الأيديولوجية، يكون التفكير السياسي التقليدي عموماً - عبر الخطوط الحزبية - عائقاً. ومنذ فقدان اليقين والمبدأ المنظّم المركزي المريح، وهو "احتواء الشيوعية" في نهاية الحرب الباردة، فإن كلا الحزبين السياسيين الأمريكيين بدا راضياً بالعمل على مستوى حر بلا قيود، ولكنه خطر جداً، ومرتجل حسب الموقف الناشئ. ولم يُظهر أي من الحزبين اهتماماً بالتفكير الإستراتيجي أو أي استعداد خاص له. إن المشروع الإستراتيجي يتطلب تفكيراً منضبطاً، تصورياً مدركاً، وهي صفة خاصة لم تكن تتصف بها الحياة السياسية الأمريكية في أواخر القرن العشرين ومطالع القرن الحادي والعشرين. ومن الأسهل في الواقع تناول مشكلات الحياة، سواء أكانت الإرهاب، أم الحروب

التجارية، أم الدول المخفقة، حسبما تظهر هذه المشكلات، أو، بدلاً عن ذلك، الإصرار على مجموعة جامدة من الشعارات الحزبية الإيديولوجية التقليدية فهذا أسهل من التفكير مسبقاً نحو المستقبل، واستخدام التفكير البعيد النظر المسبق لتوقع سيناريوهات، وامتلاك خطة من أجل الاستخدام المناسب لقدرات الأمة. وإلا فكيف يستطيع المرء بغير هذه الطريقة أن يشرح التجاهل (رفض الانتباه) المجنون تقريباً الذي أبدته الحكومة القومية الأمريكية للتحذيرات من هجمات إرهابية مستقبلية قادمة عند نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن؟

والمقترح المعروض هنا يمكن أن يسمى "الديمقراطية التوقعية"، وهو مدخل لم تألفه أمريكا، ولكنه مدخل لن يكون لها خيار إلا أن تعتنقه. أن تتوقع، على كل حال، وأن تنظر إلى الأفق، إن لم يكن إلى ما وراء الأفق، يتطلب التخلي عن التفكير التقليدي وقبول المشروع الإستراتيجي.

منذ عهد صن تزو فصاعداً، كانت الإستراتيجية تعرف تقليدياً بتعابير عسكرية محدودة، وكان سيوجد أيضاً أولئك الذين سيقاومون توسيع المشروع الإستراتيجي من ميدان المعركة إلى الساحة "السياسية" الأوسع.وحتى القراءة العجلى للكتب الكلاسيكية للإستراتيجية تكشف، على كل حال، قابلية مفاجئة لانطباق مبادئ الإستراتيجية الخاصة بالنزاع المسلح على

المسعى الإنساني المتعدد الوجوه، خصوصاً عندما يكون ذلك المسعى متعلقاً بأمة كبيرة تستخدم قدراتها المتعددة استخداماً منهجياً من أجل مقاصدها العظيمة القابلة للتحديد. وأنا مدرك أنْ ليس هناك حظر متصلب ضد استخدام أفضل مبادئ الإستراتيجية لتطبيقها على الميدان الأوسع من فن الحكم والسياسة.

لا ينبغي أن تمثل الرؤية المتعصبة المؤمنة بحرية الرأي والفكر، ولا الليبرالية المعتمدَة أو الرؤية المحافظة، ولا العسكرية المتصلبة، لا ينبغي لها أن تمثل عقبة كأداء أمام الفكرة التي ترى أن قوة كبيرة، تقف عند مفترق طرق معقد في عاصفة مضطربة، تستطيع أن تخط طريقها (مقارنة بالمشي المتثاقل البطيء) بفكر وبذكاء قدماً نحو جهة مقصودة تحددها هي على أنها في أعلى مصلحة لها وأفضلها. وذلك هو المشروع الإستراتيجي، في أبسط تعابيره.



الفصل الثاني

مبادئنا بوصفها عنصراً من الإستراتيجية

مبادئنا بوصفها عنصراً من الإستراتيجية

تتميز الديمقراطية الأمريكية، كما هو ملاحظ، بمبادئ معينة مندمجة في وثائقنا التأسيسية، خصوصاً الدستور منها، ومندمجة في تاريخنا وثقافاتنا السياسية. ووفقاً لإجماع العلماء المطلعين، كانت هذه المبادئ نتاجاً من نتائج إنسانية التنوير إلى حد كبير، ومثّلت هذه المبادئ أكثر التطورات تقدماً في الفكر السياسي. وعدد من هذه المبادئ مشترك بين الديمقراطيات جميعها، الغربية وغيرها، ولكن بعض هذه المبادئ ترتبط ارتباطاً أقرب مع الولايات المتحدة فتتماهى معها أكثر مما تتماهى مع أي أمة أخرى. فأمريكا، طوال 225 سنة من حياتها تقريباً، لم تطبق مبادئها على سياساتها الخارجية وفق أي أسلوب ثابت إلا على فترات دورية متقطعة فقط. وعلى الرغم من أن العديدين من الأمريكيين يختارون أن يعتقدوا أننا مخلصون إخلاصاً ثابتاً لمثلنا العليا، فإن دورات متعاقبة دورية متقطعة من المبادئ والذرائعية (البراغماتية) تميز تاريخنا المعقد. ولذلك، فإن أي اعتبار للمبادئ الأمريكية، خصوصاً الاعتبار الذي يؤكد المبادئ بوصفها مكوناً من الإستراتيجية، يجب أن يعترف بالتناقض وعدم الكمال في التطبيق طوال حياة أمتنا.

نحن نؤمن، فوق كل ماعدا ذلك، بالحرية، وهو المبدأ الذي لا ينبغي لأحد بموجبه أن يعاني من الظلم السياسي، بل ينبغي أن يكون كل واحد، بدلاً عن ذلك، مطلق الحرية في أن يتابع مصيره أو مصيرها بدون تدخل من الدولة أو من الآخرين. ونحن نؤمن أن الديمقراطية هي أفضل نظام لضمان تلك الحرية من خلال اعتمادها على عملية مشاركة مفتوحة، وعلى المساواة السياسية، وعلى التمثيل المنتخب. ومبدأ حكم أهل الجدارة، والفرصة المناسبة لتحقيق الغايات الشخصية للفرد التي لا يحدها إلا موهبة الفرد، هو مبدأ مركزي للديمقراطية الأمريكية. وسيادة حكم القانون، والمكانة المتساوية تحت القانون والحماية بفضل نظام قانوني عادل، هي مبدأ أمريكي مركزي. وتضم مبادئنا قداسة الملكية وحماية الملكية الخاصة من التدخل والمصادرة. ونحن نشترك مع أمم أخرى في إيمان مطلق بالحق في أن نحمي أنفسنا من الهجوم وفي ضرورة ذلك. وأخيراً، فإن مبادئنا تملي أننا سنقاوم (انتقائياً، كما لابد من الإقرار) ظلم الآخرين بدون أن نسعى نحن أنفسنا إلى ظلم الآخرين.

وقد نقرر مبادئنا بشكل فوري ومباشر أكثر في هذه الصيغة:

نحن نملك "حقوقاً غير قابلة للتصرف بها" محمية بدستور مكتوب من قهر الدولة. وهذه الحقوق مفصلة على أوضح وجه في **قانون الحقوق** ولكنها مسهبة وموسعة بالتفسيرات القضائية وفقاً

للحقائق الواقعة المتغيرة للعصر. ومبدأ حقوق الفرد المحمية بحكم القانون هو أكثر الميزات المفردة جاذبية في النظام الأمريكي الدستوري بالنسبة إلى الناس المقهورين اقتصادياً وسياسياً حول الكرة الأرضية. إن هذا المبدأ يمتلك جذباً يكاد يكون صوفياً بالنسبة إلى أولئك الذين يتوقون إلى الحرية وإلى إحساس الفرد بقيمة ذاته. وفكرة أن الحكومة موجودة لتحمي، لا لتظلم، وأن الفرد يمتلك سلطة ضخمة، هي فكرة لا يفهمها فهماً كاملاً معظم الأمريكيين الذين يأخذون هذا المبدأ بوصفه أمراً مسلماً به ابتداء من الولادة. وإن الأمم التي سوف تتبعنا بسبب قوة هذا المثل الأعلى هي أكثر بكثير من الأمم التي ستتبعنا بسبب قوة أسلحتنا كلها.

ونحن مخولون الحق بالتصويت لقادتنا الممثِلين الذين ("يستمدون سلطاتهم العادلة من رضا المحكومين")، وهم مسؤولون أمامنا لضمان حقوقنا. وهياكل التمثيل السياسي مؤسسة في المادتين الأولى والثانية من الدستور الذي احتاط لعزل أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس من مناصبهم. ومثل المبدأ الأول في الحقوق الدستورية، فإن الحكومة التمثيلية التي تنشأ بالانتخابات الحرة العادلة مفهوم مدهش للبلايين من الناس على ظهر الكوكب. وفي الحقيقة، فحتى أكثر الناس تعرضاً للظلم يفهمون أن المبدأين لا ينفكا أحدهما عن الآخر، وأن الحكومة التمثيلية فقط،

الحكومة المنتخبة بالعدل من كل الشعب، هي التي تستطيع أن تحمي الفرد. إن الجذب القوي لهذا المثل الأعلى هو أقوى محاججة ممكنة لمنع الفساد في نظمنا الانتخابية.

ونحن نستطيع أن نحقق ما تسمح لنا به مواهبنا من غير تدخل. وعلى الرغم من أن هذا ليس ضمانة دستورية على وجه التحديد، فإن المفهوم ضمناً في دستورنا وقوانيننا هو إزاحة الحواجز المصطنعة أو السياسية من أجل تحقيق مصائرنا الفردية. أو فنحن مخولون كما يقرر إعلان الاستقلال، أن "نتابع السعادة". وضغط المهاجرين من أجل الدخول إلى الولايات المتحدة هو شهادة على فهمهم أن نظامنا، على الأقل في النظرية وبشكل أكبر في التطبيق، لا يضع حدودا تحدد الفرد إلا بالموهبة الفردية فقط وليس بالطبقة أو المولد. وفي هذا الاعتبار، فإن "الحلم الأمريكي"، أي فكرة غياب الحدود التي تحد الإنجازات، هو مبدأ أكثر دوياً في الخارج منه في الوطن، لأنه يؤخذ في الوطن إلى حد بعيد مأخذ القضية المسلم بها.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد كان للدستور نفسه مقصد مركزي هو "ضمان العدل". وقوانيننا لا توفر مكانة خاصة للثري والقوي فوق الفقير ومن لا قوة له (على الرغم من أن الثروة الجيدة تقدم ميزة واضحة لصاحبها). وأي سؤال بشأن "الحماية المتساوية من القوانين" كان قد أزيح عن طريق تبني التعديل الرابع عشر. وكما

هو الحال مع المبادئ الأمريكية الأخرى القوية، فإن الحماية الموفرة من القانون والحق في نظام قضائي عادل وحيادي سيكون معجزة بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من سكان العالم. ولكن مثله مثل حقوق الفرد، والتمثيل، والفرص غير المحدودة، فإن نظامنا للعدل هو مثل أعلى نبيل في تناسب مباشر مع نزاهته المستمرة.

ونحن نتمسك بأن أرضنا وممتلكاتنا لا يمكن أن تؤخذ منا من قبل الدولة إلا بموجب الضرورة العامة، بل لا تؤخذ حتى مع الضرورة من دون تعويض عادل. ويقدم التعديل الخامس الطريقة المناسبة من حمايات القانون للملكية الخاصة ومستلزمات التعويض العادل عن الملكية المأخوذة من أجل الاستخدام العام. إن مبدأ الملكية الشخصية للممتلكات المحمي (أكثر منه مهدداً) من الدولة، هو مبدأ له جاذبية قوية على نحو كبير جداً لدى معظم المجتمعات التي لا توجد فيها مثل هذه الحمايات. وهو، على كل حال، مثل المبادئ الأمريكية الأخرى، تتآكل قوته من تماهي الولايات المتحدة مع أنظمة حكم لا تعترف بهذا المبدأ ومساندة الولايات المتحدة لهذه الأنظمة.

نحن نعلن عزمنا على الدفاع عن أنفسنا من الهجوم ضد مواطنينا وأمتنا. وكان الدستور قد سُن، في جزء منه، كي "يحتاط للدفاع المشترك" وهو ينص على "دعوة قوات الاحتياط... لصد الغزوات".

والحقوق الأساسية للفرد والدفاع الجمعي عن النفس لا تتطلب، على كل حال، ضمانات دستورية إضافية. والمبدأ العام المتصل بالحق في حماية النفس يضع تأكيداً كبيراً على استخدام القوة عندما يكون الخطر مباشراً فقط وعندما لا يتوافر أي ملاذ آخر. إن اللجوء إلى ممارسة الغزو الاستباقي والحرب الوقائية يقوض سلطتنا الأخلاقية وتاريخنا بوصفنا قوة محمودة. وما نُولّده من "احترام" محدود من الاستخدام المريب للقوة يرجحه إلى حد بعيد الثمن الذي ندفعه من أجل التضحية بمبدأ الدفاع عن النفس.

نحن لا نسعى إلى الهيمنة على الآخرين وسوف نقاوم الذين يسعون إلى فعل ذلك. وعلى النمط نفسه، فهذا المبدأ ينشأ من المبادئ السابقة، ومن شخصية الولايات المتحدة وتاريخها كذلك أكثر منه من أي نص دستوري صريح.والاستخدام غير الضروري للقوة ليس محدودا بالناحية العسكرية. وقد نسيء استخدام سلطتنا ومكانتنا بوصفنا قوة ديمقراطية قائدة عن طريق ممارسة السياسات الاقتصادية القائمة على القهر وعن طريق دبلوماسية لي الذراع. وجميع البلاد تدرك مفهوم "المصلحة القومية". ولكن حينما تصبح المصلحة القومية للولايات المتحدة عذراً للقهر بالتخويف والضغط، خصوصاً لتحقيق المنفعة لمصالحنا التجارية الخاصة، فإننا نضل ونتحول من قائد ديمقراطي إلى معتدٍ مروج لنفسه. وهذه

هي الهاوية الإمبراطورية نفسها التي أوصلتنا إليها السياسات الحالية، وهي تهدد بتدمير قوة مثلنا العليا ومبادئنا.

من ذا الذي لا يرغب في العالم أن يعيش تحت نظام سياسي يقوم على هذه المبادئ، ومبادئ أخرى مثلها، مبادئ الحقوق الفردية، والحكومة التمثيلية، وحكم القانون، وحماية الملكية الخاصة، والممارسة الحميدة للقوة، والمثل الأعلى في عدم الهيمنة؟ إنها تمثل أنبل المثل العليا للطموح السياسي الإنساني. وقوة هذه المبادئ فريدة من نوعها، ولكنها أيضاً تعتمد على جاذبيتها الفطرية للآخرين غير المنعمين إلى هذا الحد وتستند إلى إدماجها الثابت في السياسات الخارجية الأمريكية. وتكون الصعوبة في تنفيذها في الوطن وفي الخارج معاً، وفي المناسبات التي لا يتم اتباعها فيها بثبات.

دعنا نستكشف كيف يمكن لهذه المبادئ أن تُمد عن طريق التطبيق من خلال علاقاتنا مع أمم العالم.

إن ا لتزامنا بالحرية يعني أننا سوف نتحالف مع المجتمعات الحرة ونقاوم المجتمعات الجائرة. وهنا يكمن الخطر. لقد ساندنا أنظمة حكم جائرة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة، وكان ذلك بصفة أداة لاحتواء الشيوعية.كان عدو عدونا صديقاً لنا، مهما يكن قاسياً لا يرحم. وفي حالات كثيرة جداً ضحينا بمبادئنا من أجل الأمن الذي تصورنا أن مثل تلك

الأحلاف قد تجلبه لنا. لقد تعامينا عن قمع تلك الأنظمة للمعارضة، وفي بعض الحالات كانت معارضة ديمقراطية. وسمحنا أن يسجن القادة الجدد أو أن يقتلوا من غير اعتراض. ونحن الآن عرضة لخطر اقتراف الخطايا نفسها في دول محاذية لأفغانستان، على سبيل المثال، باسم محاربة الإرهاب.

ذلك الالتزام بالحرية يعني أن علينا أن نشجع الأمم الأخرى على أن تؤيد الحرية وأن تتبنى هياكل، وأنظمة، وعمليات ليبرالية ديمقراطية. هذا هو البديل عن التحول إلى قرناء للمستبدين في مقابل حقوق الإقامة لقواتنا العسكرية أو تأمين إمداداتهم من الزيت لتصديرها إلى الولايات المتحدة.

تلك الأمم والمجتمعات التي نفضلها ونتحالف معها عليها هي نفسها أن تكون أمماً تسعى إلى توفير الفرص لكل شعوبها. هذا هو أكبر تحدياتنا في العالم الإسلامي الذي تقوم فيه حكومات غير ديمقراطية أو تعددية أو ليبرالية. ومن الناحية الدبلوماسية، فإن هذا التحدي يعني أن نشجع بالقدوة وبالحض المقنع أكثر مما نفعل بالإملاء والمطالبة. وعلينا في الوقت نفسه، أن نؤمن تعاون تلك الحكومات ضد الإرهاب وأن نرشدها إلى الديمقراطية.

ولأننا نعتنق حكم القانون، فإننا نفضل عالماً يتصف بحكم القانون. وبما أن مشكلات القرن الحادي والعشرين تتطلب حلولاً دولية، فسوف يزداد الضغط على الولايات المتحدة لتحترم

الاتفاقات وتوسع الالتزامات الدولية أكثر من تبني المدخل الآحادي الحالي من طرف واحد. ونحن لا نستطيع تشجيع التمسك بالقيد القانوني بينما نقوم نحن أنفسنا بإلغاء مثل هذه القيود مع كيوتو ومع النظام القضائي الدولي.

وزيادة على ذلك، فنحن سنتعاون مع جميع الأمم لتعزيز حقوق الملكية الخاصة وحمايتها. وهذه السياسات تتطلب من الشركات الأمريكية أن تكون شديدة التدقيق على وجه الخصوص في تعاملاتها مع الشركاء الأجانب والحكومات. فإذا كانت الشركات الأمريكية تتعاون في العمل في مشاريع تدمر أو تنكر حقوق الملكية الفردية فإن مبدأنا في قداسة الملكية الخاصة يكون موضع سخرية. وإن تجاوز قطاعنا الخاص لحدوده لا يجب أن يؤدي إلى تآكل مبادئ سياساتنا العامة.

وسيادتنا القومية الأساسية والتزامنا بالدفاع المشترك يعني أننا لن نسمح لأحد أن يهددنا أو يهاجمنا وهو يأمن من العقاب. ويبرز أمامنا طريقان، على كل حال: طريق يشمل الشركاء والأحلاف، والآخر يمثل إطلاق النار أولاً ثم طرح الأسئلة لاحقاً. الطريق الأول تمثله أفغانستان والطريق الثاني تمثله العراق. وكلما صار العالم أكثر تعقيداً، صارت أخلاق الحارس الجوال المنفرد أكثر جاذبية. ولكن كلما صار الأمن خيراً مشتركاً، صارت فكرة قوة الشرطة المؤقتة أكثر لزوماً.

وأخيراً، بوصفنا جمهورية – في مقابلة إمبراطورية – سوف نقاوم الهيمنة من دون السعي إلى الهيمنة. وسوف نتحالف مع الأمم التي تكنّ النوايا الحسنة لنمنع أي قوة أخرى من ممارسة سيطرتها. ولكننا لن نسعى إلى السيطرة لأنفسنا، ويجب أن تصير هذه الفكرة هي الملمح المركزي لدبلوماسية الولايات المتحدة وللعلاقات الدولية. وتتشكل التحالفات من أمم متكافئة لها مقصد متساو، وليس بوساطة إسهامات رمزية من أمم أصغر وحسب مخططات القوة المهيمنة. فالحديث عن "قوات تحالف" في العراق هو إفساد للغة. إن الإمبراطوريات تسعى لبسط الهيمنة في أماكن من مثل الشرق الأوسط. أما الجمهوريات فلا تسعى لذلك.

وهذه المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية ليست غير واقعية إلى الحد الذي يصرف معه النظر عنها على الفور بوصفها غير عملية حتى في عالم قاس. وعلى كل حال، قد تكون هذه المبادئ غير مريحة لدى تطبيقها. وهنا محط الشاهد في الموضوع. ففي عصر سياسة الواقع، والطموح الإمبراطوري، وسياسات القوة، تصير المبادئ غير مريحة. الارتياح يقع على بعد خطوة محدودة فقط من انتهاز الفرص. والأمم، مثل الأفراد، لا تستطيع ادعاء المبدأ والتصرف بسلوك نهاز للفرص ينتهك حرمة هذه المبادئ. وفي عصر المعلومات الثوري، الذي لا يجد فيه الخداع إلا مجالاً صغيراً ليختبئ فيه، يكون هذا الموقف أكثر صدقاً منه عندما تدار الدبلوماسية

في السر إلى حد كبير. وإضافة إلى ذلك، فإن تبني انتهاز الفرص في السياسات الأمريكية الأجنبية، أي التخلي عن المعايير التي يزعمها الأمريكيون لأنفسهم بوصفها أسهل أو أسرع وسائل لتحقيق نتيجة مرغوبة أو مفضلة، يتطلب دائماً على وجه التقريب إما خداع الشعب الأمريكي أو قبول هذا الشعب طوعاً وعن طيبة نفس بالسلوك الدولي غير القائم على المبادئ. وفي كلتا الحالتين فإن الكبرياء القومي (إن لم يكن الشرف القومي أيضاً) قد ضُحي بها ودُفع ثمن من الإحراج القومي، وهناك مزيد من التكاليف الكبيرة غير الإحراج وفقدان الكبرياء. والنقاش هنا بشكل صارم الدقة ليس من أجل المبدأ تفضيلاً له على القوة في السيارات الخارجية. إنه موجز أكثر إيجابية من أجل دمج المبادئ العليا لأمريكا في سلسلة قدراتها، العسكرية، والاقتصادية، والسياسية وهي أكثرها تقليدية، مستخدمة لتحقيق إستراتيجية أمريكية مبكرة للقرن الحادي والعشرين. حيثما رأى بعضهم المثل العليا لأمريكا غير مريحة في أحسن الأحوال وعائقاً كاملاً في طريق ممارسة القوة الأمريكية في الخارج في أسوأ الأحوال، فإن مبادئ أمريكا الجوهرية، ونظام معتقداتها، هو القوة الرابعة، وهي ميزة إيجابية، في تحقيق المقاصد العظيمة للأمة في القرن الجديد.

من نحن، بصفتنا أمريكيين، يمنحنا قوتنا. نحن نبدأ مع ميزات طبيعية في العالم وقد أُعطينا رغبة معظم شعوب العالم في

أن تشاركنا معاييرنا ، ولو كان ذلك من خلال ثقافتهم الخاصة حيثما أمكن. هم لا يريدون بالضرورة أن يصيروا أمريكيين مثلنا نحن. إنهم يريدون أن يشاركونا ما نملك، وما أنجزنا ، إلى أكبر حد ممكن بمقتضى قيودهم وشروطهم. إنهم يفهمون بسهولة أن ازدهارنا ونجاحنا المادي في الجزء الأكبر منه نتاج نظامنا السياسي، ومعاييرنا السياسية ومعتقداتنا. وعندما نتخلى نحن عن مبادئنا من أجل ميزة سياسية أو اقتصادية قصيرة الأمد ، فإننا بذلك نتخلى عن واحدة من أعظم نقاط قوتنا. وبالنسبة إلى أمريكا فإنها إن تصرفت بشكل إمبراطوري، أو نهاز للفرص، أو خسيس فستضعف نفسها أكثر مما تقويها. والمبادئ الملخصة هنا ، أو أي نسخة أفضل تتعلق بها ، قد تصبح هي نظام السلوك القومي، والبوصلة ، ومجموعة النقاط المرجعية من أجل تحقيق إستراتيجية أمريكا في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك يجب علينا أن نفكر، في كل النقاط وفي كل المناسبات، كيف نحول الجاذبية الطبيعية لمبادئنا ومعتقداتنا إلى تحقيق مقاصدنا العظيمة. وبدل أن ينظر إلى مبادئنا بوصفها عائقاً لسياساتنا يجب أن ينظر إليها بوصفها من بين أعظم أصولنا الطبيعية في عالم اليوم. وعندما نهمل تلك المبادئ، أو نتجنبها ، أو ننكرها –تلك المثل العليا التي تحدد من نحن– فإننا نضعف

أنفسها ونقلل فرصاً في تحقيق المقاصد القومية العظيمة، وهذا ما يكاد يكون قانوناً من قوانين الطبيعة السياسية.

وهكذا، فالنقاش هنا ذرائعي بمثل ما هو مثالي. نحن نملك فرصاً أكبر بكثير في أن نصير ما نريد أن نكون، وأن نوحد الشعوب ذات النوايا الحسنة، وأن نقود تحالفات دائمة من المجتمعات الديمقراطية، وأن نحقق اتحاداً أعدل وأكمل إذا التزمنا بمبادئنا بدل أن نتهرب منها وننكر أننا فعلنا ذلك.

أمريكا مختلفة، أو على الأقل، نحن نؤمن بأنفسنا أننا مختلفون. والاختلاف الأصيل في أمريكا هو اختلاف في مثلها العليا، ومعتقداتها، ومبادئها، لا في إنجازاتها المادية. وقلة من الأمم الأخرى، إن وجدت، تدعي الادعاءات نفسها، من أجل مدخل أنبل أو قائم على المبادئ، أكثر منا في التفاعلات الدولية. ولكن نظراً إلى أن الولايات المتحدة برزت بوصفها قوة مهيمنة، فقد ووجهنا بشكل متزايد بالفرص لممارسة قوتنا التي تتطلب منا أن نختار بين مبادئنا، من جهة، وبين ما تصورنا أنه "مصالحنا"، من جهة أخرى. وتلك "المصالح" لها علاقة في الغالب مع الحصول على المساندة في الصراعات الأيديولوجية، أو حماية الموارد أو الحصول على حق الوصول إليها مثل الزيت، وتحقيق "الاستقرار" الإقليمي، وحماية مصالح الحلفاء أو تعزيزها، أو في عصر الإرهاب، استباق أولئك الذين رأينا أنهم كونوا تهديدات محتملة. لقد ساندنا الحكام

المطلقين وحكومات الحكم الخاص، ضد المبدأ، وفي كل واحد من هذه الأسباب تركنا رسالة مفادها أننا عندما تبدو المصلحة متضاربة مع المبدأ فإننا سنختار المصلحة.

إن السياسات المبنية على المصلحة ميزت السلوك القومي طوال التاريخ الإنساني. ليس في هذا شيء جديد. وفي أحسن المناسبات يتطابق المبدأ مع المصلحة. ونحن نفعل ما هو حق لأن من مصلحتنا أن نفعل ذلك. ولكن عندما تتصادم السياسات المبنية على المصلحة مع فكرة الاستثنائية القائمة على المبدأ، تتصادم مع المعنى الذي يفيد أننا أمة ذات مبادئ ترتبط معاً بمجموعة من المثل العليا النبيلة، عندئذ يظهر النفاق على السطح، أو يظهر ما هو أشد سوءاً، وهو الجهل الفاضح بوجود التصادم. بالنسبة إلى أمة عظيمة يكون من دواعي السعادة أن تعتقد أنها أمة استثنائية وأنها تتصرف بسلوك استثنائي. ولكن من دواعي الاضطراب في أفضل الأحوال ومن دواعي الارتياب في أسوئها أن تدعي شيئاً وتفعل شيئاً آخر. وهنا قد توجد هوة بين قادة أمريكا وبين الشعب الأمريكي. فإذا كان الشعب الأمريكي يعتقد أننا نتصرف وفقاً لمبادئنا عندما لا نفعل ذلك في الحقيقة، فإننا عندئذ إما أن نكون مخدوعين من قادتنا أو أننا صرنا مشاركين عن طيب خاطر في خداع النفس وفي محاولة خداع الآخرين. في الحالة الأولى، هذا هو السبب الذي من أجله تكون كل الأعمال الأمريكية المريبة

تقريباً مصحوبة بوثائق سرية تحض على إبقاء الجمهور الأمريكي في جهل بها.

في أي الطريقين، حيثما تسود المصلحة على حساب المبدأ، فإن قوة المبدأ هي التي يُضحى بها. والجاذبية شبه العامة للمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي لأمريكا تقوض عن طريق قيام أمتنا بالعمل بشكل معارض لمعتقداتنا المزعومة. فإذا كانت مبادئنا التاريخية واحدة من أعظم نقاط قوة أمريكا، فإن التآكل المتهاون لتلك المبادئ بممارسة القوة بشكل نهاز للفرص يضعف أمتنا في الأمد الطويل بدل من أن يقويها.

إن مبادئ أمريكا تنبثق من طبيعة الجمهورية – جمهورية ديمقراطية – أنشأها المؤسسون. وصيغتنا للحكومة لا تنفصل عن المبادئ التي بنيت عليها الجمهورية. والمبادئ الجمهورية الديمقراطية لأمريكا تعرفها. والتخلي عن هذه المبادئ أو تعليق العمل بها أو تجنبها هو تغيير لطبيعة الجمهورية نفسها. ولذلك، فإن مبادئ أمريكا قوة ينبغي أن تستخدم من أجل مقاصدها الإستراتيجية العظيمة، ولكن تحاشي تلك المبادئ يؤدي إلى تآكل القوة التي تمثلها ويجعل من الأعسر لا الأسهل أن نفي بتحقيق غاياتنا. إن المحافظة على مبادئنا الجوهرية هي تقوية للجمهورية الأمريكية، وإن استعادة الجمهورية هي تقوية لقدرتنا على تحقيق غاياتنا الإستراتيجية.

الفصل الثالث

المقاصد العظيمة لأمريكا في القرن الجديد

المقاصد العظيمة لأمريكا في القرن الجديد

يجب على المقاصد العظيمة لأمريكا في القرن الحادي والعشرين أن توفر الأمن لشعبها، وأن توسع الفرص في الوطن وفي الخارج، وأن تنشر الديمقراطية الليبرالية في العالم. وتوفير الأمن مهمة محلية في المقام الأول، على الرغم من أنها لا تنفصل عن دور أمريكا في العالم ولا تنفصل بالتالي عن الأمن الدولي. وتوسيع الفرص هو أيضاً مقصد محلي في أغلبه، ولكنه، في عصر العولمة والمعلومات، منضفر كذلك مع توسيع الفرص في كل أنحاء العالم. ونشر الديمقراطية الليبرالية هو في المقام الأول غاية للعلاقات الدولية لأمريكا، وهي متصلة اتصالاً وثيقاً مع توسع الفرص في كوكب الأرض كله، ولكنها يجب أن تنشأ من البحث عن ديمقراطية أكمل في الوطن.

وتوفير الأمن في أوسع صيغة له سوف يتطلب ممارسة القدرات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية للولايات المتحدة. وكل واحدة من هذه القدرات سوف تأخذ أشكالاً جديدة. فالعولمة وثورة المعلومات سوف تتطلبان إستراتيجيات اقتصادية جديدة.وتغيير طبيعة السيادة القومية سوف تتطلب إستراتيجيات سياسية جديدة.

والطبيعة المتغيرة للسيادة القوية سوف تتطلب إستراتيجيات سياسية جديدة. وتحول الحرب سوف يتطلب إستراتيجيات عسكرية جديدة، وتعبئة (تكتيكا) جديدة، وعقائد عسكرية جديدة إضافة إلى قدرات عسكرية جديدة.

وعلى الرغم من أن كل واحد من هذه المقاصد "عظيم"، وهو لذلك عام في مداه، فإن لكل واحد منها - الأمن، والفرص، والديمقراطية - أبعاداً متعددة تتطلب إستراتيجيات، وسياسات، وبرامج محددة من أجل تحقيقها. وفي كل حالة منها فإن هيكلة هذه الإستراتيجيات الفردية سوف يتطلب خيارات. والأمم الكبيرة تمتلك العديد من الخيارات. وفي الحقيقة، فإن صف الخيارات التي تمتلكها أمة من الأمم هي مقياس لقدراتها. فامتلاك الخيارات، والإفلات من القيود، وامتلاك المرونة القصوى هي مقاييس للعظمة.

ولكن حتى القوة المهيمنة في العالم تواجه مع ذلك السؤال المتصل بكيف يجب ترتيب صف الخيارات؟ وهل؟ ومتى؟ وكيف يجب ممارسة قدراتها لتحقيق الخيارات المختارة ومقاصدها العظيمة؟ وهل من الممكن للقوة الكبيرة أن تحدد مقاصدها العظيمة، وتربط أحدها بالآخر بطريقة منسقة، ثم تستخدم قدراتها لتحقيقها؟ وبكلمات أخرى، هل من الممكن لقوة كبيرة، وهي الولايات المتحدة في هذه الحالة، أن تطور إستراتيجية كبرى؟ وبشكل عكسي، هل هناك عواقب *لعدم* القيام بعمل ذلك؟

والأمثلة عن القوى الكبيرة في التاريخ وعن الدرجة التي امتلكت فيها أو لم تمتلك إستراتيجية كبرى هي موضع شك في انطباقها على الولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين، وذلك من حيث إن معظم القوى الكبيرة عبر التاريخ كانت إمبراطوريات. وتجد أمريكا نفسها الآن في حوار متنام، وهذا أمر له مغزاه، حول كون أمريكا إمبراطورية أو جمهورية، وإذا كانت في الحقيقة إمبراطورية، فأي نوع من الإمبراطورية يجب أن تكون؟ وبغض النظر عن نتيجة هذا الحوار، فستكون غلطة أن نفترض أن الولايات المتحدة تتطلب إستراتيجية كبرى إذا كانت تطمح إلى مكانة إمبراطورية *فقط*، أو لأن تلك المكانة أقحمت على أمريكا. وهذا الحوار على وجه العموم وأخطار الإمبراطورية بالتحديد تستحق أن تتلقى انتباهاً منفصلاً [1]. وفي الوقت الحاضر، يكفي أن نقول: إنه ليس علينا أن نشارك في أحلام روما لنقبل مكانتنا، مكانة القوة الكبيرة، بصفتنا جمهورية قوية وأن تتطلب إستراتيجية متناسقة من أجل استخدام قدراتنا الضخمة في عصر جديد. ولكن حقيقة أننا جمهورية، ولسنا إمبراطورية، تقيد أيضاً المقاصد العظيمة التي نختارها والكيفية التي نستخدم بها قدراتنا لتحقيقها. وهذا، جزئياً، هو السبب الذي من أجله تتطلب القيود المفروضة على إستراتيجيتنا وعلى ممارسة قدراتنا وأهمية مبادئنا، انتباهاً كبيراً.

هناك عواقب، وجميعها تقريباً عواقب مكدرة، للإخفاق في التفكير تفكيراً إستراتيجياً. والبديل، وهو التعامل بطريقة الارتجال حسب الموقف الناشئ مع التحديات عندما تبرز، يفضي - بل هو في الحقيقة يضمن فعلياً - إلى أن القرارات المؤثرة في كيف؟ ومتى؟ وأين نمارس قدراتنا سوف تتخذ في خارج أي سياق منسق؟ إن عواقب مثل هذا "الارتجال" هي التحكم المتعسف، والتناقض مع النفس، والخلط، وفي نهاية المطاف السلوك المتناقض. وفي مطالع القرن الحادي والعشرين قادنا هذا الإخفاق في الإستراتيجية المتناسقة إلى حرب استباقية ضد العراق وإلى مقاربة دبلوماسية متقلبة لتهديد أكبر وأكثر قرباً مثلته القدرة النووية لكوريا الشمالية. وقبل ذلك تدخلنا، بشكل غير ناجح، في حرب قبلية في الصومال ولكننا لم نتدخل في المجزرة القبلية التي كانت أشد مأساوية بكثير في رواندا. كنا دعاة للعالمية في أثناء الحرب الباردة وما وراءها، ومع تغيير الإدارة في العام 2001، صرنا بغتة دعاة الطرف الواحد، من غير أي تعليل منطقي متناسق لقيامنا بفعل ذلك. وليس هذا هو نوع القابلية الثابتة للتكهن بأعمالنا والقابلية الثابتة للاعتماد علينا وهي التي تمنح الراحة لحلفائنا وتجني الاحترام لنا من خصومنا. ولا هو صفة مميزة للقوة الكبيرة.

ولكن هذا لا يعني أن سياسات أمريكا القومية والدولية يمكن أن تبرمج مسبقاً أو تدار كالآلة أو أن الردود الفورية،

والذرائعية يجب دائماً تحاشيها. السياسات تعكس الطارئ المحتمل الوقوع، والطارئ يعني ببساطة أن الحقيقة الواقعة تتصف بالتفصيلات الدقيقة. والتفصيلات الدقيقة بدورها سوف تملي تعديلات وتغييرات ضئيلة، ودقيقة، وغير دقيقة للغاية في السياسات التي تعكس الحقيقة الواقعة للحظة الحالية. ولكن مع مرور الزمن سوف يتطلب منا العالم المتغير تغيراً سريعاً أن نعتمد على مبادئنا لنتابع مقاصد راسخة تماماً وطويلة الأمد مستخدمين القدرات المناسبة إذا كنا نأمل في عدم إرباك أنفسنا وبلبلة حلفائنا.

أليست المقاصد العظيمة لأي قوة محمودة هي نفسها دائماً – وهي ضمان السلام والازدهار، وكفالة الأمن والمعيشة الاقتصادية معاً لشعبها؟ بالتأكيد. ولكن هذه الغايات يجب أن تُنشد دائماً ضمن السياق التاريخي لأحوال العصر، وأن تكون متوائمة مع خصوصية السياق. ونظراً إلى أن كل عصر يبدي بعض الملامح الجديدة، وبعض التحديات الخاصة، فإن المقاصد العظيمة لقوة كبيرة يجب أن تتشكل من خلال الحقائق الواقعية التي تميز عصرها. فالعزلة كان لها معنى بلا ريب في تلك اللحظات من ماضي أمريكا عندما لم يكن ضعفنا النسبي يشجع على الاشتباك. وقد يكون القيام بعمل من طرف واحد مطلوباً عندما تكون التهديدات المباشرة – مثل الهجمات الوشيكة الوقوع التي لا يمكن تجنبها على أرض الوطن – لا تسمح بتشكيل تحالف وعمل

يحظى بالإجماع. وحتى طبيعة ما يكّون المقاصد "العظيمة" قد تختلف مع أحوال العصر. لقد تطلب كساد الثلاثينيات من 1930 عملاً حكومياً ضخماً للوصول إلى استقرار الأسواق وإنشاء شبكات السلامة الاجتماعية. وإن فترات التوسع الاقتصادي تتطلب إجراءات أقل دراماتيكية لإدامة الازدهار. والحروب العالمية تتطلب التجنيد الإلزامي والجيوش الثابتة الضخمة، بينما لا تتطلب ذلك فترات السلم النسبي.

إن التغيرات الثورية الاقتصادية والمالية التي جاءت بها العولمة وعصر المعلومات والتغيرات السياسية في السيادة القومية وطبيعة النزاع، هي حقائق واقعة مركزية جديدة. ولكن العوامل الأخرى تتطلب التدبر. إن نوعية البيئة هي بشكل متزايد اهتمام يتصل بالصحة العامة وهي عولمية ومباشرة في آن وتوحي ببروز مشترك كوكبي. والجفاف، والمجاعة، والمرض كلها ذات أفق عابر للقوميات. والهجرة الكبيرة، من الجنوب إلى الشمال، هي الآن ظاهرة اجتماعية كوكبية كبيرة تغير صورة المجتمعات الشمالية وملامحها. وإنتاج الطاقة وشبكات التوزيع تربط شبكات معقدة من المستهلكين مع شبكات أشد تعقيداً من المنتجين. وبالاختصار، فإن مطالع القرن الحادي والعشرين فترة للتغيير الثوري، الاعتماد المتبادل المتنامي بين بعض الأنظمة والتفكك السريع للأنظمة القديمة لبعض آخر. يجب أن تُحدد المقاصد

العظيمة لأمريكا، وأن تُحقق إلى الدرجة الممكنة، ضمن هذا السياق المتطور تطوراً سريعاً. وقد خلص تقرير حديث إلى القول: "إن للولايات المتحدة... مصلحة كبيرة في التوسع المسؤول لنظام دولي مبني على قواعد متفق عليها بين القوى الكبرى لإدارة المشكلات الكوكبية المشتركة، التي ليس أقلها المشكلات ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية[2]".

وفي أقرب الأحوال، يجري تعريف عصرنا الحاضر بالإرهاب وبرد الولايات المتحدة عليه، ومع ذلك، فالإرهاب ليس هو أكبر حقيقة واقعة في زماننا. إن الثورات الأربع هي الوقائع الحقيقية، والإرهاب إلى حد درجات مهمة هو انعكاس لهذه الثورات، وهو أكثر الوقائع الحقيقية حيوية، ومباشرة، وشدة. وبينما يجري عزل الإرهاب، ومنعه وسحقه كما هو مُؤمّل، لا ينبغي للإرهاب أن يكتسح الحقائق الواقعة الأخرى، الحسنة منها والسيئة، والتي تكون أكثر الحقائق الواقعة بقاء بل أكثرها تحدياً. وعلى الرغم من أن "الحرب على الإرهاب" ملأت جزئياً فراغاً إستراتيجياً في إدارة بوش، فهي ليست إستراتيجية قومية ولا هي حرب في أي معنى تقليدي. وفي الوقت الذي نقوم فيه بتدبير التهديد الإرهابي للولايات المتحدة واستئصاله كما هو مؤمل، يجب علينا كذلك أن نحدد على حدة وأن نتابع أعظم مقاصدنا وأطولها أمداً. ولو كان الإرهاب سيختفي غداً اختفاء سحرياً، لاستمر وجود معظم

تحدياتنا ولتطلبت هذه التحديات فكراً رصيناً، ومنهجياً وعملاً من نوع السياق الإستراتيجي غير الموجود اليوم.

الكثير مما يمر اليوم تحت اسم "إستراتيجية" هو في الحقيقة إيديولوجية. المحافظة ليست إستراتيجية. إنها ميل عقلي، ووجهة نظر، ونظام للمعتقدات يخبر الملتزمين به كيف يفكرون، وفي كثير من الأحيان، بم يفكرون. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن العقائديين الآخرين. إنهم يقولون لك ماذا يجب أن تعتقد. إنهم لا يقدمون مجموعة من المقاصد العظيمة لأمة كبيرة وخطة متناسقة لاستخدام قدراتها لتحقيق تلك المقاصد. وإلى درجة مختلفة، فإن الأمر نفسه يصدق على التشبيه بالشركة. فهناك أسطورة أمريكية تستند إلى هياكلها الرأسمالية وهي أن الولايات المتحدة "ينبغي أن تدار مثل مشروع تجاري"، وبالتالي فإن الإستراتيجية القومية هي نوع ما من إستراتيجية شركة موسعة. ويخفق التشبيه على جبهات متعددة، وليس أقلها الفرق الشاسع بين حافز الربح، من جهة، وبين متابعة المصالح العامة والقومية، من جهة أخرى، والموارد المختلفة المتوافرة لكل من الجهتين. إن الأحزاب السياسية، والمشاريع التجارية، والأديان، والأنظمة المالية، كلها تمتلك، أو يجب أن تمتلك إستراتيجيات. ولكن هذه جميعها، في كل حالة منها، مساعٍ مختلفة اختلافاً ضخماً عن العملية التي يتم بموجبها إنتاج إستراتيجية أمة كبيرة.

لدى سرد المقاصد العظيمة لأمريكا في مطالع القرن الحادي والعشرين، يجب أن نتذكر عدداً من الأهداف ومنها ما يلي: الحاجة إلى توسيع فهمنا للأمن، والحاجة إلى تحقيق أمن الطاقة بوصفه مركزياً لذلك الفهم، وأهمية البعد البحري إستراتيجية عسكرية كبيرة، وهدف مقاومة الهيمنة في الخارج من غير السعي إلى الهيمنة لأنفسنا، وأهمية تشجيع القيادة المحلية من قبل القوى الأخرى، ومصلحتنا في استقرار الدول الهشة، وتخفيض انتشار الأسلحة، ومنع عسكرة الفضاء. هذه تحديات توضيحية لصف يتوسع من تحديات القرن الحادي والعشرين، وكلها تقريباً تشترك في صفة مميزة عامة هي أنها تتطلب حلولاً متعددة القوميات وتعاونية.

ضمن سياق مبادئ أمتنا، وقدراتنا التقليدية كذلك، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فإن ثلاثة على الأقل من المقاصد العظيمة يجب أن تشكل إستراتيجية قومية مبكرة للقرن الحادي والعشرين.

تحقيق الأمن:

المقصد العظيم الأول لأمريكا هو توفير الأمن لمواطنيها وأن تفعل ذلك بطرق توسع، ولا تضيق أمن الآخرين، ولا تهدد مبادئنا الدستورية. وسبق لمستشار أمن سابق أن قال: "موضع الخلاف في

نهاية المطاف... هو العلاقة بين المتطلبات الجديدة للأمن وبين تقاليد المثالية الأمريكية. لقد لعبنا لعدة عقود دوراً فريداً في العالم، لأن العالم كان ينظر إلينا بوصفنا مجتمعاً كان ملتزماً على وجه العموم بمثل عالية معينة وكنا مستعدين أن نمارسها في الوطن وأن ندافع عنها في الخارج[3].

ووفقاً للجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21، "طوال عدة سنوات قادمة سيصير الأمريكيون على نحو متزايد أقل أمناً، *وأقل أمنا بكثير مما يعتقدون أنفسهم أنهم يعيشون فيه*" [4]، والأمن ليس لعبة رابح – خاسر (صفر – مبلغ) نوسع فيها أمننا على حساب أمن الآخرين. ولا هو على وجه الحصر مهمة، كما يفترض العديدون، تتصل بمنع العنف ضدنا. إن الأمن لن سيكون قابلاً للتحقيق إلا إذا فهمنا أبعاده الجديدة فقط.

إن أمن أرض الوطن، وهو مفهوم جديد بعد 9/11، يعتبر مهمة عسكرية، وشبه عسكرية، ومهمة تطبيق للقانون. وغايته هي اتخاذ كل خطوة ممكنة لضمان عدم حدوث هجمات إرهابية أخرى على أمريكا، وأن نكون مستعدين مع ذلك أن نرد عليها إن وقعت. ومع ذلك، فإن الأمن الحقيقي يجب أن يكتسب في القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو متزايد، معاني أوسع. وهي تشتمل على كفالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وعلى ثقة الشعب بحكومته، وعلى الفرص لكسب المعيشة، وعلى أمن المجتمع،

وعلى أمن بيئتنا الطبيعية، وعلى الإحساس بالأمل لمستقبل أطفالنا. إن المقصد العظيم الأول لأمريكا هو أن تحقق هذا التعريف الأثرى للأمن من أجل جميع مواطنيها.

لماذا أثرى؟ لأن الأمريكي العاطل عن العمل، وإن كان محمياً من الإرهاب، فهو آمن جزئياً فقط، والأسرة الأمريكية المريضة من الملوثات، وإن كانت محمية من الإرهاب، فهي آمنة جزئياً فقط، والشباب بغير فرص اقتصادية، وإن كانوا محميين من الإرهاب، فهم آمنون جزئياً فقط، وهكذا دواليك.إن فهم الحرب الباردة للأمن، وهو فهم ذو بعد واحد، أي الحماية العسكرية من هجمات الصواريخ السوفيتية وردعها، لا يقبل التحويل إلى قرن أكثر تعقيداً. وعدم الأمن له وجوه عديدة، خصوصاً في عصر اللايقين الاقتصادي المتزايد. ولذلك فخطابنا العام، خصوصاً مثلما هو موجه إلى مقاصدنا الإستراتيجية العظيمة، يجب أن يقبل فهماً للأمن أكثر شمولاً بكثير.

والأمن المحلي الداخلي، مثل المقاصد الإستراتيجية الأخرى، مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع قدرة أمتنا على تحقيق مقاصدها العظيمة في العالم. فالأمة الآمنة، الأمة التي توسع الفرص والأمل من خلال النمو البناء والتوسع، ومن خلال الحماية كذلك ضد التسلل والهجوم، هي أفضل الأمم قدرة على توفير القيادة للعالم.

توسيع الفرص:

ولذلك، يجب أن يكون المقصد العظيم الثاني، هو زيادة الفرص المحلية الاقتصادية لضمان قوة أمريكا في العالم. الازدهار والعدل في الوطن مرتبطان ارتباطاً مباشراً مع قدرة أمريكا على تحقيق مقاصدها الدولية، بما في ذلك تشجيع الديمقراطية وإحباط القوى الهدامة، وعلى وجه الخصوص إحباط المشروع الإرهابي. إن قدراتنا الاقتصادية، والسياسية والعسكرية معتمدة على توسيع الفرص المحلية. وفي الوقت الذي تنمو فيه أمتنا وتتوسع، فإننا نزيد قدرتنا على تمويل قواتنا العسكرية، ونوفر الأمن لمجتمعنا، ونعيد رسملة أصولنا القومية، ونستثمر في مشاريع عامة وخاصة في الخارج، وننشر قيمنا السياسية. إن الأمة المدينة، حتى أغرقت بالدين وبشكل دائم هي أمة معتمدة على الدائنين. والأمة التي تفقد فيها الوظائف محلياً بشكل لا يمكن فيه استرجاعها هي أمة ذاهلة الفكر محليا ومصابة بالضعف دولياً. وإن الأمة المبتلاة بوباء الغش من الشركات لا تكون أمة تركز اهتمامها على الأسواق الدولية والاستثمار. وإن الأمة التي تعاني من هبوط التجنيد وزيادة إنهاك القوات بسبب دورات الواجب المفرطة في طولها ليست في نهاية الأمر، قدرة عسكرية قوية. وباختصار، فنحن لا نستطيع أن نفك قوتنا في العالم عن صحة اقتصادنا المحلي، ورفاه مواطنينا، والثقة التي نوليها لحكومتنا، وتفاؤلنا

بالمستقبل. وهذه النقطة كانت موضع توكيد في شهر نيسان/أبريل العام 2000 لدى لجنة قومية:

إذا كانت أمريكا لا تستثمر استثمارات حكيمة في حفظ قوتها الخاصة، ففي غضون أكثر من 25 سنة ستجد قوتها قد خُفضت، وستجد مصالحها قد تم تحديها بأكثر مما يجري تحديها اليوم، وستجد تأثيرها وقد تأكل. العديد من الأمم بدأت تسعى من قبل لموازنة القوة النسبية لأمريكا، وأعصاب قوة أمريكا – الاجتماعية، والعسكرية، والاقتصادية، والتقانية – لن تدعم نفسها من غير التزام قومي واع. إن ضمان الازدهار الأمريكي أمر حاسم على وجه الخصوص، ومن غيره، ستكون الولايات المتحدة مقيدة في كل جهودها الرامية إلى أن تلعب دوراً قيادياً دولياً [5].

خلق الفرص وتوسيعها لا يمكن تحقيقه، على كل حال، طالما بقي الاستهلاك هو الأساس لاقتصادنا القومي. ولكن الاعتماد على الاستهلاك في فترات الاضطراب الاقتصادي أو الكساد، إلى الحد الذي يطلب فيه من المواطنين أن يشتروا الأشياء سواء أكانوا يحتاجون إليها أم لا، معناه الإصرار على الدين – الشخصي، والمؤسسي، والعمومي. والاعتماد على الدين هو الاعتماد على الدائنين، وبالتعريف هو حالة اعتماد تبعية. الدين الخاص والعام في الولايات المتحدة يمول بالاقتراض من المقرضين

الأجانب ومن أجيال المستقبل. ولتحقيق المقصد العظيم في الفرص المحلية والعدالة، أي لخلق قوة اقتصادية، يجب أن يتحول أساس اقتصاد أمريكا من الاستهلاك إلى الإنتاج من خلال الادخار، والاستثمار، والاختراع. ومما كان بالغ التعبير، في 20 سبتمبر/أيلول 2001، عندما سعى الرئيس بوش إلى أن يحشد الأمة ضد الإرهاب، أن ملمحاً مركزياً من تلك "الحرب" كان صرف المال لشراء الحاجيات، وبدا أن النقطة هي أن الاقتصاد القوي كان ضرورياً لمكافحة الإرهاب وأن الاقتصاد كان يمكن أن يُجعل قوياً بالاستهلاك الإضافي للسلع والخدمات فقط سواء أدعت إليها الحاجة أم لا.

يوافق معظم الاقتصاديين على أن قوانيننا للإيرادات، وسياساتنا للطاقة، وتنظيماتنا للتلوث الموهنة، ونظمنا للتعويض في الشركات، من بين العديد من العوامل الأخرى، كلها تفضل الاستهلاك والصرف على حساب الإنتاج والاستثمار. يجب أن يكون الإشباع فورياً لا مؤجلاً. ولزيادة الجناية اختلاطاً، فإن ا لكثير من استهلاكنا الجاري ممول بالاقتراض وبالدين، العام والخاص، ودين الشركات. والإفلاسات الشخصية، وبعض إفلاسات الأعمال التجارية، هي عند أعلى مستوى مسجل حتى حينه. ونحن لا ننتج ما فيه الكفاية لنعيش كافين أنفسنا بلا استدانة. لذلك، فنحن نقترض.

إن السياسات العامة، خصوصاً ما كان منها مندمجاً في قوانين الضريبة، تستطيع أن تعكس اتجاه هذا اللولب المنحدر نحو الأسفل. يمكن للضريبة وللأنظمة الأخرى أن تهيكل لنكافئ المدخرات والاستثمار ونثبط الاستهلاك غير الضروري. وهذه السياسات يمكن أن تتهيكل بسهولة لحماية الفقراء، والمسنين، وأصحاب الدخول الثابتة. إن المسألة ببساطة مسألة أولويات عامة وإحساسنا بالالتزام نحو أجيال المستقبل.

والمسألة مسألة مبدأ عام، إن لم يكن مبدأ أخلاقياً، بأن أحد الأجيال لا يمول رفاهته بالاقتراض من الجيل القادم، بدل الاستثمار في ذلك الجيل. إن قدرة مبادئنا بوصفها قوة إستراتيجية تعتمد على التمسك بهذه المبادئ في الوطن. إن توريث الجيل القادم تركة من الدين العام، وهو ما نفعله الآن بالضبط، هو خرق للمبادئ الأساسية للمجتمع المتمدن.

وإن مد جهدنا لخلق الفرص، ومن ثم لخلق القوة، في أمريكا يجب أن يكون مداً لتلك الفرص في الخارج ليكون ذلك ترياقاً لليأس، وترياقاً في نهاية المطاف للنقمة من أمريكا. وسوف يتطلب تحقيق هذه الغاية أن تقوم الولايات المتحدة بقيادة القوى الثورية للعولمة وتشكيلها. وهذا ما سيتطلب، من بين أمور أخرى، التخفيض المستمر للحمائية والاعتراف الأساسي بالأسواق المتكاملة والاقتصادات المتكاملة تحت قوانين عادلة لحماية حقوق

العمال والممارسة البيئية السليمة. إن التكامل المتزايد لاقتصادات العالم المتقدم سوف يتطلب توجيه النظر الجاد إلى تشكيل هياكل تنظيمية دولية للأسواق لتوفير الاستقرار الاقتصادي، ولتحمي حقوق العمال والبيئات المحلية، ولتمنع التلاعب بالسوق، وأهم من ذلك كله لنفتح فرص السوق لجماهير الشعب التي لا تصل إلى هذه الفرص. ووفقاً للجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21، "شكراً للتكامل المستمر للشبكة المالية الكوكبية، فالانخفاضات الاقتصادية التي كانت فيما مضى في الأحوال العادية عرضية ومحلية قد تصير أكثر منهجية وكوكبية تماماً في تأثيراتها الضارة[6]. وفي الوقت الحاضر، تقوم العولمة بدمج العالم المتقدم في كيانات سياسية إقليمية مثل الجماعة الأوروبية والكتل الاقتصادية الإقليمية مثل ائتلاف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). ولكن العولمة توسع أيضاً الفجوة بين الأمم المتاجرة التي ("تملك") وبين الأمم غير المتاجرة التي ("لا تملك"). وأكثر من ثلثي العالم بكثير لا ينتمي إلى أي كتلة تجارية فعالة.

والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي مباشر، وأكبر مقترض دولي، وأكبر مستهلك للمنتجات الدولية. وهي أيضاً أكبر اقتصاد قومي في العالم وأكبر مشارك في الغطاء الواقي المؤلف من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فإذا أخذت هذه الأدوار كلها للولايات المتحدة

بالاعتبار، فإنها بذلك تملك قدرة اقتصادية هائلة، وبالتالي قدرة سياسية، في هيكلة البيئة الكوكبية المستقبلية التي تنفع العدد الأقصى في المصلحة المشتركة. إن ممارسة هذه القدرة أمر جوهري في تحقيق مقصدنا العظيم الثاني في مطالع القرن الحادي والعشرين، وهو توسيع الفرص، ومن ثم توسيع فسحة الأمل.

وتبرز ثلاثة تحديات. فتوسيع منافع العولمة إلى العالم الأقل تقدماً من خلال الأجر العادل وقواعد العمل والحمايات البيئية هو التحدي الأول. وزيادة الفرص لأقل البلدان تقدما لتتاجر، وتخفيف الحواجز التي تمنعها من عمل ذلك، هو التحدي الثاني. والتحدي الثالث هو تأسيس ندوة دولية عن تنظيمات السوق الدولية وشبكات السلامة المالية لتثبت استقرار الأسواق المالية والدولية. وتستطيع الولايات المتحدة من طرف واحد ألا تسمح لأي واحد من هذه الأمور أن يحدث، ولكن هذه الأمور لن تحدث مطلقاً من غير قيادة الولايات المتحدة.

نشر الديمقراطية الليبرالية:

توافق الأغلبية على أن العزلة ليست خياراً واقعياً للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، فالاتصالات الفورية، وسفر الجماهير، والأسواق المتكاملة، والهجرة الواسعة النطاق، والهجرة إلى الولايات المتحدة، إن لم نقل قدرتنا الاقتصادية المهيمنة وقدرتنا

العسكرية، تجعلنا كلها جزءاً لا ينفصل عن العالم. وأي شك متبق حول هذه الحقيقة الواقعة استأصلته الكراهية الانتحارية الإرهابية التي جلبت معها نوعاً جديداً من الحرب إلى عتبات بابنا. وتستطيع الولايات المتحدة إما أن تدع هذا النوع من الحرب أن يحددها ويحدد دورها في العالم، أو أن تبادر وتطلق دورها وهي تستطيع ذلك، وهو دور يتحدد بجهودنا في سبيل عرض الفرص والليبرالية الديمقراطية على أساس التعاون، والعالمية، والقانون لأولئك الذين يرغبون هذه الأسس.

لماذا الديمقراطية الليبرالية؟ وهذا ليس معناه تقديم انتكاسة أخرى أيضاً، وخصومة إيديولوجية عقيمة وسخيفة تماماً. إنها انعكاس لملاحظة بسيطة ولكنها مع ذلك عميقة لاحظها فريد زكريا، وهو خبير بالسياسات الأجنبية، وهي أن ليس كل ديمقراطية ليبرالية، مثلما يظن في الأغلب الأعم في الخطاب الأمريكية [7]. وهذا يعني أن "الديمقراطية" أكثر من انتخابات منفتحة انفتاحاً رشيداً لاختيار القيادة. لقد برهنت الخبرة المؤملة أن الأكثريات من المقترعين – مثلما هو في روسيا، وفنزويلا، وفي الكثير من إفريقيا "الديمقراطية" – تستطيع أن ننتخب قادة غير ليبراليين واستبداديين. ويحاجج زكريا بشكل مقنع لصالح "الليبرالية الدستورية". فبالإضافة إلى الانتخابات الحرة، فإن مفهوم الليبرالي في هذا السياق يشتمل على ضمانات دستورية لحكم

القانون، والمساواة أمام القانون، والمحاكم ومنابر القضاء المنصفة، وحرية الانشقاق، وحماية الملكية الخاصة، وفصل الدولة عن الدين المؤسسي، وحماية التنوع وحقوق الأقليات. والديمقراطية التي تنشرها الولايات المتحدة بصفتها مقصدا من مقاصدها العظيمة يجب أن تكون، بالمعنى التقليدي للكلمة، ديمقراطية "ليبرالية".

ومثلما هو الحال مع الأمن والفرص، يجب على نشر الديمقراطية الليبرالية أن يأخذ بالحسبان هذا العصر الثوري. وبشكل مخصوص إلى أكثر حد، أن يأخذ بالحسبان أن الحقيقة الواقعة الثورية السياسية الجديدة هي تغيُّر طبيعة سيادة الأمة – الدولة. وأن الخزانات القومية ووزارات المالية لا تستطيع أن تبقى قادرة بعد الآن على أن تنظم الاقتصادات القومية تنظيماً فعالاً بالآليات المالية والنقدية التقليدية. فالمعدلات المتذبذبة لصرف العملات يقلب السياسات القومية. ووضع المصانع في موقع ثم تغيير مواقعها يستطيع أن يقلب الاقتصادات الإقليمية كاملة. وتستطيع الحمائية أن تتسبب، وقد تسببت، في حروب الأمة – الدولة وفي النزاعات الدولية. والصناعات القومية للصلب، والصناعات الزراعة، وصناعات المنسوجات، مثل جميع الاقتصادات الإقليمية، ترتفع أو تنخفض بناء على السياسات التجارية.

وكذلك، فإن ثورة المعلومات قد جعلت حكومات استبدادية، من جملتها حكومات بمثل ضخامة الاتحاد السوفيتي السابق

وجمهورية الصين الشعبية، حكومات أقل منعة وصدقية. والحدود القومية لم يبق من المستطاع أن تغلق بعد الآن، ولم يبق من المستطاع السيطرة على المعلومات بوزارات الدعاية. فالإنترنت، وآلات الفاكس، والاتصالات الدولية من بعد والهواتف النقالة، وخصوصاً تلفاز التوابع الاصطناعية كلها أحدثت ثورة عميقة الغور في المعلومات السياسية وغيرها، في أواخر القرن العشرين ومطالع القرن الحادي والعشرين. وفي السياق، قوضت هذه التقانات السيادة القومية، خصوصاً في الأنظمة المغلقة.

إن الأمة الدولة، وهي من خلق عصر ويستفاليا، دامت طوال ثلاثة قرون ونصف عن طريق ضمان الأمن ودرجة من الاستقرار الاقتصادي في مقابل ولاء مواطنيها. ولكن أسواق العالم التي تتطور تطوراً سريعاً سوف تتطلب في نهاية المطاف استقراراً اقتصادياً عن طريق التنظيم الدولي وشبكات السلامة المشابهة جداً لتلك التي أنشئت في الأمم المتحدة في أعقاب الكساد الكبير. إن التفكك المستمر في بعض الدول سوف يتطلب صنع سلام دولي مثلما يتطلب حفظ سلام وقدرات مشتركة متعددة الجنسيات لبناء الأمة. وسوف يكون من الضروري وجود مسؤولية دولية متزايدة من أجل تأسيس الفرص في الجنوب لصد المد الضخم من هجرات الجنوب إلى الشمال. وسوف تتطلب الأوبئة الدولية والتهديدات البيئية العابرة للدول تعاوناً أكبر في القضايا الصحية الدولية.

القائمة طويلة، "والقوى الكوكبية، خصوصاً الاقتصادية، سوف تستمر في دك مفهوم السيادة القومية".[8] إن التهديدات التي تواجه العالم، وفرصه، تندمج بشكل متزايد وتصير عابرة للقوميات، وسوف تتطلب بشكل متزايد ردوداً مندمجة متكاملة تتجاوز حدود السيادة القومية.

والمسألة هي إن كانت الولايات المتحدة، كما يجب لها، سوف تتولى مهمة القيادة في استخدام قدراتها لتقلب هذه الثورات إلى فرص من أكبر عدد ممكن. من الناحية الإستراتيجية هذا مقصد عظيم حقاً. والتحدي السياسي هو هل كانت الولايات المتحدة وأمم أخرى سوف تتنازل عن درجة من سيادتها القومية للمؤسسات الدولية الموجودة أو الممكنة الوجود من أجل المعالجة الجماعية للحقائق الواقعية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية الكوكبية الجديدة؟ وليس هذا عرضاً بسيطاً. فقد كانت الأمم معتادة على العمل باستقلالية، وبغياب الاتفاقات الثنائية، أو المتعددة الأطراف، وكانت تطلب الاستقلال لتتصرف متى، وأين، وكيفما تختار منفردة. ومنح السلطة لمؤسسة دولية هو تحديد إلى درجة ما، لقدرة الأمة على العمل بمفردها من طرف واحد، على الرغم من أن معظم الاتفاقات الجماعية تحتوي على استثناءات للطوارئ القومية وللحاجة المشروعة إلى العمل من طرف واحد.

إن دمج المصالح الكوكبية، سوف يتطلب، على أقل تقدير، مناقشة رصينة ومتدبرة لطبيعة سيادة الأمة الدولة عندما تتطلب الحقائق الواقعة الجديدة بشكل متزايد العمل الجماعي وتتطلب خلق مؤسسات ثابتة توقعاً للأزمات السياسية والاقتصادية. إن قضية السيادة، وهي الصلاحيات التقليدية المطبوعة في صميم كيان الدولة، سوف تكون هي أهم مسألة سياسية الأهم في مطالع القرن الحادي والعشرين. وفي صف متزايد من المسائل، فإن الأمم، وتشمل على وجه الخصوص قوة كبيرة مثل الولايات المتحدة، سوف يطلب منها أن تختار بين "السير فيها وحدنا" وبين قبول "نحن جميعاً في هذا معاً". ونظراً إلى التزايد في التكاليف في الأنفس وثروة بناء الأمة، وحفظ السلام، واستقرار الأسواق، وتنظيم العملات، ومكافحة انتشار الأسلحة، والحروب على الإرهاب والجريمة الدولية،فإن الدول حتى الولايات المتحدة سوف تشعر بمقاومة أكبر من المواطن ومن دافع الضرائب، وذلك مثلما وقع في العراق المحتل، لمفهوم الآحادية في "السير فيها وحدنا". وفي غضون أربعة أشهر من إعلان النصر في العراق، طلبت الولايات المتحدة، عاكسة بذلك المسار، طلبت من الأمم المتحدة المشاركة في بناء الأمة. وسوف تتغلب الحقيقة الواقعة الباردة بشكل متزايد على الممارسة التقليدية غير الصحيحة الآحادية الجانب لسلطة السيادة القومية.

لدى تصور صورة ذهنية لجهود الولايات المتحدة في تطوير إستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، تستخدم فيها كل قدراتها من أجل مقاصدها العظيمة، قد يكون من المعِين أن نتخيل مخططاً لدوائر متراكزة تكبر بشكل متزايد من القيم، والمصالح، والعلاقات. ووفقاً لذلك، سيكون العالم مرئياً على أساس القيم، والمصالح، وجيوسياسياً كذلك، على النحو التالي: الدائرة الداخلية ستمثل أمن أمريكا الكبير المحدد حديثاً، والدائرة الثانية ستمثل أحلافنا الراسخة مثل الناتو، والدائرة الثالثة ستمثل مشاركتنا في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والدائرة الرابعة ستمثل علاقاتنا الإقليمية مثل نافتا، والاتحاد الأوروبي، والدائرة الخامسة ستمثل بقية الأمم من العالم، والدائرة السادسة ستمثل المنظمات غير الحكومية، والدائرة الخارجية ستمثل الفاعلين غير الحكوميين، ويشتمل ذلك على التهديدات الموجهة إلى النظام العالمي من القبائل، والعشائر، والعصابات، والإرهابيين، والمافيات، ومجمعات التحكم بالمخدرات.

تخطيطياً، تخيَّل هذه الدوائر مقطوعة بطريقة إسفين الفطيرة لثلاثة قطاعات – الاقتصاد، والسياسة، والعسكرية – وأنها توحي بالقدرات الثلاث التقليدية المستخدمة في طرق واضحة لكل واحدة من الدوائر السبع. والقطاع الاقتصادي يدمج استخدام قوة الاستثمار في كل صيغها. والقطاع السياسي يدمج استخدام قوة

الدبلوماسية، والروابط الاقتصادية والأحلاف بكل صيغها. والقطاع العسكري يدمج الاستخدام الحقيقي والممكن للقوة بكل صيغها. ومبادئ أمريكا يجب أن تنفذ وتتغلغل وتعطي الطاقة لتشغيل كل القطاعات الثلاثة للقدرة وكل واحدة من دوائر العلاقات، وأن تعمل المبادئ كذلك بصفتها قيداً كبيراً على ممارسة تلك القدرات بشكل لا يستند إلى المبادئ أو بشكل يخدم المصلحة الخاصة.

يمكن أن يكون هناك المزيد، بل ربما المزيد الكثير، من المقاصد ا لعظيمة، أكثر من المقاصد المقترحة هنا، ولكن الإستراتيجية ليست مشروعاً طوباوياً. والغاية الإستراتيجية لا تتغيا إنجاز عالم كامل أو إطلاق مقاصد قومية – مثل، استئصال كل الجوع والمرض - تتجاوز حدود قدرات أي أمة بمفردها على تحقيقها. ومقاصدنا العظيمة لا يجب أن تكون عشوائية أيضاً، بل يجب أن يرتبط أحدها بالآخر. فالأمن وتوسيع الديمقراطية يتعززان بوساطة انتشار الفرص على نطاق واسع. والفرص تتعزز بالأمن وبالديمقراطية. وجميع هذه المقاصد تتعزز بمقاصد أخرى غيرها.

ويمكن وصف هذه العلاقة المترابطة بهذه الطريقة: يجب علينا أن نوسع فهمنا لفكرة الأمن. ويجب علينا أن نخلق مجتمعاً منتجاً، موسِّعاً للفرص والعدالة لتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الأمن المحلي وغاياتنا الكوكبية معاً. وهذه الغايات تشتمل على

تشكيل قوى العولمة، مستخدمين المصالح المشتركة والخير المشترك أساساً لعلاقاتنا الدولية. وينبغي أن توسع الديمقراطية الليبرالية ضمن سياق الطبيعة المتغيرة للسيادة القومية وتمدد الأسواق الكوكبية.

حللت حتى الآن العملية الإستراتيجية، وحددت قدرات أمريكا والقيود المفروضة على تلك القدرات، واقترحت القدرة غير العادية، قدرة المبدأ، بوصفها بعداً إستراتيجياً مهماً، ولخصت المقاصد العظيمة الكبرى التي يجب أن تتوجه قدرات أمريكا نحو تحقيقها. وهذه العملية تشكل الآن الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين: *لتحويل اقتصادنا المحلي من اقتصاد استهلاك إلى اقتصاد إنتاج، ومن خلال الاستثمار طويل الأمد، لأن نعيد النظر في الرسملة في قاعدة تعليمنا وتقانتنا ولنحقق أمن الطاقة، ولنستخدم قوى العولمة والمعلومات لتقوية الأحلاف الديمقراطية الموجودة وتوسيعها، ولإنشاء تحالفات جديدة، ولنوظف هذه الأحلاف في تدمير الشبكات الإرهابية ونؤسس هياكل أمنية جديدة، ومع الاستهداء بمبادئنا التاريخية، لنقود تحالفات دولية في نشر الفرص الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية وفي بناء الأمة، ونعمل على مكافحة انتشار الأسلحة، وعلى الحماية البيئية.*

والخطوة التالية هي فحص الوسائل التي يمكن بها تحقيق كل واحد من المقاصد العظيمة لأمريكا عن طريق ممارسة كل قدرة من قدراتها في متابعة إستراتيجيها الكبرى.

الفصل الرابع

الأمن في القرن الحادي والعشرين

فهم أوسع



الأمن في القرن الحادي والعشرين

فهم أوسع

لقد قدم القرن الحادي والعشرون نفسه بوصفه عصراً سيكون فيه الاهتمام بالأمن فائقاً: الأمن التقليدي ضد العنف، ولكن أمن المعيشة أيضاً، وأمن المجتمع، وأمن بيئتنا، وأمن مستقبل أطفالنا. والمقصد العظيم الذي يجب أن تتوجه نحوه إستراتيجية الولايات المتحدة توجهاً مركزياً هو أمن مواطنيها. والعالم الأكثر أمناً مع توسيع الفرص من أجل المشاركة السياسية والرفاه الاقتصادي يخفض التهديدات ضدنا ويزيد أمن أمريكا. ولنمتلك القدرات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية الضرورية لتحقيق مقاصدنا العظيمة، يجب علينا أن نبدع طرقاً جديدة لندفع التقدم في مجتمعنا الخاص.

إن الأزمنة الثورية تتطلب السياسات التي توجه قوى الثورة في قنوات لمنفعتنا. وعلى خلفية الثورة، يجب علينا الآن أن نفهم الأمن على أساس أنه أكبر من الدفاع ضد الهجوم. ما هي المبادئ التي يمكن أن يبنى فوقها اقتصاديات قومية جديدة لتحقيق هذا الفهم الجديد للأمن؟

بعد الهجمات الإرهابية في العام 2001، تساءل الأمريكيون إلى أي مدى تكون معيشتهم آمنة، ومجتمعهم، وبيئتهم الطبيعية، ومستقبل أطفالهم؟ وهذا التقدير الأرحب للأمن، الذي أضيف الآن لأمن أرض الوطن، هو الذي يتغلغل في خطاب الجمهور العام. إن الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر، مع كل ما تبع ذلك من حديث عن أمن أرض الوطن، قد قادت إلى إعادة النظر في ما يعنيه الأمن في زمن غير مستقر. هل وزارات الأمن في أرض الوطن وقوانين الوطنية كافية لإنتاج الأمن عندما يفقد التوظيف، وتفقد المساكن، ومعاشات التقاعد أو عندما تصير أكثر عرضة للفقد؟ إن حواراً اجتماعياً جديداً يتشكل، ولكن السياسات التقليدية، المحصورة في خصومات إيديولوجية قديمة، لا تستجيب استجابة متناسقة. إن عناصر المعنى الجديد للأمن يجب أن تناقش على انفراد.

أمن أرض الوطن:

يفرض عصر الإرهاب أن تضم الإستراتيجية أمن أرض الوطن. في 31 كانون ثاني/ يناير 2001، أوصت اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 الرئيس جورج بوش بقوة أن يتم إنشاء وكالة أمن قومية جديدة لأرض الوطن، لتقوم بإعادة هيكلة وإعادة تنظيم الأصول الفيدرالية لتحقيق التنسيق ولترسيخ

المسؤولية الدستورية. بعد أكثر من عام من الهجوم الإرهابي الأول وبعد عامين من تلك التوصية، أنشئت أخيراً مثل تلك الوكالة المنسقة. ويجب أخذ الحذر من أن تصير هذه الوكالة وزارة دفاع محلية، ووحشاً بيروقراطياً يسحق المبادرة والخيال وتصير مجرد غور عملاق تغور فيه العقود الحكومية. إن وكالة منسقة كبيرة جداً لا تستطيع أن تنجح إلا إذا دمجت وظائف الأمن فقط وكانت في الوقت نفسه تكافئ الطاقة الفردية الخلاقة. وفي هذه اللحظة فإن تلك الوزارة الجديدة لا تتحرك بحس الاستعجال الملح الذي يجب أن تمتلكه.

والوزارة الجديدة، وقد جمعت من أكثر من عشرين مكتباً اتحادياً تقريباً، لها، من بين العديد من مهامها الأساسية، مهمتان حاسمتان على وجه الخصوص: ضبط حدودنا وحماية بنيتنا الأساسية الحيوية – أنظمتنا للاتصالات، والمالية، والطاقة، والنقل. وفوق هذه البنية التحتية الحيوية هناك صناعاتنا البتروكيماوية والغذائية التي يجب أن تكون محمية حماية جوهرية على شكل أفضل. وتتطلب وزارة أمن أرض الوطن ثلاثة اندماجات حاسمة: الأول هو دمج هذا الصف الواسع من الوظائف والمكاتب الاتحادية الموجودة، والثاني هو دمج النظام الاتحادي القومي، ولاية، وحكومات محلية، والثالث هو دمج القطاعين العام والخاص. ولم يتحقق إلا تقدم صغير جداً في الواجبين الثاني والثالث. "المجيبون

المحليـون"، وهـم مطـافئ الولايـة والمطـافئ المحليـة وشـرطة الولايـة والشـرطة المحليـة، والعـاملون الصـحيون في الطـوارئ، والحـرس الوطني، وفرقاء المواد الخطرة المتخصصون، وآخرون، لم يمولوا، ولم يـدربوا، ولم يجهـزوا، ولا هـم أخـبروا بواجبـاتهم الجديـدة. والقطـاع الخـاص، شـركات في قطاعـات الاتصـالات، والماليـة، والنقـل، والطاقـة، وكـذلك في الصـناعة الكيماويـة، وصـناعة الأغذية، وصناعات أخرى ذكرت، يجب أن يطلب منها أن تتولى القيام بإجراءات أمنية قوية بشكل كبير لا في مصلحتها هي فقط بل في مصلحة الجمهور والمصلحة القوميـة أيضـاً. مضـى أكثـر مـن عامين من 9/11 ولم توعز حكومتنا لها لتفعل ذلك.

والتحـدي الدسـتوري للأمـة هـو البحـث عـن التـوازن بـين الأمـن والحريـة. وهنـا يصـير دور الجـيش الـدائم في المجتمـع المـدني دوراً حاسماً. لقد أنشـأت وزارة الـدفاع القيـادة الشـمالية الجديـدة، ومقـر قيادتها في كولورادو سبرينغز، وواجباتهـا الرسميـة، فـوق توفيرهـا للغطاء الجوي في حالات الطوارئ القوميـة، غير واضـحة حتـى الآن. لقد كلفت القيـادة الجديـدة بواجـب القيـام بتنسيق دور الجيش في أمن أرض الوطن. وأسهل حل وأوضحه هو أن تضع المهمة كاملة في وزارة الدفاع.

ومع ذلك، فهناك أسباب مهمة تشير إلى أن المسألة ليست بهذه السـهولة. واسـتعراض المناقشـات الدسـتورية للعـام 1787 يوضـح أن

المؤسسين أدركوا الخطر على الشكل الجمهوري للحكومة الناجم عن وضع عسكريين متفرغين طول الوقت وقوات عسكرية دائمة في شوارع أمتنا. لقد كان ذلك الخوف هو الذي وحد المؤسسين الذين كانوا منقسمين في الغالب. وفي الحقيقة، لقد قاد ذلك في نهاية المطاف إلى إجازة قانون قوات الشرطة المؤقتة في العام 1878، بعد مائة عام من التأسيس، وهو قانون يمنع مؤسسة الجيش النظامي من تولي تنفيذ القوانين في البلاد. وأوضح مجلس الشيوخ الفرق الكبير في الجمهورية الديمقراطية بين حماية أمتنا من هجوم أجنبي وبين تولي حفظ الأمن والنظام في أحيائنا كالشرطة.

هناك دعوات جديدة تنادي بأن علينا أن "نراجع" هذا القانون مع الاهتمام بتعديله أو حتى بإلغائه لكي يكون بالإمكان إعطاء القوات العسكرية الدائمة مهمة أمن أرض الوطن. وهذه ستكون غلطة ذات أبعاد خطرة. وستكون الحقوق الدستورية والحريات المدنية في خطر من الجيش الدائم داخل حدودنا. وما لم تقع حالة طارئة ذات أبعاد كارثية وإعلان رئاسي للحكم العسكري فنحن لا نرغب ولا نحتاج إلى الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً في شوارع كليفلاند، أو بوسطون أو دنفر. والأغلبية الساحقة من الضباط العسكريين المحترفين، وقد درسوا المبادئ الدستورية والتاريخ، لا يرغبون في تلك المهمة كذلك.

ولكن من هم الذين يجب أن يردوا على هجوم ويساعدوا في حفظ السلام واستعادة النظام، إضافة إلى وكالاتنا للسلامة العامة، وإدارات الشرطة والمطافئ، والمجيبين الصحيين للطوارئ؟ هناك حاجة إلى نوع ما من القدرة العسكرية. ومرة أخرى، فإن مؤسسينا توقعوا المستقبل بناء على فهمهم للتاريخ التقليدي. لقد أنشؤوا مثل هذا الجيش وسموه (الميليشيا): وهم مدنيون – جنود تحت القيادة المباشرة للولايات المختلفة، ويمكن نشرهم في أوقات الطوارئ. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر عرفت هذه الميليشيات في الولاية باسم الحرس الوطني. لقد أنشئت وأعطيت وضعاً دستورياً بصفتها أول المجيبين وأول خط دفاع في حالة وقوع هجوم على أرض وطننا.

وقد أصرت اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 على أن الحرس الوطني يجب أن يعطى المهمة الرئيسية للرد على الهجوم على أرض الوطن. وأوصت اللجنة للرئيس: "نحن نحض على وجه الخصوص على أن يعطى الحرس الوطني أمن أرض الوطن بوصفه مهمة أولى، مثلما سن ذلك دستور الولايات المتحدة نفسه."[1] والحرس الوطني مكون من مدنيين–جنود من كل نواحي الحياة– مدرسين، وعاملين في المكاتب، ومصرفيين، ورجال أعمال، وممرضين وعاملين صحيين – من المدرَّبين، أو ممن يمكن أن يدربوا بسرعة ويجهزوا من أجل دور الأمن الأولي لأرض الوطن. وهم

لا يبعثون في الخاطر خطر الحكم العسكري الذي تخاف فيه الجمهوريات كثيراً منذ الدولة المدنية اليونانية.

بعد أكثر من عامين من أول هجمات إرهابية كبيرة على أمريكا، يعتقد المراقبون الخبراء بصورة موحدة تقريباً أن الولايات المتحدة غير مهيأة لا لمنع الموجة التالية من الهجمات ولا للرد عليها رداً كافياً. أمريكا ما تزال في خطر وما تزال غير متأهبة.[2] فإذا أخذ هذا الظرف بالاعتبار، فإنه لا يمكن القول إن المستوى الابتدائي من الأمن، وهو أمن الحياة والحرية، قد تحقق.

من العسير أن نفهم أو أن نفسر غياب الاستعجال الملح في إعداد الولايات المتحدة لمواجهة الهجمات الإرهابية المستقبلية التي يتكهن بها على نطاق واسع كبار مسؤولي الاستخبارات وخبراء الإرهاب، خصوصاً في أعقاب غزو أمة عربية كبيرة واحتلالها. وسلسلة الأسباب الممكنة لهذا الاسترخاء ليست كبيرة: الاعتقاد أن الحرب في مكان آخر رادع للحرب في الوطن، أو افتراض أن القيادة الإرهابية ممزقة والشبكات الإرهابية متفرقة، أو إحساس بأن الزمن كاف، أو تعقيد المهمة، أو عدم الإيمان بفعالية الحكومة أو هو ببساطة عدم كفاية القيادة.

والردود واضحة لكل سبب من هذه الأسباب. فالحرب والاحتلال العسكري الطويل الأمد في مرتع العداوة للولايات المتحدة في العالم العربي وفي العالم الإسلامي وهو أوسع من

سابقه، يؤديان، كما يتفق الخبراء، إلى تفاقم التهديد الإرهابي بدل أن يخمده. وأسامة بن لادن وقادة القاعدة الرئيسيون والعاملون المؤثرون ما يزالون طليقين، ومن المعروف أن هناك خلايا موجودة في كل أنحاء أوروبا، ومن المحتمل تماماً أن تكون موجودة في الولايات المتحدة. الساعة تتك، وانقضى عامان تقريباً قبل أن يطلق تمركز القوات الأمريكية في المملكة السعودية الزناد لأول قصف لمركز التجارة العالمي في العام 1993. ومن المعقد أن تدمج عشرين وكالة اتحادية تقريباً، وثلاث مستويات من الحكومة، والقطاعين العام والخاص، ولكن مهام أكبر كانت قد نفذت في وقت أقل عندما كانت الحاجة، كما هو الأمر هنا، مستعجلة ملحة. وأخيراً، إذا كان المرء معادياً عداء منهجياً لفكرة فعالية الحكومة، فهي تأكل الاستعجال الملح للعمل العمومي، ولكن هذه العداوة لا تعلل الإخفاق المطبق في طلب الأمن في البنى التحتية الحيوية والمملوكة والمشغلة من المشروع الخاص.

التاريخ فقط هو الذي يستطيع أن يحكم على كفاية القادة، ولكنه بالتأكد سيحكم حكماً قاسياً إذا بقيت الولايات المتحدة غير متأهبة للهجوم التالي. والدليل الحالي ليس مشجعاً. في 15 أيلول/سبتمبر 1999، حذرت لجنة قومية من أن أمريكا ستهاجم من إرهابيين يستخدمون أسلحة دمار شامل وأن "الأمريكيين سوف يموتون على التراب الأمريكي، ويحتمل أن

يكون ذلك بأعداد كبيرة."[3] وأُهمل ذلك التحذير من الحكومة ومن وسائل الإعلام على حد سواء. وفي 31 كانون ثاني / يناير 2001، أوصت اللجنة نفسها للرئيس الجديد جورج دبليو بوش، بإنشاء وكالة أمن قومية على أرض الوطن لتقوم بدعم الموارد الاتحادية المطلوبة لمنع الهجمات الإرهابية المتكهن بها، والرد عليها إذا لزم الأمر. وهذه التوصية أيضاً أهملت. وبعد أقل من ثمانية شهور لاحقة هوجمت الولايات المتحدة، ثم انقضى عام ونصف تقريباً بعدئذ قبل أن تؤسس أخيراً مثل تلك الوزارة لدمج الأصول الاتحادية – وعلى وجه العموم، لم يظهر ما يدلل على الاستعجال الملح المقدر ليريح أو ليوحي بالثقة.

بل إن موانئ أمريكا البحرية بدأت الآن فقط في أن تكون محمية وأن تفتش حاويات الشحن تفتيشاً منهجياً. والحدود الأرضية سهلة الاختراق بشكل سيئ السمعة. ومعامل البتروكيماويات في المناطق الحضرية أو قربها معرضة للخطر بشكل مدهش. ومعامل الطاقة، ومنها المعامل النووية، ومنشآت التوزيع غير محروسة نسبياً. والحرس الوطني ما يزال ينتظر ليدرب ويجهز لمهمة الأمن على أرض الوطن. والشرطة المحلية، والمطافئ، وفرقاء المواد الخطرة، والمجيبون الصحيون للطوارئ يكادون الآن يبدؤون باستلام مبالغ صغيرة من المساعدة المالية الاتحادية. أنظمة الاتصالات الاتحادية، وفي الولاية، والمحلية وقواعد البيانات ما

تزال تنتظر أن يتم وضعها في حالة تزامن ومطابقة. والقائمة طويلة مستمرة.

عندما لا توجد الرؤية – أو الاستعجال الملح لدى القيادة – فإن الشعب يهلك. وعندما نتعرض للهجوم مرة، فالعار عليهم: وعندما نتعرض للهجوم مرتين، فالعار علينا.

أمن المعيشة:

ومع ذلك، فحتى لو أمكن الوصول إلى درجة قابلة للتحقيق من أمن أرض الوطن، فإن المرء لا يستطيع أن يقول إنه آمن إذا حرم من المتطلبات الأساسية للمعيشة. نحن اقتصاد رأسمالي، ولكنه اقتصاد صارت فيه أكثرية كبيرة من أعضائه تقبل دور الحكومة في خلق وإدامة حد أدنى على الأقل من شبكة السلامة الاجتماعية المطلوبة من المجتمع المتمدن.

إذا افترضنا أن عصر الخطة الجديدة (نيو ديل)، والصفقة العادلة، والمجتمع العظيم تميز عموماً بقيام حكومتنا القومية بخلق شبكة السلامة الاجتماعية من أجل الطبقة الوسطى والمسنين، وخلق سُلّم للفرص من أجل الفقراء، وبرامج لحث التطور الريفي والتجديد الحضري، فإن ذلك العصر انتهى مع انتخاب رونالد ريغان في العام 1980. وصارت الحكومة التي كانت طوال خمسين عاماً تقريباً أداة حيوية للنمو والتقدم، صارت هي

"المشكلة"، وصارت الإستراتيجية الخبيئة عندئذ ،وهي تنشيط العجوزات لتكون وسيلة لتخفيض الحكومة – إستراتيجية "مربي الماشية" ("تجويع الوحش") – صارت هي العقيدة الرسمية.

وتم الآن استبدال تخفيض الضرائب بالاستثمار الحكومي، وأفسح التنظيم الطريق لقوى السوق، واستبدلت "ألف نقطة من الضوء"، و"المبرات القائمة على الإيمان" و"المحافظة الرحيمة" استبدلت بالعديد من البرامج الاجتماعية العامة، خصوصاً الموجهة للفقراء. ربما، لا شيء يميز العصر الحاضر أكثر من التحقير على نطاق واسع لكلمة "ليبرالي" وفقدان الذاكرة بشأن نصف قرن من التقدم الاجتماعي الذي تمثله هذه الكلمة.

عند بداية هذا القرن، يلجأ حزب إلى اقتصاديات "دعه يعمل" وإلى مدرسة جانب العرض، والأسواق الحرة التي رفع التنظيم عنها من عشرينيات 1920 ، ويعرض الحزب الآخر تنويعة واسعة من مبادرات برنامجية مركزة بالدرجة الأولى على الطبقة الوسطى. واحدة من الإيديولوجيات تدعي أن البلاد من نوع حكومة أهل الجدارة ولكنها تتجاهل الأمثلة العديدة عن الفرص غير المتساوية، وهي تدعي أن الأسواق توفر دائماً حلولاً أفضل، ولكن هذه الأيديولوجية لا تقر بكل الطرق التي يمكن أن تفشل الأسواق فيها وهي تفشل فعلاً. هذه الأيديولوجية لا تتمتع بميزة التماسك. وفلسفتها الاقتصادية لم تتغير إلا قليلاً طوال القرن الماضي منذ أن

استولت المصالح القوية والنخب المالية على أدوات القوة عند نهاية العصر التقدمي وعصر تيودور روزفلت.

في عصر يكون فيه مذهب فاعلية الحكومة غير مرضي عنه، لجأ الحزب الليبرالي للقرن العشرين إلى مركزية مبهمة غير محددة – تبرز المزيد من مصابيح إنارة الشوارع والأزياء المدرسية الموحدة – وهي تؤول سريعاً جداً إلى نتيجة هي عند أقل مستوى مألوف.

والذي يفتقر إليه هذا الحزب في اقتصادياته هو المبادئ المركزية المنظّمة أو الهيكل التصوري الذي يعطي اتساقاً للمبادرات المتباينة في السياسة. وبتعابير تشرتشلية، هذه المهلبية (البودنغ) لا طعم لها.

إن محاولة تخطيط سياسات اقتصادية جديدة تفصيلية، أو في ما يتعلق منها بهذا الخصوص بالخارجية والدفاع، تتجاوز أفق هذه المقالة بكثير. فهذه القضايا تتطلب انتباهاً خبيراً في تطويل أكبر بكثير وفي تفاصيل أكبر بكثير مما هو ممكن هنا. ومن جهة هذا العمل، فهو تمرين في التصور والهيكل الإستراتيجيين، وإلى درجة ما في النظرية الإستراتيجية، وهذا التمرين لا يسعى ولا يستطيع أن يسعى إلى ملء كل الفراغات المتصلة بالسياسات والبرامج. والمقصود من هذا العمل هو أن يوحي *بطريقة تفكير* حول حاضر ومستقبل جديدين ثوريين، والإرهاب حقيقة واحدة فقط من

حقائقهما الواقعة، بل إن تلك الحقيقة الواقعة قد يتبين بشكل كبير أنها عرض، وليست حقيقة واقعة مركزية أو مسيطرة. الإستراتيجية، وهي استخدام القدرات القومية لتحقيق المقاصد العظيمة، هي المقصد من هذا العمل.[4]

ومع ذلك، فعلى سبيل التوضيح والاقتراح، فإن مداخل معينة للاقتصاد، وللسياسة الخارجية، وللدفاع قد تكون مقترحة لتبين المسارات التي قد تسير عليها التحولات الكبرى في التفكير، وعلى سبيل المثال، من الاستهلاك إلى هيكل اقتصادي للإنتاج، أو من سياسة خارجية آحادية الطرف إلى سياسة أخرى من السيادة التعاونية، أو من القوات العسكرية التقليدية إلى قوات أكثر تجهيزاً وتدريباً من أجل أنواع جديدة من النزاع.

والتحولات المقترحة في طرق التفكير يقصد بها أن تكون للتوضيح، وليست حتمية، وهي توضح كيف يمكن متابعة إستراتيجية كبرى جديدة من خلال سياسات محددة جديدة. ومثلها مثل السياسات البديلة التي يمكن للآخرين أن يقترحوها، لا ينبغي لها أن تستعمل لإزاحة المشروع الإستراتيجي الكبير عن مساره، وهي التي قصدت إلى أن تشرحه وتدعمه.

وعلى سبيل المثال، فلكي نرد على الثورات الاقتصادية الحالية، يجب أن تكون غايتنا القومية هي الأمن من خلال الإنتاجية، وتدعمها المدخرات والاستثمار، وذلك لكي يمتلك

كل أمريكي الفرصة ليصير عاملاً في النشاط التجاري، ويمتلك بيتاً، أو يقدر على التعليم العالي. وعلى سبيل المثال، فإن خطة لجعل أمريكا آمنة يمكن أن تتضمن حساب تنمية الطفل، وحساب مدخرات المواطن، وحساب ائتمان بضعف الدخل المكتسب، وخصماً للضريبة لرعاية الطفل على منوال خصم رهن البيت. هذه المبادرات المقترحة لتحل محل التخفيضات الضخمة في الضرائب، تحول أولوياتنا القومية من المزيد من تكديس الثروة عند القمة إلى دعم الأغلبية الساحقة من العائلات في كفاحها من أجل الأمن الاقتصادي، وتحولنا أكثر من أنماط الاستهلاك، سواء دعت إليه الحاجة أم لا، إلى أنماط الإنتاجية المطلوبة لجعلنا آمنين.

وللتوسع بناء على هذه الخطة، ينبغي أن يوضع الأطفال أولاً في مرتبة أولوية قومية. إن الاستثمار في شبابنا، وهو علامة المجتمع المتمدن، يجب أن يصير هو الغاية العليا لأمتنا. الأطفال، كما قيل، هم الرسالة التي تبعث بها الأمة إلى المستقبل الذي لن تراه أبداً. وينبغي لكل طفل أمريكي أن يتلقى الرعاية الصحية الضرورية وأفضل تعليم ممكن. وإذا كان الأطفال هم المستقبل فإن أمريكا ثرية بما فيه الكفاية لتستثمر في ذلك المستقبل، وإن إحدى العلامات المميزة للمعنى الموسع للأمن هي أمن مستقبل أطفالنا.

ويلـي ذلـك أن علـى الولايـات المتحـدة أن تجعـل آساسـها الاقتصـادية آمنـة. فالهياكـل الاقتصـادية العامـة والخاصـة يجـب أن تدخل عصراً متسارعاً. والمفاهيم الأساسية الجوهرية هي الاستثمار طويل الأمد والمساءلة. والأولوية العليا التالية هي الاستثمار وإعادة الاستثمار في أغلى أصول لدى الأمة، وهي شعبها، وإنتاجيتهم. وسيكون ضرورياً لشركات أمريكا، وهي العمود الفقري للرأسمالية، أن تعيد ترسيخ المساءلة وأن تكيف سلوكها مع عصر الشفافية. ويجب أن تعاد هيكلة قاعدة إيرادات الأمة لفرض ضرائب على الاستهلاك غير الضروري والسلوك المدمر ومكافأة الإنتاجية من خلال التجديد والاستثمار. ويجب أن يكون هناك ميثاق اجتماعي جديد، ليكون بصفة ميثاق مركزي لأمن المجتمع، بين الشركات أرباب العمل وبين المجتمعات التي يعيش فيها العاملون في الشركات وذلك للمساعدة في توفير أمن أكبر للمعيشة.

وزيادة على ما تقدم، ينبغي لأصولنا الثابتة القومية أن تعاد رسملتها. وينبغي أن نتبنى أولويات موازنة قومية موجهة بالغايات. وهذا يعني توجيه الاستثمار العام منه والخاص نحو تحقيق قيادة العالم في ميادين العلم والتقانة وإعادة رسملة مدارسنا، وجامعاتنا، ومختبراتنا. وعلى النمط نفسه، فإن هذا يعني تحقيق الامتياز في التعليم الذي تكون الغاية منه أن تصير أمريكا جامعة العالم.

ويعني ذلك إعادة بناء قاعدة حديثة صناعية منتجة. ويعني وجود بنية تحتية قومية كفيّة، ويمكن لها، على سبيل المثال، أن تشتمل على استخدام سندات إيرادات لإعادة بناء أنظمة النقليات القديمة. إن الأمن الحقيقي يتطلب أمة منتجة، وهو الملمح المركزي لكل المقاصد العظيمة الأخرى لأمريكا. دعونا ننظر كيف يمكن لكل واحد من هذه المقترحات أن يسهم في تحقيق تلك الغاية.

يمكن للعديد من المبادرات الكبرى أن تساعد في جعل كل أسرة أمريكية أكثر أمناً - لا أسر المديرين التنفيذيين في الشركات، والمصرفيين، والمحامين وحسب، بل أسر المستخدمين في وول - مارت وسائقي الشاحنات أيضاً - وتوفر الفرصة الاقتصادية لكل طفل. والعنصر الأولي لما يمكن أن تدعى خطة أمريكا الآمنة هو حساب تنمية الطفل، ودفعة أولى مقدماً للأمن الاقتصادي لجيل من الأمريكيين. وكل طفل يولد في أمريكا سيتسلم حساباً فيه مبدئياً 1000 دولار إيداعاً حكومياً معفى من الضرائب. وبعدئذ يستطيع الآباء والأسرة أن يستمروا بالإسهام في هذه الأرصدة والمساعدة في إدارتها. وبعد أن يصل مالك الحساب إلى سن الرشد ويتلقى تعليماً في الإدارة المالية، يستطيع أن يستخدم رأس ماله المتراكم في الحساب من أجل التعليم العالي، أو التدريب على العمل، أو في شراء بيت أو لتمويل عمل تجاري صغير.

والعنصر التالي من الخطة سيجعل كل أمريكي مؤهلاً ليستحق حسابات أمريكا الآمنة، وفيها ستقوم حكومتنا بتقديم أرصدة تعادل كل دولار يودع في هذا الحساب حتى مبلغ 1000 دولار حدا أقصى. والمبلغ الإجمالي المدخر سيكون، مثل سابقه، جاهزا للبدء بعمل تجاري، أو لشراء بيت، أو لتمويل التدريب على العمل، أو لتمويل التعليم العالي.

وعنصر إضافي آخر في هذا المقترح سيضاعف حساب ائتمان الدخل المكتسب إلى حد أقصى هو 8000 دولار في السنة لأي أمريكي يعمل عملاً كامل الدوام ويتولى إعالة شخص يعتمد عليه. ويمكن لقسم من هذه المنفعة أن يمتد إلى كل عائلة تكسب دخلاً أقل من 50.000 دولار في السنة. ويمكن استخدام هذه المنفعة للمساعدة على تمويل المشاركة في حساب أمريكا الآمنة، وبذلك تكون مؤهلة لتستحق الأرصدة المعادلة التي تدفعها الحكومة.

خطة الأمن هذه من خلال الاستثمار ينبغي أن تشمل أيضاً معاملة تكلفة رعاية الطفل بموجب قوانين الضرائب بالأسلوب نفسه المتبع في خصم رهن البيت. إن ارتفاع نوعية رعاية الطفل تصير بشكل متزايد عنصراً حاسماً في قدرة الوالدين على تحقيق الأمن لمعيشتهم. وهذه الناحية من خطة أمريكا الآمنة سوف تساعد على جعل ارتفاع نوعية رعاية الطفل أمراً يقتدر عليه كل

شخص حتى لا يكون أحد مضطراً إلى الاختيار بين كسب دخل له وبين رعاية أطفاله أو أطفالها.

ويجب أن تكون الغاية القومية الكبيرة الأخرى هي التركيز على الاستثمار والمساءلة في توفير الأمن للهياكل الاقتصادية العامة والخاصة. إن تقديم محاضرة عن أخطار الأسواق غير المنظمة أو الأسواق المنظمة تنظيماً متهاوناً، يأتي متأخراً جداً لمئات الآلاف من المستثمرين والمستخدَمين الذين فقدوا بلايين الدولارات. لقد كان واضحاً من أي قراءة للتاريخ الاقتصادي الأمريكي ماذا كان سيحدث عندما تزال التنظيمات المالية الضرورية. المديرون التنفيذيون، والمديرون المجردون من الضمير والأخلاق انتهزوا كل فرصة أتاحها لهم كبح حماة التنظيم، من أجل أن يضخموا أرباحهم ومكاسبهم، ويعملوا الحسابات بأسهل طريقة وأقل تكلفة، وينهبوا ثروات الشركات، ويطلقوا يخوتهم الخاصة المذهبة.

ولكن، وكما هو المعتاد، فبعد الليل الطويل من الطمع يبزغ فجر المسؤولية. والآن يُطلب التنظيم التدريجي للسوق. فالأسواق الحرة هي الأسواق التي تكون فيها حراً في اتخاذ الخيارات، لا حراً في أن تخدع وتتلاعب. يجب أن تُجبر شركات المحاسبة مرة ثانية على أن تصير مدققين عامين، لا "مستشارين" ممالئين. ويجب على لجنة السندات وبورصة التبادل أن تفرض تطبيق هذا المعيار.

ويجب على بنوك الاستثمار أن تزود المستثمرين بتقديرات أمينة عن الأسهم والسندات من غير تضارب يؤدي إليه ضمانها هي لتغطية الأخطار. ويجب أن يطلب من مجالس مديري الشركات أن يقوموا بأعمالهم في الإشراف على نزاهة الإدارة. ويجب على المديرين أن يفوا بعهد الولاء والواجب لموظفيهم وللجمهور المستثمر. إن هذه الأهداف لن تتحقق إلا من خلال التنظيم العام فقط. ويُطلب دورياً من أولئك الذين يديرون نظاماً رأسمالياً خاصاً أن ينظروا ليتبينوا أن أكثر الأسواق "حرية" في العالم – مثل روسيا في الوقت الحاضر، على سبيل المثال – هي في الغالب أكثر الأسواق فساداً أيضاً. إن فساد السوق يسهم في عدم الاطمئنان ويقوض القوة الإستراتيجية.

وهناك تقاطع حيوي آخر بين رأس المال الخاص وبين التنظيم العام وهو نظام الإيرادات القومية، الضرائب المدفوعة في مقابل الخدمات العامة المطلوبة في مجتمع متمدن. فالطرق القومية العامة، وأنظمة الأمن الاجتماعي، والمدارس العامة الرسمية، والنظام القضائي، وأنظمة الصحة العامة، والمؤسسة العسكرية، والموارد الطبيعية المملوكة ملكية عامة كلها تعود ملكيتها لنا، وكلها تتطلب استثمار دولارات الضريبة لصيانتها. وكل دولار من الإيرادات يعود إلى أغنى أغنياء الأمة هو دولار لم يستثمر في ثروتنا المشتركة وأمتنا المشتركة. وفي القطاع الخاص، فإن أي مدير

تنفيذي في عمل تجاري يجمع ديوناً كبيرة على الشركة من أجل أن يضخم المخزون والإيرادات العائدة إلى حملة الأسهم تضخيماً اصطناعياً بدل أن يستثمر في إنتاجية شركته، هو مدير لن يبقى طويلاً. والممارسات نفسها ممقوتة بشكل مساو في القطاع العام. فالأصول العامة تتطلب استثماراً عاماً.

طوال معظم القرن الماضي، كان نظامنا للإيرادات موجهاً نحو الدخل. ويجب علينا الآن أن ننظر، بدلاً عن ذلك، في فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك. إن رأس المال المطلوب لإعادة البناء القومي، وإعادة الهيكلة، والتجديد لا يمكن أن يُراكم باستخدام معدلاتنا في المدخرات وهي معدلات منخفضة بشكل متواصل.وفي الوقت الذي نستهلك فيه ثروتنا، فنحن نعتمد على استثمارات الأجانب لتمويل ديننا بل تمويل دفاعنا، وبهذا فنحن نرسل بالكثير من الأرباح من إنتاجيتنا الخاصة إلى الخارج. وبعد بضع سنوات قليلة من الفوائض العامة وتخفيض الدين، عدنا الآن إلى العجوزات الضخمة والاقتراض الضخم من الأجانب ومن أجل أجيال المستقبل على السواء.

نستطيع أن نزيد المدخرات، وأن نحقق تحديث الإنتاجية، وأن نخفض الاقتراض، خصوصاً من غير الأمريكيين، وذلك عن طريق القيام بإعادة الهيكلة جذرياً لنظامنا للإيرادات. وبدل أن نخفض الإيرادات العامة بدون تعقل وبطريقة تخلق عجوزات هيكلية

ضخمة، يجب علينا أن نغير *ما* نفرض عليه الضرائب لكي نعزز النمو الاقتصادي ونستعيد المساءلة المالية. الدخل المدخر والمستثمر استثماراً إنتاجياً يجب أن يلقى التشجيع ويجب أن تفرض الضرائب على الاستهلاك غير الضروري.

والممارسات والعادات التي تؤذي بلدنا – التلوث، والاستخدامات المبذِّرة للطاقة، والنهب غير الضروري لمواردنا، وثقافاتنا في التبديد – كلها يجب فرض ضرائب عليها. وبصفتنا نشكل نسبة 6 بالمائة من سكان العالم، فنحن نستهلك أكثر من ربع طاقة العالم وننتج أكثر من ربع التلوث والنفايات في العالم. وينبغي للضرائب المفروضة على الاستهلاك والضرائب المفروضة على التلوث أن تساعد على استعادة نظام مناسب من القيم العامة.ويجب فرض الضرائب على النفايات المنبعثة القذرة أو المشعة وفرض رسوم على المستخدم على أساس متدرج، وتكريس الإيرادات المستمدة من هذه الموارد في سبيل تحسين صحة الأطفال.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن التخفيضات الضخمة في الضرائب بوصفها منشطات اقتصادية لن تعمل طالما بقيت التكلفة المتزايدة لمنافع الصحة هي أكبر عائق مفرد لاستحداث الوظائف. إن قطاع الرعاية الصحية يمثل تقريباً خمس اقتصادنا. ويمكن بل يجب أن تعاد هيكلته ليكون أكثر كفاية، وليقدم خدمات عالية الجودة

ويُقتدر عليها، وإدخال المزيد من المنافسة الخاصة، وتكون الأدوية الموصوفة أدوية يقتدر عليها الجميع.

وهكذا، فالأمن الاقتصادي الجديد يتطلب مساءلة الشركات، والمواطنة من الشركات، ونظام ضرائب يستند على طراز قديم من الاقتصاد في الإنفاق.

وبعد ذلك، يجب أن تستند الأولويات الخاصة بالاستثمار العام الآن على إعادة رسملة أمتنا بدلاً من السياسات التقليدية القائمة على تخصيص الأموال من الحكومة لمناطق لها نواب في المجلس التشريعي لإرضاء الناخبين، وعلى مبدأ "للقوي تؤول الغنائم." وقد وجدت دراسة اتحادية جديدة أن على أمريكا، فيما يتعلق بالأمن القومي، أن تعيد رسملة نظامها التعليمي، خصوصاً التعليم العلمي، ومختبرات جامعاتها والمختبرات الحكومية: "إن نواحي القصور في نظامنا للبحث والتعليم تلقي تهديداً على الأمن القومي للولايات المتحدة طوال الربع القادم من القرن هو تهديد أكبر من أي حرب تقليدية محتملة قد نتخيلها... وإذا لم نستثمر بكثافة وبحكمة في إعادة بناء هاتين القوتين الصميمتين، فستكون أمريكا غير قادرة على صيانة موقعها الكوني طويلاً في القرن الحادي والعشرين."[5] ويجب أن تكون إعادة بناء بنيتنا التحتية العامة، خصوصاً أنظمتنا لمواصلات النقل، غاية واضحة أخرى. وكذلك، فإن رفع الولايات المتحدة إلى أن تكون في مرتبة جامعة

العالم، حيث لا نعلم فيها الشباب الأمريكي وحسب بل نعلم قادة العالم المستقبليين أيضاً، هو غاية ثالثة من بعد ذلك.

والغاية التي تبتغيًا أن تجعل أمريكا آمنة في القرن الحادي والعشرين المضطرب سوف تحتاج إلى أولويات جديدة للاستثمار العام. والسياسات الاقتصادية السليمة يجب أن تؤسس هذه الأولويات – علمية، وقيادية، وتفوقاً تعليمياً بارزاً، وقوة عمل مدربة تدريباً عالياً، قاعدة صناعية منتجة، وبنية تحتية جديدة وكفيّة، إضافة إلى الاستثمار المتفوق في أطفالنا. هذه المعايير هي التي يجب أن تكون معايير الاستثمار العام.

أمن المجتمع:

يجب أن يُستعاد المجتمع المحلي والجوار بوصفهما وحدة القاعدة السياسية للأمة."*فكر كونياً، وتصرف محلياً*" قول معروف جيداً. إن أمن أرض الوطن وأمن المعيشة يتطلبان حكومة مجتمع معزز القوة. وبالإمكان تحقيق الإدارة المجددة للبرامج الاجتماعية القومية، ـ مثل التعليم العمومي، والرفاهية، والأمن المحلي ـ في مستوى مناطق الأحياء والمجتمع. واستعادة مبادئ الجمهورية – دمج الواجب المدني ومشاركة المواطنين – ستجعل المجتمعات أكثر أمناً، وستجعل الحياة العامة للأمة أكثر حيوية.

وعلى الرغم من أن استعادة حكومة المجتمع قد تبدو مسألة سياسية واجتماعية أكثر من أي شيء آخر يجب أيضاً أن تكون خيارا اقتصادياً مفضلاً. فإذا كانت الحكومة القومية، في الوقت الراهن على الأقل، لم تبق أداة للتقدم والعدالة، وإذا كنا نحتاج إلى استعادة الصفات التقليدية الجمهورية للفضيلة المدنية وواجب المواطن، يكون الاعتماد على حكومة المجتمع عندئذ وسيلة لتضمن أن برامجنا الاجتماعية القومية مدارة بشكل أكثر إنصافاً وعدلاً، ومدارة بطرق أكثر التصاقاً وعلاقة بالظروف المحلية، بأيدي المواطنين الأمريكيين أنفسهم في مجتمعاتهم المحلية.

لا يكاد يوجد تعليل، بما في ذلك موضوع الكفاية، يبرر لماذا لا يمكن لبرامج المساعدة الاجتماعية، وللجودة البيئية، وللتعليم العمومي، ولسلامة أماكن العمل، والصحة العامة، وسلسلة واسعة من المهام العامة الأخرى، الممولة والمأمور بها من الاتحاد، لماذا لا يمكن أن تدار من قبل مجالس حكومية محلية كما تدار، على الأقل، من قبل بيروقراطيين اتحاديين بعيدين. وفي كثير من الحالات التي زادت على ما يجب، غلط الليبراليون بالوسائل وظنوها غايات وأصروا على إدارة اتحادية للمشاريع، حتى عندما كان دافعو الضرائب العاديون يفقدون الثقة بالإدارات القومية. إن ثقة الجمهور يمكن أن تستعاد ومشاركة

المواطن يمكن أن تزداد، وذلك عن طريق جعل إدارة العديد من البرامج الاتحادية مسؤولية تتولاها المجتمعات المحلية. وهذا ما يمكن تحقيقه أيضا بدون تخفيض المستويات القومية أو الموارد الاتحادية المطلوبة للوفاء بهذه المستويات. إن الالتزام القومي الشديد بالعدالة الاجتماعية والخبر المشترك متوافق توافقاً كاملاً مع فاعلية المجتمع.

إن دور رب العمل في الشركات دور حاسم في الأمن الاقتصادي للمجتمع. ومنذ فجر عصر العولمة على وجه الخصوص، تخلى العديد جداً من الشركات عن دورها بصفتها مواطنين للمجتمع، وهي في سعيها إلى تحقيق أسرع الأرباح، أغلقت المصانع، وتخلت عن العمال، وأهلكت قسماً كبيراً من المجتمعات. والبيروقراطية الاتحادية البعيدة تنافسها الآن البيروقراطية البعيدة لشركة سلسلة المخازن القومية. والمطلوب هو ميثاق اجتماعي جديد بين الشركات التي تمثل أرباب العمل وبين المجتمعات التي تعمل فيها هذه الشركات. ويجب أن يشتمل هذا الميثاق على ضمانات من أجل الإنذار المبكر عن عزم الشركات على إغلاق المصنع أو نقله إلى مكان آخر، والدفع لبعض العمال على الأقل للنقل لمكان آخر، ولحسابات التدريب للمستخدمين فرديا من أجل أعمال جديدة، والتعاون مع حكومات المجتمع في التخفيف من آثار نقل المصنع لمكان آخر.

وحتى في عصر مفتون بحل التنظيم، فإن هناك حداً أدنى معيناً من مواطنة الشركات يجب أن يطالبها به المجتمع المدني الحديث.

أمن المجتمع هو الملمح المركزي للأمن القومي في عصر الإرهاب، والمواطنون المحليون – وهم الجنود – المواطنون التقليديون وهم أول المجيبين – سوف يلعبون دوراً في أمن أرض الوطن أخطر بكثير جداً من دورهم في أي وقت سابق. وإحدى الطرق لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تكون هي إنشاء **فيالق مواطنين متحدين من أجل أمريكا الآمنة** ومدربين ومجهزين للقيام بمهام أمن مساعدة على أرض الوطن، وتشمل الاستجابة للطوارئ الصحية وواجبات مساعدة للشرطة وللمطافئ.

ومع عولمة الاقتصاد والإحساس المتزايد من المواطنين بأن الأحداث فوق سيطرتهم، يمكن استعادة المشاركة المباشرة من كل المواطنين عن طريق زيادة حقوقهم ومسؤولياتهم على حد سواء في الحكم الذاتي من خلال مجتمعاتهم.

الأمن من الاعتماد على الطاقة:

إن تحقيق أمن الطاقة مطلب مركزي للأمن القومي."إن اعتمادنا على الطاقة الأجنبية مخاطرة اقتصادية وأمنية على حد سواء لبلدنا". بحسب قول السفير فيليكس روهاتين.[6] وتخفيض

هذه المخاطرة يجب أن يصير غاية قومية معادلة للوصول إلى القمر. إن الولايات المتحدة تمتلك القدرة على أن تصير مستقلة في ميدان الطاقة استغلالاً كافياً وبشكل لا تكون معه التضحية بأرواح الأمريكيين مطلوبة أبداً للحصول على الزيت الأجنبي، خصوصاً الزيت المستخدم للاستهلاك المبذر. وما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية لفعل ذلك. يجب أن تكون غاياتنا القومية هي استدامة الموارد، والاستخدام المتزايد للموارد القابلة للتجديد، والتخفيضات في الطاقة المستوردة. والكفاية المتزايدة هي أيضاً مطلوبة في المواصلات القومية وفي معايير البناء. إن الاعتماد المستمر على إمدادات زيت أجنبي لا يمكن الاعتماد عليها هو اللاأمن المضمون.ويمكن أيضاً تحقيق غاية أمن الطاقة في الوقت نفسه الذي تزيد فيه معايير الحماية البيئية.

إن صراع أمريكا المترنح المائل نحو سياسات سليمة للطاقة لم يكن جذاباً ولا مجزياً. فاعتمادها على الإيديولوجية وإسهامات الحملة أكثر من اعتمادها على العلم الصحيح والعقل السليم، جعلها تترجح بين الإنتاج المحلي المُعان والواردات المَزيدة، وبين المصادر التقليدية والوقود النووي، وبين التحفظ وكفاية الوقود وحل التنظيم وحوافز الضرائب للمركبات الكبيرة، وبين الفحم في أحد الأيام والهيدروجين في اليوم التالي، وهكذا دواليك. والترنح الحالي هو نحو إعانة صناعة الطاقة النووية، وهي التي لم

تضع لأكثر من ثلاثين عاماً مضت أي مصنع جديد واحد على خط الإنتاج (بسبب تكاليف الإنشاء وعدم القدرة على المنافسة)، ونحو 10بلايين دولار على الأقل في تخفيضات ضريبية، وإعانات لشركات الفحم والزيت والغاز، في الوقت الذي يجري فيه تخفيض الحوافز للبدائل القابلة للتجديد وللتحفظ في الاستعمال تخفيضا حادا.

بين العام 1975 وأواخر الثمانينات من 1980، أدت معايير الكفاية لوقود سيارات الركاب إلى وفورات كبيرة في الطاقة. ولكن الإخفاق في سن معايير جديدة للكفاية وحوافز ضريبية أكبر المركبات من سيارات الركاب، قد طمس هذا الاتجاه وجعل استهلاك الغاز يُحلق عالياً في التسعينيات من 1990م. وهذا بالرغم من الحقيقة المتمثلة في أن "مجرد ربح 2.7 ميل لكل غالون في اقتصاد الوقود لأسطول السيارات الخفيفة لهذا البلد يستطيع أن يزيح واردات الخليج الفارسي كلياً."[7] ونتيجة لذلك، "يحتمل أن تواجه الولايات المتحدة بأزمات زيت وغاز طبيعي متكررة طوال بضع سنوات قادمة... ولكن الأسعار المتقلبة – مثلما حدث مع أسعار البنزين في أثناء الحرب العراقية، والغاز الطبيعي في الشتاء الفائت، والكهرباء في العام 2000 – تكاد تكون مضمونة. والنتيجة هي ضريبة خبيئة من عشرات بلايين الدولارات على المستهلكين الأمريكيين."[8]

ومع وجود "حرب على الإرهاب" جارية في أغنى منطقة في العالم بالزيت، فإن أياً من هذه السياسات المتكسة ليس لها معنى يفهم، وعلى وجه الخصوص، طبعاً، منذ عشرين سنة خلت، لأن "حفنة من الناس [الإرهابيين] استطاعت أن تغلق ثلاثة أرباع إمدادات الزيت والغاز في الولايات الشرقية من غير أن تغادر لويزيانا."[9] إن الأمة الجادة بشأن أمن الطاقة ودحر الإرهاب كانت ستتحول تحولاً دراماتيكياً بعيداً عن الاستهلاك الضخم المبذر وعن منشآت إنتاج الطاقة المركزة على نطاق واسع، وتتوجه نحو الكفاءة المكثفة ومصادر الإمداد بالطاقة الموزعة توزيعاً متباعداً. "نحن نستطيع أن نحقق أمن الطاقة عن طريق استخدام طاقة أقل بكفاية أكبر بكثير لنعمل الواجبات نفسها [في الوقت الذي نحتفظ فيه بجودة الحياة ونوعيتها نفسها ومستويات المعيشة نفسها] – وبعدئذ، عن طريق تزويد ما نبقى محتاجين إليه من مصادر هي بشكل ذاتي غير معرضة للخطر لأنها موزعة، ومتنوعة، وتقبل التجديد بشكل متزايد."[10] إن التوليد الموزع من مصادر متعددة وإمدادات متنوعة "يجعل بنيتهما التحتية الكهربائية أقل عرضة لخطر الهجوم الإرهابي، بوساطة توزيع التوليد وتنويع محروقات التوليد على حد سواء". وذلك بحسب قول مسؤول حالي في وزارة الطاقة، وهو يتابع القول: "إذا كنت منهمكاً في هذا الجهد... فأنت منهمك أيضاً في جهدنا القومي لمحاربة الإرهاب".[11]

وباختصار، فإن الفرص المتاحة لدمج الكفاءات في المواصلات، وإنشاء المساكن والبناء، وأداء الأدوات، والإنارة، وفي حشد من الاستخدامات الأخرى هي فرص متنامية تنامياً دراماتيكياً وتصير أقل كلفة، خصوصاً في المقارنة مع الصعود السريع للتكلفة في بناء منشآت الطاقة التقليدية المركزة وفي إنتاج الطاقة من محروقات المستحاثات ومن المواد النووية.

الطريق إلى أمن الطاقة، وبالتالي إلى أمن المعيشة، والمجتمع، والبيئة، والأمة يقع في استخدام الطاقة بكفاية أكبر بكثير مما نحن عليه وتوزيع مصادرها، لا في مخططات إمبراطورية في الشرق الأوسط مدعومة باحتلال عسكري ضخم وبإعانات هائلة لحشد من مصانع الطاقة التقليدية على نطاق واسع.

وحتى مع افتراض وجود بنى عامة – خاصة جديدة وأولويات جديدة للميزانية، فإن الولايات المتحدة لن تكون آمنة اقتصادياً طالما أننا معتمدون على الطاقة. إن "الاعتماد الأمريكي على المصادر الأجنبية للطاقة سوف... ينمو على مدى العقدين القادمين من الزمان. وفي غياب الأحداث التي تغير سعر الزيت تغييراً مهماً، فإن استقرار سوق الزيت في العالم سوف يستمر في الاعتماد على إمداد لا ينقطع من الزيت من الخليج الفارسي، وسوف يحافظ موقع جميع رواسب محروقات المستحاثات الحيوية على أهمية جيوسياسية"، وذلك بحسب ما جاء في تقرير الأمن القومي.[12] إن

أمن الطاقة هو مكون حاسم للأمن القومي، ويجب متابعته وتخصيص الموارد له بالشدة نفسها التي استخدمت في السفر إلى القمر. وهذا تحد قومي ليس له حل مفرد. وسوف يحتاج الوفاء به إلى بعض الزيادة في إنتاج الطاقة التقليدية، على سبيل المثال، آبار الغاز العميقة، وكفاية أكبر، خصوصاً تبني معايير كفاءة أكبر في المواصلات، والضريبة المتدرجة على انبعاثات الغاز، والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة القابلة للتجديد من مثل الشمس، والرياح، والماء، والبحث المتجدد في البدائل، بما في ذلك وقود خلايا الهيدروجين. وإذا أُعلم الشعب الأمريكي جيداً، فإنه سوف يتبنى هذا المشروع بالحماسة الوطنية نفسها والوحدة الوطنية نفسها التي أظهرها مع كل تحد قومي في تاريخنا.

يجب على الولايات المتحدة أن تكافح من أجل تخفيض اعتمادها على المصادر الأجنبية لطاقة المحروقات المستحاثية التي تترك هذا البلد وحلفاءه عرضة لخطر الضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي. إن التطوير المثابر للمصادر البديلة لإنتاج الطاقة. والكفايات الكبرى في نقل الطاقة وحفظها، هي بذلك أمن قومي مثلما هي أيضاً ضرورات اقتصادية وبيئية.[13]

وهنا يستطيع نظام جديد للضرائب أن يساعد. فعن طريق فرض الضرائب على واردات الزيت (مع منح حسومات ترد للذين يعتمدون على هذه الإمدادات من أجل التدفئة المنزلية) وعلى

انبعاثات غازات الفحم، سوف نخفض تخفيضاً دراماتيكياً الاعتماد على إمدادات غير موثوقة ونخفض تخفيضاً شديد الأثر الفقد الذي لا مناص منه في أرواح الأمريكيين الذين يقاتلون من أجل إمدادات الزيت. ويجب علينا أيضاً أن نحول، في وقت واحد، اعتمادنا المتناقص على الواردات من الخليج الفارسي إلى روسيا. وهذا التحول سوف لا ينهض بالاقتصاد الروسي وحسب بل سيحرر الكثير من سياستنا الخارجية في الشرق الأوسط أيضاً.

والقيادة السياسية القوية والإرادة السياسية مطلوبتان. وتلك القيادة يجب أن تكون صريحة جافية ومباشرة. الآن بالضبط، تقوم سياسة أمريكا للطاقة على الاعتماد على إمدادات الزيت الأجنبية، وعلى أن تذهب إلى الحرب من أجلها إذا هددت تلك الإمدادات. نحن نستخدم قواتنا العسكرية، أي الشباب الأمريكي، ليكون ضامناً لطراز حياتنا المبذر. إن الشعب الأمريكي يحتاج إلى أن يُذَكرّ بهذا: هذه هي سياستنا للطاقة، وهي سياسة لا أخلاقية.

أمن أطفالنا:

يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين أمام أجيال المستقبل عن طريق تأسيس معنى للمواريث العامة. ويمكن لهذه المساءلة أن تصير هي المعيار الجديد للسياسة لكل البرامج القومية. هذا الجيش

العرمرم، من أصحاب المصالح (اللوبي) الذين ينشدون الحصول على الحظوات من حكومتنا، لا يضم في صفوفه إلا فصيلة ضئيلة تتحدث عن المصالح الطويلة الأمد وعن أجيال المستقبل. وبدلاً من ذلك، يجب على كل مشروع عام أن يجيب على هذا السؤال: هل ستؤثر هذه السياسة أو هذا البرنامج على أطفالنا وأطفالهم لما فيه المصلحة أو لما فيه المضرة؟ وهذا المعيار يجب أن يطبق على وجه الخصوص على إدارتنا لمواردنا العامة. ونحن، بقبولنا للواجب الأخلاقي نحو أجيال المستقبل، نستطيع أن نضمن أمنهم.

وامتداداً لهذه الفلسفة، يمكن أن يُعطى الأطفال أولوية في التخصيص الحالي لمواردنا القومية. فحتى بعد عشرين عاماً من الكلام عن "قيم الأسرة" فإن 11 مليون طفل أمريكي لا يتمتعون بغطاء من الرعاية الصحية، وملايين الأطفال يدرسون في مدارس متداعية، ونسبة تصل تقريباً إلى 20 بالمائة من شبابنا يعيشون في فقر. وملايين الأطفال يفتقدون الرعاية الجيدة للطفل ووالدوهم يعملون، و10ملايين من الأطفال والمراهقين في العقد الثاني من العمر لا يحظون بإشراف بعد المدرسة. ويساء إلى 3 ملايين طفل تقريباً ويهملون، والآلاف يُقتلون أن ينتحرون. ولن يحكم التاريخ على هذا النتاج بأنه يعكس القيم الحقيقية للأسرة.

وبدلاً من ذلك، فإن الأمة الثرية والآمنة تستطيع أن توفر الرعاية الصحية، والتعليم العالي الجودة، والحماية، والإشراف

لكل طفل. والأمة المتمدنة يجب أن تفعل ذلك. والحكومة الأمريكية تصرف ثمانية دولارات لكل مواطن كبير في مقابل كل دولار واحد على أطفالنا. يجب أن تخصص موارد أكثر للأطفال مباشرة، وإن إلغاء أنظمة الأسلحة غير الضرورية وإلغاء تخفيضات الضرائب للأغنياء سوف يساعد على الدفع من أجل هذه الأولوية المستعجلة الملحة. وينبغي أن يكون توفير غطاء الرعاية الصحية المباشر لكل الأطفال، والحماية والإشراف لكل طفل، والرعاية النهارية المعتمدة على المجتمع والإشراف بعد المدرسة، والوصول المضمون للتعليم الجيد قبل المدرسة لكل طفل، ينبغي أن تكون من بين أعلى الأولويات لأمة منتجة. وإضافة إلى الحساب المقترح لتنمية الطفل والخصم الضريبي لرعاية الطفل الذي ورد ملخصه من قبل في هذا الفصل، يجب تبني برنامج تكملة الأجر للمربين العاملين في تعليم الطفولة المبكرة، وهم حالياً يعوضون بأجور عند مستوى الفقر، وهذه التكملة لاجتذاب معلمين مؤهلين بخبرات عالية النوعية ليعملوا في تربية الطفولة الأولى.

وفكرة المواريث العامة يجب أن تدمج في تفكيرنا. ويجب أن يكون المعيار الجديد للاقتصاد السياسي الآمن هو أثر سياسات اليوم على أجيال المستقبل. وينبغي لكل جيل أن يتسلم كرة أرضية سليمة صحية واقتصاداً سليماً صحياً. ولكن ثقافة المستهلك، مع تشديدها على الإرضاء الفوري وأحدث المنتجات، تمثل ضريبة

هائلة على أجيال المستقبل – ضريبة التلوث، والاكتظاظ، والهدر، والنضوب.بدلاً من ذلك، يجب على كل التعاملات العامة، والمأمول من كثير من التعاملات الخاصة، أن تأخذ بالحسبان كيف ستؤثر التعاملات على أطفالنا وعلى أجيال القادمة من الأمريكيين.

معظم الأمريكيين، في إدارتهم لمالياتهم الشخصية، لا يدخرون وسعاً إلى حد كبير من خلال وصاياهم وتخطيط عقاراتهم ليؤمنوا نوعاً ما من الميراث الخاص لأطفالهم. فلماذا لا ينبغي لهذا النوع نفسه من بُعد النظر والتفكير أن يذهب أيضاً إلى مواريثنا العامة؟ نحن لا نترك الملكية والممتلكات فقط لأطفالنا. نحن نترك لهم أيضاً ميراثاً عاماً من بيئتنا، ومن مواردنا، ومن سلامتنا العامة، ومن سياساتنا وقيمنا القومية. ما الخير في عقار خاص واسع إذا كان ورثتنا لا يستطيعون أن يتنفسوا الهواء أو أن يشربوا الماء؟.

مثل هذا الالتزام بالعدل المتصل بالأجيال يجعل من الضروري أيضاً معالجة تحديات التمويل العام التي تهدد الأمن الاقتصادي لأجيال المستقبل. طوال سنوات حتى الآن عرفنا أن التكاليف المتنامية للبرنامجين الضخمين الحكوميين – الأمن الاجتماعي، والرعاية الطبية – سوف تستهلك حصة متزايدة أبداً من الميزانية، دافعة ما تبقى للاستثمارات العامة المهمة الموصوفة سابقاً. ولضمان أن يعيش المتقاعدون في المستقبل ببعض الكرامة وأن تكون تلك

العجـوزات الضـخمة المنتظـرة تحـت السـيطرة، يجـب إدخـال التغييرات، الـتي لا تـؤثر علـى المتقاعـدين الحـاليين، علـى مراحـل. ويمكـن لتلك التغيرات أن تشمل أعمار تقاعد مرنة أو جدولـة منـافع الأمن الاجتماعي لتعكس أطول مدة محتملة للعمر. ولكـن، مـا لم تورث تريليونات من دولارات الدّين لأجيال المستقبل، يجب علينـا أن نتغير.

إن الاستثمار في أمن ميراثنا العام يعمل لأكثر من منفعتنا، إنه الأمـر الصـحيح الـذي نفعلـه لأطفالنـا. وبصـفتها مسـألة قـيم قوميـة واقتصـاديات سياسـية، فـإن المسـاءلة بـين أجيـال المسـتقبل وهـي الالتزام لأجيال المستقبل لنترك خلفنا عالما هو في كل ناحيـة أفضـل من العالم الذي ورثناه، هـي مسألة ضـرورية، فبهـذا النـوع فقـط مـن المساءلة ستكون أجيـال المستقبل أيضـاً آمنـة مثلمـا ترغـب الأجيـال الحالية نفسها أن تكون.

الأمر المركزي في ممارسة الولايات المتحـدة لقدراتها في سـبيل تحقيق مقاصـدها العظيمـة ـ وهـو حجـر المحك للإسـتراتيجية – هـو أنها يجب أن تضمن هـذه القـدرات بوسـاطة قـوة أنظمتهـا الداخليـة، وتصبح تقوية تلك الأنظمة المحليـة بعدئـذ مقصـدها العظـيم الأول.إن الجمهوريـة القائـدة للعـالم تكـون قويـة فقـط بقـدر مـا تسـمح بـه قدراتها الاقتصادية، والسياسية، والعسـكرية، وتلك القـدرات هـي نتـاج لأمـة ديناميـة، ومتوسـعة، وآمنـة. لا يمكـن لـدور أمريكـا

الإستراتيجي في العالم أن يكون مضموناً إلا إلى الحد الذي يتحقق فيه مقصدها العظيم الرئيسي فقط، وهو توفير الأمن لشعبها هي.

والأمر المركزي الآخر أيضاً لكل قوة كبيرة تتابع إستراتيجيها، على كل حال، هو المعنى الواضح للسؤال من هي القوة؟ وما هي؟ هذه مسألة حرجة حاسمة يجب على الولايات المتحدة أن تعالجها مباشرة وبصراحة في نقطة الانعطاف هذه في تاريخها.



الفصل الخامس

الاستخدام المستند إلى المبادئ

توسيع الأمن من خلال الفرص

الاستخدام المستند إلى المبادئ

توسيع الأمن من خلال الفرص

كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم قدراتها - مع مراعاة التوافق مع مبادئها - لتحقيق مقاصدها العظيمة في الخارج؟ في حالة علاقات أمريكا مع جيرانها الدوليين، فإن استخدامها لقدراتها السياسية التي تشتمل على الدبلوماسية، والأحلاف، والاتفاقات، والتحالفات هو المنطلق الذي تبدأ منه.

نحن الآن وبعد أكثر من عقد من الزمان على انتهاء الحرب الباردة، قد أخفقنا في الوصول إلى معنى مفهوم شامل لدور أمريكا في ما بعد الحرب الباردة، في عالم مطالع القرن الحادي والعشرين. وطوال نصف قرن تقريباً كان مبدؤنا المنظِّم المركزي، الذي بنينا عليه سياستنا الخارجية وسياستنا الدفاعية على حد سواء، كان هو احتواء الشيوعية. والعالم الذي نعيش فيه الآن يستعصي على التبسيط والقابلية للتكهن الذي قدمته مثل تلك العقيدة. وحتى احتواء الشيوعية ترك سؤال كيف نحتوي الشيوعية بلا إجابة، وهو سؤال قسم بلادنا غالباً بعمق، ليس أقله ما كان من الانقسام بين أولئك الذين كانوا من أمثال هنري كيسنغر،

الذي دعا إلى استخدام القوة لترويج مصالحنا، وأولئك الذين كانوا من أمثال جيمي كارتر، الذي دعا إلى التمسك بحقوق الإنسان بوصفها تعريفاً مبيِّناً لقيمنا.

وبدلاً من أن تقوم الإدارة الحالية بتقديم أساس وهيكل جديدين لتعريف دور أمريكا في العالم وبيانه، فقد شرعت في مهمة استخدام القوة من غير إشارة خاصة إلى مبادئ أمريكا. أو بالأحرى، قد يكون من الأكثر دقة أن نقول: إن مقصدها المعلن من أجل استخدام قدرتها العسكرية من خلال العمل الاستباقي هو على ما يبدو أن أمريكا تمتلك التزاماً (ربما إلهياً؟) لتفرض الخير وتستأصل الشر. والتاريخ الأمريكي لا يكاد يقدم سابقة لمثل هذا المبدأ الديني المدّعَى للسياسة الخارجية. وتبريره هو الحرب على الإرهاب. وعقيدته هي أننا أقوياء بما فيه الكفاية إلى الحد الذي يجعلنا نفعل ما نشاء، وأولئك الذين ليسوا معنا فهم ضدنا. وكما نجد لمفاجأتنا وإحباطنا في احتلالنا للعراق، أن العالم المنقسم بحدة بين من هم مع الأمريكيين ومن هم ضدهم ليس هو العالم الذي يمكن أن يتحقق فيه أمن ولا حتى ما يشبه مظهر الأمن.

وزيادة على ما تقدم، فإن انشغال الإدارة بالقوة العسكرية بوصفها الملجأ الأول، بدل أن تكون الأخير، يؤدي إلى تأكّل أعظم ناحية من قوتنا – وهو الإعجاب الذي يكنه العالم

للشخصية الأمريكية وللأنظمة الأمريكية الاقتصادية والسياسية. نحن ندفع العالم إلى الازدهار، نحن أبطال المثل الأعلى للديمقراطية. نحن أكبر مصدر للتفاؤل والطاقة، والأمل. مواطنون كونيون بمئات الملايين يقولون ذلك، وفي الوقت الذي يختلفون فيه أحياناً، اختلافاً عنيفاً مع حكومة الولايات المتحدة، فهم يحترمون الشعب الأمريكي ويعجبون به. وإن تعريض ذلك الذخر من حسن النوايا الشخصية للخطر من خلال البقاء على حالة الحرب هو تبذير لمصدر من أقوى مصادرنا.

من الناحية التاريخية، نحن الأمة الثورية التي كانت في أحسن حالاتها عندما استخدمت خُلقها المتميز بالتجديد والقابلية للتلاؤم لمواجهة تحديات الزمن المتغير. فإذا أخذنا تراثنا الثوري بالاعتبار، فعلينا أن نرحب بالتجديد والتجريب الذي تقوم به الأمم الأخرى، لا أن نقاومه، فنُرى رجعيين ومناوئين للتغيير. ونحن جمهورية ديمقراطية تنضبط صلاحيات حكومتها وتتوازن بدستور مكتوب.

عندما نتصرف خارج هذه التعاريف لخلقنا، عندما نعرض، على سبيل المثال، خصائص قوة إمبراطورية، أو قوة شرطي مهيمن، أو شرطي كوكبي، سواء أكان ذلك في العراق أو في مكان آخر، أو عندما نلجأ إلى التلاعب أو الخداع أو المكيدة في تعاملاتنا مع أمم أخرى، وهو ما فعلناه مراراً وتكراراً في الحرب الباردة، فإننا بذلك نصير نوعاً ما آخر من الأمم غير الأمة التي

ندعي أننا نكونها. وعندما نفعل ذلك، فإننا دائماً ندفع ثمناً. وفي الحقيقة، نحن *نقلل* سلطتنا بصفتنا قائداً للعالم عندما نهجر مثلنا العليا أو نخرق مبادئنا.

وعلى السياسة الخارجية الأمريكية، وهي مبنية على المبادئ التي تعرفنا، أن تفصل الكلام عن الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين.

معايير وغايات للسلوك الكوكبي:

ضمن إطار المقاصد العظيمة العديدة من تحقيق الأمن، وخلق الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، فإن عدداً من الغايات المحددة – وهي الأهداف التي تمليها مقاصدنا العظيمة – تطرح نفسها، فنحن نرغب في إدامة علاقات الصداقة مع كل الأمم ذات النوايا الحسنة من خلال التجارة المفتوحة والدبلوماسية الصادقة، ونحن نسعى أيضاً إلى تعزيز مجتمع دولي مستقر متميز بالفرص المتاحة وحقوق الإنسان لأكبر عدد وبأقل عنف ممكن، ونحن نسعى إلى إخضاع القوى الهدامة ومنع تكاثر الأسلحة التي تستخدمها هذه القوى، ونحن نرغب في تعزيز الإشراف القيّم على بيئتنا الطبيعية المشتركة عالمياً وفي تعزيز المساءلة المتصلة بالأجيال نحو تلك البيئة، لأن هذه البيئة هي الواحة التي نعتمد عليها جميعنا في فضاء بلا حدود،

ونحن نسعى إلى تنظيم بيئة آمنة جديدة لدحر القوى المفكّكة للدولة والإرهاب الموجه من غير الدولة ونصون حسن الحال والأمن للأمريكيين في الوطن وفي الخارج، وأخيراً، نحن نرغب في أن نشترك في قيادة المجتمع العالمي وفي أن نقوده نحن عندما يكون ذلك ممكناً من دون الانغماس غير الضروري في خصومات وظُلامات قديمة.

في تحقيق مقاصدنا العظيمة، وفي تحقيق هذه الأهداف، ينبغي للمعايير التالية أن تهدي سلوكنا في العالم:

أحلافنا، القديم منها والجديد على حد سواء، يجب أن تتميز بالمساواة في المكانة، والمصالح المشتركة، والمسؤوليات المشتركة الكبيرة. والمشاركة في هذه الأحلاف لا ينبغي أن تتطلب منا أن نتنازل عن مبادئنا لحلول وسط.

ويجب علينا أن نسعى مع حلفائنا إلى منع إخفاق الدول، وإذا أخفقت، أن نسعى إلى تدبير إعادة هيكلتها سلمياً.

يجب علينا أن نستكشف مجالات جديدة يمكن فيها للتعاون الدولي أن يخفف الأعباء غير المتناسبة على الموارد الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة.

يجب أن نقاوم المخططات الإمبراطورية من الآخرين من دون أن نسعى نحن أنفسنا إلى الإمبراطورية.

يجب ألا نستخدم قدرتنا العسكرية إلا للدفاع عن أمتنا، وحماية مصالحنا المبررة، والوفاء بالتزامات تحالفنا، ومنع الهجوم الوشيك الذي لا يمكن تجنبه فقط.

ويجب ملاءمة تعريفنا الجديد للأمن مع عصر تتطور فيه طبيعة النزاع تطوراً سريعاً.

قوتنا الاقتصادية، وهي أكبر قوة تقليدية لنا، وهذا مفتوح للنقاش، يجب أن تستخدم للمساعدة على توسيع الفرص ولمساعدة المجتمعات المفتوحة على حد سواء لتلك الأمم التي تركت في الخلف.

وأخيراً، يجب علينا أن نشجع الديمقراطية الليبرالية – خصوصاً بين القوى الإقليمية التي قد تتصرف بوصفها نماذج يحتذى بها في مناطقها – ويشمل ذلك أشكالاً من الحكومة الديمقراطية التي يمكن أن تكون مختلفة في الخطة والهيكل عن ديمقراطيتنا.

الديمقراطية والقدرة السياسية:

يجب أن تكون أحلاف أمريكا مبنية على أكثر من مجرد وجود أعداء مشتركين ويجب أن تتطلب بشكل متزايد مشاركة أكثر عدالة في تحمل عبء صون الاستقرار. طوال الحرب الباردة كانت ممارستنا للضرورة الانتهازية النفعية مبنية على الاعتقاد بأن

عدو عدونا كان صديقنا. وهذا قادنا، على سبيل المثال، إلى دعم نظام حكم فاسد وقمعي في إيران إلى أن سقط حكم الشاه في العام 1979، وقادنا بعدئذ إلى دعم نظام حكم أخطر في بغداد في حرب الثمانينيات من 1980م ضد المحاربين الإيرانيين الذين أطاحوا عرش الشاه. وإذا كانت تلك السياسة الانتهازية النفعية قد خدمت مقاصدنا العظيمة في أي وقت فإنها لم تبق قادرة على أن تفعل ذلك. وزيادة على ما تقدم، فإن السياسة المبنية على الانتهازية النفعية هي ضد مبادئنا. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن دعم الولايات المتحدة للانقلاب العسكري في تشيلي ضد حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وعن إطاحة حكومة مصدق في إيران، ومحاولات الاغتيال المتكررة ضد فيدل كاسترو وقادة قوميين آخرين. إما أن تكون أعمالنا مستهدية بالمثل العليا لمجتمع ديمقراطي أو لا فتخسر الثقة بها من عالم يراقب بعناية.

في حربنا الحديثة ضد العراق، شكلنا أحلافاً مع بلد مثل اليمن الذي ينشغل رئيس دولته، علي عبد الله صالح، في استيراد صواريخ سكود من كوريا الشمالية ويتاجر بالسلاح في كل المنطقة. وهذا "الحليف" نفسه وقف إلى جانب العراق في الحرب السابقة في الخليج الفارسي وهو يفرض حالياً أن يسمح لنا بالتحقيق مع الجماعات المحاربة التي يعتقد أنها تؤوي خلايا القاعدة في بلده. وهو لا يظهر أياً من الصفات التي تعرِّف بالقادة

الديمقراطيين. ومع ذلك فقد صار أفضل صديق جديد لنا بسبب بسيط واحد – لقد سمح لنا باستخدام أراضيه لمقاصد عسكرية. والثمن الذي سندفعه بعد أن تكون كلاب الحرب قد قيدت بالسلاسل، من التنازل عن مبادئنا لحلول وسط ومن النقد الفوري الوفير الذي ندفعه له بلا ريب، هو ثمن ما يزال ينتظر أن يأتي استحقاقه.

ولم يكن ذلك الثمن أوضح ما يكون منه في العراق نفسه، الذي زودناه نحن عن طيبة نفس بالقدرة على تصنيع عوامل الحرب الجرثومية والكيماوية في الثمانينيات من 1980م. بعد حرب الخليج الفارسي، وجد مفتشو الأمم المتحدة للأسلحة كميات من الكيمياويات وأجزاء الصواريخ مسماة بأسماء الشركات الأمريكية مثل يونيون كاربايد وهنيول. وأعلن تقرير إخباري حديث:

"قصة تورط أمريكا مع صدام حسين في السنوات التي سبقت هجومه على الكويت – وتتضمن المشاركة بالاستخبارات على نطاق واسع، والإمداد بالقنابل العنقودية من شركة واجهة تشيلية، وتسهيل حصول العراق على المواد الوسيطة الكيماوية والجرثومية – هي مثال نموذجي للجانب السفلي من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إنه عالم يمكن للصفقات أن تعقد فيه مع الحكام المطلقين، وأن يتم التغاضي أحياناً عن خروقات حقوق

الإنسان، ويتم الوصول إلى توافق مع العاملين في تكاثر الأسلحة، وكل ذلك على أساس مبدأ أن "عدو عدونا صديقنا."[1]

وذلك في الحق مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية. ولكن تصادف أنه ليس مبدأ أمريكياً.

وفي الوقت الذي نقاوم فيه التضحية بالمبدأ لصالح الانتهازية النفعية، يجب علينا أن نجعل أحلافنا لا أكثر احتراماً وحسب بل أكثر علاقة بالحقائق الواقعة الجديدة لعصرنا وأكثر استهداء مستمراً بمبادئنا الديمقراطية كذلك. والآن يجب أن تبنى أهم أحلافنا، مثل الناتو، على الاشتراك العادل بالمنافع والأعباء على حد سواء. لقد تشكل حلف الناتو لاحتواء الشيوعية خلف الستار الحديدي. ويجب أن يكون أحد أهم أهدافنا الدولية هو إعطاء الناتو مقصداً جديداً وأكثر علاقة بالحقائق الواقعة. وذلك المقصد يمكن أن يتطور إلى حد كبير إلى التزام بصنع السلام على حدود أوروبا – مثل ما هو في البلقان – وما وراءها وإنشاء قوات لمقاصد خاصة لتنفيذ تلك المهمة. ويجب علينا أن نعيد تحديد المصالح المشتركة التي تؤدي بنا إلى الاستمرار في التحالف. وإذا كان على الناتو أن يقبل دور صنع السلام، فيجب بيان مناطق المصلحة الحيوية، وهياكل القيادة، والإسهامات النسبية وشرح ذلك بوضوح تفصيلي مقدماً قبل أي أزمة.

هناك فرق جوهري بين صنع السلام وبين حفظ السلام. صنع السلام هو استخدام قوات تدخل مدربة ومجهزة بشكل تعرضي لدخول بيئة نزاع وإيقاف الأعمال العدائية.وحفظ السلام هو استخدام قوات مدربة ومجهزة بشكل دفاعي لصيانة السلام بعد أن يكون قد تحقق. ونادراً ما يعترف نقاد جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أن القوات المدربة والمجهزة بشكل دفاعي محكوم عليها بالفشل في بيئة النزاع الشديد.

وعلينا أن ننظر، على سبيل المثال، في إنشاء قوة تدخل من الناتو ذات مهام متعددة: المحافظة على خطوط الاتصالات البحرية مفتوحة، حماية تدفق إمدادات الزيت، والتعامل مع أي قوة يمكن أن تريد إعاقة التجارة الدولية أو تتقاضى بعض الإتاوة عن الاستخدام المفتوح لأي مضائق بحرية حيوية للعالم. وعلى مدى السنوات، يمكن لهذه المهمة عندئذ أن تتطور إلى قوة صنع سلام دولية كاملة النمو. وبشكل مشابه، فقد تركز نقاش كبير على قدرة الأمم المتحدة لصنع السلام، وهي قدرة يمكن أن تعمل على نحو مستقل عن قوة مشابهة من الناتو أو بالترادف معها.

هذا مجرد توضيح للطرق الأخرى التي تحتاج فيها أحلاف القرن العشرين إلى أن تكون أكثر علاقة بالحقائق الواقعية في القرن الحادي والعشرين. وبحسب قول لجنة أمن، "ليست كل مشكلة من مثل هذه المشكلات [للدول الضعيفة والمخفقة، والعزل

العرقي، والعنف، والأزمات التي تولدها] يجب أن تكون مسؤولية الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، خصوصاً في عالم تكدس فيه قوى أخرى ثروة مهمة وموارد بشرية ذات شأن."[2] وأحد مكونات السياسة الخارجية للقرن الحادي والعشرين والمبنية على الفرص الموسعة هو تقوية القوى الإقليمية. فروسيا والصين والهند أمم أساسية في مناطقها، وهي تتحول إلى ذلك في العالم الأوسع من مناطقها. وسيكون نجاح التطور الديمقراطي في هذه الأمم حاسماً للاستقرار الإقليمي والاستقرار العالمي. وبسبب حجم هذه الدول وأهميتها في الوقت نفسه في منطقة كل منها فإن اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21 أعطت توصية من أهم توصياتها لإدارة بوش الجديدة تقول: إن علينا أن "نساعد التكامل بين القوى الكبيرة الأساسية، خصوصاً الصين، وروسيا، والهند لتندمج في التيار الرئيسي للنظام الدولي الذي يبرز."[3] وإضافة إلى ذلك، علينا أن نشجع أدواراً إقليمية قيادية أكبر لكل واحدة من هذه القوى. الديمقراطية ما تزال تمد جذورها في روسيا وما تزال تنتظر أن تتطور في الصين، وإن إخفاق الديمقراطية في التطور في أي واحدة من هاتين الأمتين العملاقتين سوف يكون له ملابسات عميقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى العالم.

وتقدم كوريا الشمالية مثالاً حياً عن المكان الذي يمكن فيه للصين أن تساعد على أن تقود – كما بدأت تفعل - في العزل

الإقليمي لأمة، وفي التفاوض الجماعي مع أمة تهدد أمن آسيا الشرقية أكثر مما تهدد أمننا. فإذا كنا غير قادرين على أن نقنع دولاً مجاورة لدولة خارجة على القانون مثل كوريا الشمالية بأن مصالحهم في خطر مرهونة بعزل وحل التهديدات، فنحن، عندئذ، سنعاني قرناً طويلاً. وتهديد كوريا الشمالية يؤكد أيضاً المبدأ الأول وهو أن الأحلاف يجب أن تشكل بشكل مناسب. كوريا الشمالية تسلمت الكثير من تقاناتها النووية الحديثة من باكستان، حليفنا في أفغانستان. والحلفاء الحقيقيون لا يتركون مصالحهم الذاتية المباشرة تعرض شركاءهم للخطر. ولا نحن بقادرين على أن نتعامى تعاميا انتهازيا نفعيا باتجاه سلوك خطر في مكان مثل كوريا الشمالية، من أجل أن نحصل على الدعم في مكان آخر، مثل أفغانستان.

حديثاً فقط، سمعت أصوات محافظة بارزة تتكهن بمواجهة عسكرية لا مناص منها مع الصين. وملابسات تلك السياسة عسيرة على التخيل. وبدلاً من ذلك، فإن إيماننا بالعلاج الذي تقدمه الرأسمالية يجب أن يقودنا إلى تشجيع قوى الديمقراطية في الصين وبروزها بصفة قوة الاستقرار في المنطقة. إن الحزم، والثبات، والاحترام سوف تغلب الميل إلى الحرب في كل وقت.

وبشكل مشابه، تستطيع روسيا أن تصير، ويجب أن تصير، أمة غربية كبيرة ومصدراً كبيراً للزيت، بالمشاركة مع

شركات الإنتاج الغربية، لتحل محل الإمدادات غير المستقرة في الخليج الفارسي، ولتخفيض قوة تأثير الأوبك على الولايات المتحدة. وإضافة لما تقدم، يجب أن تصير روسيا شريكاً مستقراً في العالم الغربي الاقتصادي والسياسي- بما في ذلك الحصول على العضوية في الناتو – بأسرع ما يمكن. ويحاجج زبيغنيو بريجنسكي ويقول: "جزء من عملية بناء منطقة أوسع للسلام تستلزم أيضاً ربط روسيا وجرها إلى علاقات أقرب في وقت واحد مع أوروبا ومع المجتمع الأوروبي – الأطلنطي."[4] وتستطيع إمكانية الهند التقانية الضخمة أن تعطي الطاقة لثورة معلومات إقليمية وأن تساعد على وضع تلك الأمة بصفتها قائداً اقتصادياً وسياسياً في المنطقة.

وأخيراً، فإن طبيعة السيادة سوف تتغير في القرن الحادي والعشرين تحت ضغط العولمة، وقد تتطلب الأحداث تفويضاً انتقائياً للسيادة إلى منظمات دولية مصممة بشكل جديد لصنع السلام حيث ينفجر العنف، أو لتنظيم إنتاج الأسلحة وتكاثرها، أو لتنظيم العملة والأسواق المالية لمنع الانهيار الوشيك. ويجب اتخاذ كل حيطة لئلا تُلغى السيادة التقليدية للأمة الدولة بشكل غير ضروري أو بدون سبب وجيه. ولكن الأحداث قد لا توفر بديلاً غير إنشاء أنظمة حكم دولية جديدة مبنية بعناية لمنع الانهيار أو الفوضى.

إن صنع السلام المتعدد الأطراف سيكون مطلباً كوكبيا متزايداً. وكما لاحظنا آنفاً، فإن صنع السلام يتطلب قوات مدربة ومجهزة بشكل تعرضي – متعددة الأطراف وذلك لأن ما من أمة بمفردها، بما في ذلك القوة الكبرى الوحيدة، تستطيع أن تمتلك، أو يجب أن تمتلك، أو ترغب في أن تمتلك، القدرة على حفظ الأمن والنظام في العالم، وتعرضية لأن قوات صنع السلام لا تستطيع أن تحفظ السلام في الأماكن التي لا يوجد فيها سلام.

وإضافة إلى ذلك، قد يأتي الوقت قريباً عندما يُطلب من المؤسسات الدولية أن تنسق استقرار الأسواق والعملات، وأن تدمج بشكل أكثر أعمال البنك المركزي، وأن تنظم التجارة الدولية. والعولمة سوف تتطلب بشكل متزايد تنسيق الاقتصاد الكلي، ومقاومة الاتحادات الاحتكارية، وتنظيم الأعمال المصرفية والسندات، والسياسات الضريبية. وإلى هذه النشاطات تضاف السياسات الإنسانية مثل البيئة والصحة العامة. ويمكن القيام بواجبات تعاونية أخرى من قبل الكيانات الإقليمية الجديدة بل ومن تحالفات الراغبين.

وستكون هناك مناسبات متزايدة تتطلب منا فيها الظروف والعقل السليم وتوجب علينا أن نتشارك ونجمع سيادتنا لتنفيذ برامج حفظ السلام، وبناء الأمة، وتطوير العالم الثالث، ومكافحة انتشار الأسلحة، ومعايير العدالة. وكلما تجاهلنا أوامر

هذه الحقيقة الواقعة الجديدة أكثر ادخرنا سيادتنا أكثر، ثم سنصير معزولين أكثر، وسنكون تحت إغراء أكبر للجوء إلى قوتنا الخاصة، وستكون السيادة التي ستتبقى لنا لنحميها أقل.

الأمن والقدرة العسكرية:

بوصف المسألة مسألة مبدأ، ومسألة اعتراف بتاريخها الجمهوري يجب على الولايات المتحدة ألا تسعى إلى الإمبراطورية في الشرق الأوسط أو في مكان آخر. وبحسب ما تقوله تقارير منشورة، فإن مسؤولين كباراً في حكومتنا الحالية اقترحوا سابقاً أن ننشئ وجوداً عسكرياً أمريكياً دائماً في العراق المحتل لتخويف إيران وسورية، ولندرأ عن إسرائيل، ولنستبدل الزيت العراقي بالزيت السعودي. إن أي فكرة تتكلف العظمة مثل هذه للعب دور القوة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، هي حماقة ووصفة من أجل كارثة. فتكاليفها السياسية والمالية غير معروفة وربما كانت غير قابلة للمعرفة. على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترف إلا في تموز/يوليو 2003، أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً من سقوط حكومة بغداد، أن القوات العسكرية الأمريكية حماية للحكام والمديرين الأمريكيين وستبقى في العراق لمدة خمس سنوات على الأقل بتكلفة بليون دولار على الأقل في الشهر وبعدد غير معروف من الأرواح الأمريكية.[5] ومع استمرار

الهجمات ضد القوات الأمريكية، وبعثات العون الأممي، والبنى التحتية، فإن ذلك الاحتلال يمكن أن يقارب العقد من الزمان إلى حد كبير ويتوسع حجم الوجود العسكري الأمريكي، وتزيد التكاليف دراماتيكياً. والحقيقة الواقعة السياسية لمعارضة المواطن المتصاعدة قد تعيد هذه الأحلام الإمبراطورية الكبرى إلى الأرض تماماً.

هذا المخطط لإعادة صنع الشرق الأوسط حسب ما يعجبنا، وهو لم يعرض أبداً بهذا الشكل على الشعب الأمريكي، يمثل حلماً سرياً بإمبراطورية،وهو معاكس للمبادئ التقليدية لأمريكا. هذا هو، بلا ريب، السبب الذي من أجله لم يناقش علناً أبداً بوصفه سياستنا الرسمية. السياسة السرية هي لا محالة سياسة سيئة.

من غير أن نعرف ما هي مقاصدنا العظيمة في المنطقة، فإن الشكوك تتصاعد بشكل مشروع عندما تنتشر إشاعات الإمبراطورية من خلال ما ترجف به صالونات واشنطون. نحن نتولى مسؤولية إعادة بناء العراق، ومسؤولية الحَكَم في خصوماته الإثنية المريرة، ونتحمل تكلفة إعادة بناء أمة من 22 مليون نسمة، ونضع عشرات الآلاف من الأمريكيين العاملين في الخدمة في خطر لعدد من السنين غير معلن. ولكن الاستنزاف المستمر للقوات الأمريكية من حرب العصابات قد تكون في نهاية المطاف سبباً في تراجعنا

عن الأنقاض المهدمة وترك العراق ينحدر ليؤول إلى بالوعة العنف القبلي على محطة سي إن إن. وهنا يبدو واضحاً الفرق بين "الإستراتيجية" الضيقة للاستباق وبين فكرة الإستراتيجية الكبرى وهي أكثر شمولاً بشكل شاسع. وبحسب ما يقول الإستراتيجي البريطاني بي. إتش. ليدل هارت:

" إن أفق الإستراتيجية محدود بالحرب، أما الإستراتيجية الكبرى فتنظر إلى ما وراء الحرب تنظر إلى السلام الذي يعقب الحرب. ولا يجب على الإستراتيجية الكبرى أن تدمج الأدوات المتنوعة وحسب [القدرات]، بل يجب عليها كذلك أن تنظم استخدام هذه الأدوات بشكل تتجنب معه تخريب حالة السلام المستقبلية، وذلك من أجل أمنها وازدهارها. إن حالة السلام المزرية، لكلا الطرفين، والتي تلت معظم الحروب نستطيع أن نتتبعها ونعود بها إلى الحقيقة المتمثلة في أن مجال الإستراتيجية الكبرى، بخلاف الإستراتيجية، هو أرض مجهولة في الجزء الأعظم منه، أرض ما تزال تنتظر الاستكشاف والفهم."[6]

إن صراع أمريكا من أجل تخليص نفسها من العراق و"حالة السلام المزرية" لها، هو دليل مؤلم يشهد على الحقيقة المتمثلة في أن إستراتيجية الأمن القومي المبنية على الحرب الاستباقية لم تكن جزءاً من إستراتيجية كبرى كان أحد مقاصدها العظيمة هو تحقيق "حالة السلام المستقبلية" وصونها.

إن شكلاً ديمقراطياً من حكومة مثل حكومتنا يتطلب موافقة الشعب على سياسات أمته وعلى الالتزامات، في الأرواح والثروات، التي تتطلبها هذه السياسات، قبل، غزو الأمم الأجنبية لا بعده. أما عندما لا تكون الموافقة المبنية على اطلاع الشعب منشودة ولا معطاة، فإن السياسة محتوم لها أن تفشل عندما تحل الوقائع الحقيقية القاسية محل مخططات التعاظم المتكلف، السرّية عادة.

يجب أن نستخدم القدرة العسكرية الأمريكية بحكمة وكياسة، بل يجب أن تكون الحكمة والكياسة الآن أكبر لأننا نحن القدرة العسكرية المهيمنة على الأرض ونفوق الآخرين بعدة درجات من الضخامة. فنحن الآن نصرف في كل عام على مؤسستنا العسكرية أكثر مما تصرفه القوى الكبيرة الخمس التي تلينا على الأقل وتشمل الصين، وروسيا، والمملكة المتحدة مجتمعة، ويقدر أن الولايات المتحدة سوف تضع في العقد القادم من ثروتها في مؤسستها العسكرية أكثر مما تضعه كل البقية الباقية من سائر دول العالم مجتمعة.

يجب أن تستخدم قواتنا بالدرجة الأولى لحماية مصالحنا الأمنية المشروعة ومصالح حلفائنا. وعندما تنتشر قواتنا في الخارج، يجب النص بوضوح على معايير معينة والوفاء بها. يجب أن نحدد أهدافنا السياسية والعسكرية، ويجب أن تكون غاياتنا السياسية

محسوسة، ويمكن الحصول عليها، ومنصوصاً عليها بعبارات مادية حسية. ويجب أن يدعم الشعب الأمريكي استخدام قواتنا في أي عملية عسكرية مستمرة، ويجب أن يكون على علم كامل بالمستويات المقترحة من القوة العسكرية ومن التكاليف المحتملة، بما في ذلك الأرواح الإنسانية. وينبغي ألاّ تندب قواتنا العسكرية إلا بعد أن تكون الوسائل الدبلوماسية، والسياسية، والأخرى لحل النزاع قد استنفدت وبعد أن يتقرر أن القوات المحلية غير كافية لحل النزاع فقط. وضمن الدوائر الحاكمة ودوائر صنع السياسة على الأقل، يجب أن نكون واضحين كيف نعتزم أن نحقق هدفنا وما هي الإستراتيجيات والتعبئات (التكتيكات) والعقائد التي ننوي أن نستخدمها. ويجب أن نحدد هياكل القيادة تحديداً واضحاً، وأن تكون خطتنا للعملية بسيطة وقابلة للتحقيق في تنفيذها.[7]

هناك القليل من الأسباب الأمنية، إن وجدت مثل هذه الأسباب، التي تجعل الشعب الأمريكي – الذي تعود إليه ملكية القوة العسكرية الأمريكية – لا يستطيع أن يكون راضياً على نحو أفضل عن أن هذه الشروط قد تم الوفاء بها قبل ا لذهاب إلى حرب في العراق أو في مكان آخر. والمبدأ المعرض للخطر هنا هو الانفتاح والصدق مع الشعب الأمريكي، الذي يقوم أبناؤه وبناته بالقتال في حروبنا. لقد علّمَنا التاريخ مراراً وتكراراً، ليس أقله في

فيتنام ويحتمل تماماً في العراق، أن الإخفاق في الكشف الكامل عن التكاليف الممكنة في الأرواح وفي ضرائب العمليات العسكرية المقترحة هو الوصفة لتأكل الثقة العامة عندما تنقلب الظروف ضدنا، وتصبح بدورها، وصفة للكارثة السياسية. إن من الحكم البدهية أن السياسة التي لا يمكن أن تكشف بصدق هي السياسة التي لا يمكن أن تنجح.

يجب علينا، مع حلفائنا، إما أن نسعى إلى منع حالة الفشل أو أن نُعد لها. نحن وحلفاؤنا لم نفعل مثل ذلك في يوغوسلافيا، ومئات الآلاف من الناس عانوا من ذلك الإهمال.إن العراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية، مثلها مثل يوغوسلافيا، كلها خلطات مصطنعة جمعت معاً لإرضاء الطموحات والمنافسات الأوروبية التي تلت الحرب العالمية الأولى. ويجب أن تتخذ الاستعدادات لإدارة إعادة هيكلتها إذا وهت خطوط الترابط والالتحام، خصوصاً في العراق. والعقوبة على عدم الرغبة في توقع حالة الفشل أو عدم القدرة على ذلك هي عقوبة قاسية.

يقف العراق الآن بوصفه أحدث مثال مباشر على المشكلة المهددة في الدولة المهزومة. ويدير البلد حاكم أمريكي عسكري لمدة تزيد على بضعة شهور وهو يدعو بقية وحدات الحرس الجمهوري إلى أن تلقي حصاراً على قصر الإمبراطور الأمريكي – وهو قرع للطبول مألوف جداً من قبل. ولكن عراق ما بعد الحرب

لا يقف وحده، فالكونغو ونيجيريا ، حتى باكستان يحتمل أن تكون معهما ، تعرض أمثلة مباشرة عن الوجهة التي تتمايل نحوها العواقب الإنسانية لإخفاق الدولة، وبالتالي، العواقب الجيوسياسية لها. وأفغانستان، التي بدا تحريرها سهلاً في وقته، تبرهن أن تهدئتها ونشر الديمقراطية فيها أقل سهولة. إن انبعاث طالبان يؤكد الحقيقة الواقعة للاحتلال العسكري الأمريكي الطويل الأمد في أمة مقهورة قبلية، أو دينية، أو استبدادية (وفي هذه الحالة الثلاثة كلها) في أثناء العملية المؤلمة البطيئة لبناء المؤسسات الديمقراطية. جيل واحد لا يكفي في الغالب.

وسواء أحبت الولايات المتحدة أو لم تحبب، فإن هذا العبء – أي، التكاليف الإنسانية للحرب (التي سماها ليدل هارت "الحالة المزرية للسلام") – يجب أن تحسب وأن تحمل عندما نغزو بلداً أو عندما تخفق دولة كنا قد تولينا المسؤولية عنها. وسواء أسميناها "بناء الأمة" أو أي اسم آخر، فإن الولايات المتحدة ستكون في نهاية الأمر مطالبة بأن تستعين بالعالم الديمقراطي الأوسع في توقع العبء الجماعي الناجم عن دعم الدول الهشة أو عن إعادة هيكلة تلك الدول التي تخفق أو التي تسببنا نحن بإخفاقها. إنه لعسير، كما رأينا، أن ننظم المجتمع الدولي لمساعدة الأمم في إعادة البناء في تلك الأمثلة التي تصرفنا فيها وحدنا، أو مع دعم ضيق، في إطاحة الحكومات الموجودة، ضد رأي المجتمع الدولي.

ومع تطور طبيعة النزاع، يكون المطلوب مفهوماً موسعاً للأمن. وبصفتي كنت داعياً للإصلاح العسكري طوال السنوات العشرين الماضية، فإنني الآن أحاجج من أجل تطبيق مبادئ الإصلاح على الدبلوماسية الأمريكية – أي، إستراتيجيات جديدة، وعقائد جديدة، وطرق جديدة لهيكلة العلاقات. ولن يكون الأمن قابلاً للتحقيق إلا إذا استطعنا فقط أن نحرم قوى العنف الجديدة من المصادر الأساسية للمال، ومن الأسلحة، ومن الملاذ الآمن، ومن المجندين. وهذه القوى تشمل المافيات، والقرصان، ومعظم الإرهابيين كلهم، والآخرين "العاملين من غير دولة". والأنواع الجديدة من التهديدات سوف تتطلب أنواعاً جديدة من المقاومة – مقاومة شبه عسكرية وقوات خاصة مدربة ومجهزة خصوصاً للتعامل مع أشكال الحرب شبه الإجرامية.

ولكن الأمن سوف يأخذ بشكل متزايد أبعاداً عسكرية إضافية، مثل فرص للنمو الاقتصادي، واستقرار المجتمعات والثقافات، والقدرة على التلاؤم من بلاد متباينة مع العصر الجديد للمعلومات والعولمة، ويمكن حتى تطور أشكال جديدة من الحكومة الديمقراطية. أكثر التعريفات اتساعاً للأمن سوف تتطلب وسائل أكثر اتساعاً لتحقيقها – وسائل من الدبلوماسية، ومن النمو الاقتصادي، ومن الاستثمار المتفرق المفيد بشكل مباشر للشعب المسلوب الملكية أكثر مما هو مفيد للنخب الغنية من قبلُ.

الفرص والثورة الاقتصادية:

في استخدامنا لقوتنا الاقتصادية لتقديم الفرص والأمل في العالم الأقل تطوراً نستطيع أن نبدأ بمخيمات اللاجئين والاقتصادات غير العاملة حيث يعيش أكثر بكثير من بليون نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش 3 بلايين نسمة على أقل من دولارين في اليوم. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع وحدنا أن نخفف آلام هذه الجماهير المعدمة، فإننا نستطيع أن نساعد في إنشاء مؤسسات دولية تستطيع أن تبدأ في فعل ذلك عن طريق دعم بناء البنية التحتية الأساسية – خصوصاً تطوير مصادر الماء، وتقديم القروض الصغيرة لتمويل المأوى وخلق إيراد خاص، ومهاجمة الأمراض مثل الإيدز والملاريا، ولتعليم محو الأمية الكوني الشامل، وللتطور الزراعي بما فيه الكفاية لتوفير مستوى كاف للتغذية.

العون الأجنبي التقليدي الذي يعمل من المستوى الأعلى إلى الأدنى، أي، "الأعلى – الأسفل" يجب أن تستبدل به طرق جوهرية جديدة لإنشاء الفرص الاقتصادية. وتقدم برامج الإقراض الصغير في آسيا وأمريكا اللاتينية أملاً خاصاً من أجل مدخل جديد للتطور. ويجب أن تعالج على وجه الخصوص حاجات النساء في العالم النامي أيضاً. ومن خلال هذه القنوات مثل التعليم، والإقراض الصغير، والتقانة الزراعية، وحقوق التملك، وتمكين المرأة –

خصوصاً الأمهات – يحسِّن صحة الأطفال، وتعليمهم، وتغذيتهم ويرفع ظروف المجتمع بوجه عام.

أمريكا الشركات يجب أن تساعد في الصراع من أجل إيجاد الفرص الكوكبية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن بعض الأعمال التجارية الأمريكية كانت قوات تعمل في سبيل التقدم الكوكبي، فإن الشركات الأمريكية إجمالاً عكست قيم السياسة الدولية لبلادها وأهدافها إما بشكل طوعي أو لم تفعل ذلك مطلقاً. وفي المستقبل، يجب على الشركات الأمريكية أن تضع معايير إنسانية ضد تشغيل الأطفال وعمل العبودية، من أجل تحسين حقوق العامل، ومن أجل استئصال الضرر البيئي في العالم النامي. وبتأسيس معايير للسلوك، كما في قانون ممارسات الفساد الأجنبي، على سبيل المثال، وهو يمنع الرشوة وإفساد المسؤولين المحليين، فإن المصالح التجارية الأمريكية قد أبانت بذلك أنها تستطيع، في معظم الحالات، أن تكون منافسة حتى وهي تمثل مبادئ أسمى. ويجب على الشركات الأمريكية، التي تمثل المصالح الأمريكية، أن تكون من المواطنين الصالحين في الخارج بقدر ما هي في الوطن، وذلك لأن أمريكا الشركات، مثلها مثل حكومة الولايات المتحدة، يحكم عليها بسلوكها، ونحن، الأمريكيين، كلنا يحكم علينا بسلوك الطرفين على حد سواء.

وأخيراً، فلكي نستخدم قدرتنا الاقتصادية لكسب العالم إلى جانب قضيتنا واستبدال الفرص باليأس، يجب أن تكون الأسواق الأمريكية مفتوحة لمنتجات أفقر شعوب العالم. إن الحماية ضد هذه المنتجات تؤذي المستهلكين الأمريكيين والعمال الأجانب وتعيق مسيرة الديمقراطية. يجب علينا أن نستمر في كوننا قادة كوكبيين في توسيع التجارة العالمية من خلال بيان مبادئ الانفتاح والمساواة في التعامل.

إن سياسة دولية للفرص الموسعة والديمقراطية الليبرالية المبنية على الاقتراح الذي ينص على أننا جميعاً في هذا معاً يمكن أن ندعى باسم التعاونيين أو الدوليين، أو المتعددي الأطراف، أو بأي واحد من عدد من التعابير المشابهة. وقد تكون حادثة عفوية مرتجلة وحادثة مدفوعة، أو قد تكون مبنية بشكل دائم حول سلع مشتركة، إضافة إلى التهديدات المشتركة والأعداء المشتركين، ويصادق عليها بمعاهدة، أو باتفاقية، أو بحلف. وإلى حد ما، فإن الكيفية التي تتعاون بها أمم العالم تتقرر بالاعتبارات الذرائعية العملية، وبكلمات أخرى، بالاعتبارات التي تعمل.

ولكن، إذا كانت الغايات مثل رفع مستويات المعيشة الكوكبية من خلال الفرص الموسعة، أو بناء الأمة، أو مكافحة تكاثر الأسلحة، أو مأسسة الأمن والاستقرار من خلال توسيع مدى وصول الديمقراطية الليبرالية، هي غايات طويلة الأمد،

وكاسحة في مداها، وشاملة في مقتضيات المشاركة فيها، فسيكون مطلوباً وجود مؤسسات مهيكلة لها درجة ما من السلطة، إن لم تكن السيادة. وهذه المسألة، مرة أخرى – السيادة القومية مقابل العمل الجماعي – سوف تبرز بصفتها مسألة من المسائل السياسية المهيمنة في هذا القرن.

والخيارات بالنسبة إلى الولايات المتحدة محدودة. أحدها أن تتصرف آحادياً من طرف واحد. وآخر هو أن تشكل تحالفات، مرتجلة حسب الموقف، من الراغبين في التحالف. وثالث هو أن تشرك المؤسسات الدولية الموجودة مثل الولايات المتحدة. والخيار الأخير هو أن تبتدع مؤسسات جديدة لم تعرف بعد ولم تجرب. ومن الغريب، أن عمليات الولايات المتحدة في العراق قد أشركت كل الخيارات ماعدا الخيار الرابع. لقد أعلنا رغبتنا بالتصرف آحادياً من طرف واحد. وتلقينا أخيراً بعض الدعم من بريطانيا العظمى ودعماً اسمياً جداً من قلة آخرين – لا أحد من الحلفاء الكبار. بعدئذ، بعد مدة قصيرة، تطلبت منا السياسات الصعبة القياد والتكاليف المذهلة، ومقاومة حرب العصابات أن نعود مرة أخرى إلى الأمم المتحدة لطلب المساعدة، وكان كل ذلك في غضون ستة شهور.

والبديل الذي نحاجج عنه هو سياسية توقعية دولية (أي، سياسية لا تنتظر الأزمات لتنشأ) مبنية على السيادة التعاونية،

والقرار الجمعي من الأمم الدول لتقوم بتجميع سياداتها للتعامل مع التهديدات والفرص على حد سواء بطريقة مهيكلة تنفع مصالح الجميع. وإذا كنا نريد أن نقود العالم، فيجب أن نبقى مرتبطين بالعالم وأمامه بطريقة تحترم شعوب العالم.

الفصل السادس

الأمن الجديد
واستخدام القدرة العسكرية

الأمن الجديد
واستخدام القدرة العسكرية

نظرت هذه المقالة إلى الآن، في الطرق التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تنشر قدرتها الاقتصادية والسياسية لتحدد لها دوراً جديداً في عالم جديد. ويجب أن يتوجه النظر الآن إلى استخدامات القدرة العسكرية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية - مقاصدها العظيمة.

لم تحافظ القوى الكبرى طوال التاريخ بنجاح على مكانتها عبر الزمن إلا عندما امتلكت فقط العبقرية لتتخيل، والإرادة لتتابع، خطة منهجية لتكرس الوسائل التي امتلكتها لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. وبافتقار الولايات المتحدة إلى الإستراتيجية الكبرى، فإن العديدين جداً من شعوب العالم ينظرون إليها اليوم بوصفها قوة كبيرة من غير مقصد - عملاق يتلفظ أكثر مما يصغي - وبوصفها هذا تكون خطراً كبيراً.

من غير فهم أثر الثورات الأربع المتزامنة - العولمة، والمعلومات، وتغير طبيعة السيادة والنزاع على حد سواء - فإن البحث عن أمن قومي هو عبث بلا جدوى. ويتطلب الرد على

الثـورتين الأولـيين مبـادرات في السياسـة الخارجيـة في الشـرق الأوسط وفي غيره، تكون جريئة مثل خطة مارشال، ومحيطة مثل أمن الطاقة. وإبداع إستراتيجية للأمن القومي يتطلب فهما للطبيعة المتغيرة للنزاع على وجه الخصوص، وذلك يتطلب فهماً لتأكل سيادة الدول الأمم.

ثورة في النزاع:

طوال 350 عاماً، كان القتال في الحروب يجري بين الجيوش النظامية بلباسها الموحد لأمم لها حدود ثابتة، وتتقابل في ميدان القتال لتحقيق نتيجة سياسية. وتطورت قواعد لهذه الحروب: اتفاقات جنيف وجملة من القانون الدولي تشرح المعايير المتبعة للمعاملة الإنسانية، وإعادة الأسرى إلى أوطانهم، وحقوق غير المحاربين، والقواعد المرعية ضد التعذيب، وهكذا. ولكن حرب القرن الحادي والعشرين تبدو مختلفة اختلافاً دراماتيكياً من قبل الآن. فالأمم تتفكك، وعندما تتفكك أمة، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة، تتشوه الحدود الجغرافية وأحياناً تتبخر. وفي الحقيقة، فإن جزءاً من عملية إيجاد السلام بين المتقاتلين الاثنين في أمة تتفكك يتضمن رسم حدود جديدة وبناء أمم جديدة. والآن، في العصر الجديد للإرهاب، فنحن نخبر العنف وهو يُعد من متحاربين في ملابس مدنية، ولا يمثلون أي أمة، ويهاجمون أهدافاً مدنية،

ومن دون أن يكون لهم جدول أعمال سياسي، ولا يمتلكون إلا التزاماً متعصباً للتدمير من أجل التدمير نفسه.

عندما تختلف طبيعة النزاع، يجب أن تختلف أيضاً وسائل ضمان الأمن. أشكال جديدة من العنف تشبه الحرب، ولكنها بالمعايير التاريخية ليست حربا. إنها تشبه الجريمة، ولكنها ليست جريمة. ما هو هذا النزاع الجديد؟ وكيف ينبغي أن نتعامل معه؟ ونحن ندعو الكثير من هذا النوع الجديد من العنف إرهاباً. ولكن تلقيب كل فاعل سيئ باسم إرهابي يغرينا بأن نضم حلفاء بائسين على أساس النظرية المريبة دائماً والتي ترى أن عدو عدونا صديقنا. وعلى أساس هذه النظرية نفسها، ساندنا حكومات القلة (الأوليغاركية) غير الديمقراطية والقمعية الاستبدادية في أثناء الحرب الباردة لأن تلك الحكومات كانت ببساطة معارضة للشيوعية. وشرعنا في اغتيال القادة الأجانب الذين لم نحببهم. وعلى كل حال فالفواتير التي حصلنا عليها من الحلفاء الأخسّاء والسياسات التي لا تدين بمبدأ التي قوضت المبادئ نفسها التي ندعي أننا ندافع عنها، هي فواتير تأتي *دائماً* مستحقة الدفع.

في السنوات العشر الأخيرة رأينا عشرة أو أكثر من النزاعات خفيضة الشدة بين قبائل، وعشائر، وعصابات. وشاركنا نحن في بعضها، بما فيها الصومال، حيث خبرنا العواقب المؤلمة للشجار في زقاق رجل آخر، مهما يكن ذلك عن حسن نية– كما احتفى بذلك

فيلم "*الصقر الأسود يسقط*". لقد راقبنا بشكل سلبي نزاعات دموية مشابهة، في رواندا وفي غيرها، حيث كان السلاح المختار، وهو الساطور، يعود في تاريخه إلى العصر البرونزي. وشكلنا بنجاح "تحالف الراغبين"، وهو بشكل جوهري جماعة طوارئ مرتجلة حسب الموقف الناشئ، في البوسنة، وكوسوفو، والكويت. وكسبنا نصراً سريعاً في الكويت بسبب القصف الكثيف وحرب المناورة إلى حد كبير. ولكن النزاع بعد الحرب الباردة، مع ذلك الاستثناء، تميز بفاعلين غير الدولة (قبائل، وعشائر، وعصابات)، وبأعداء "غير مصطفين" (الذين لا يعرضون في تشكيل المعركة التقليدي) يمثلون تهديدات "غير متناظرة" ـ يستخدمون المهارة المبدعة، وليس القوة، لتجنب قوتنا العسكرية. ونظراً إلى أنهم لم يتبعوا التقاليد التاريخية، فقد بدت حروب أواخر القرن العشرين لبعضنا حروباً غير عادلة وأكثر بربرية إلى حد ما مما كان عليه النزاع عبر التاريخ، مثلما هو على سبيل المثال في العراق المحتل بعد "النصر". وبحسب أحد الاستطلاعات:

الأزمات الأجنبية سوف تمتلئ بالأعمال الوحشية الفظيعة والإرهاب المروع المتعمد للسكان المدنيين... نوع النزاع الذي ستشتبك فيه هذه البلاد عموماً في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين سوف يتطلب قدرات عسكرية قابلة للإدامة تتميز بالخدعة، والسرعة، والمدى، والدقة غير المسبوقة والإماتة، وقابلية

الحركة الإستراتيجية، والاستخبارات المتفوقة، وفوق كل ذلك الإرادة والقدرة على أن تسود.[1]

ومع ذلك، فإن أضعف القوات تستطيع أن تحقق التجديدات في العنف. ولم يكن ذلك أوضح في أي مكان منه في 11 أيلول/سبتمبر 2001، عندما استطاع تسعة عشر رجلاً انتحارياً بالملابس المدنية مستخدمين البريد الإليكتروني، والإنترنت، وتعليمات طيران أولية، وأدوات عدة العمال الفنيين أن يحولوا طائرات تجارية تعمل باحتراق الكيروسين إلى أسلحة تدمير شامل، وصواريخ مأهولة بالرجال، ضد أهداف مدنية. لقد كان في ذلك العمل عبقرية شريرة. وكان بداية صادمة للدخول في القرن الحادي والعشرين، وكان صادماً إلى الدرجة التي تركت بعض الناس يعتقد بسذاجة أن مثل هذا العمل لن يحدث مرة ثانية أبداً، وأنه إذا حدث، فلن يكون في مدنهم هم. ولكن قلة من الناس تعتقد بجدية أن ابن لادن وأمثاله في العالم قد نفضوا أيديهم منا.

وتفوقنا العسكري والثقافي الضخم لم يحمنا من هذا الشكل الجديد من النزاع الذي لا تقوم به دولة، واللامصطف، واللامتناظر، وشبه الكلاسيكي. وقد تكون التقانة في الحقيقة قد أغرتنا بافتراض الأمن. وفي الوقت الذي نصُبّ فيه مبالغ هائلة من رأس المال في الدفاع القومي الصاروخي – محاولين أن نصيب طلقة بطلقة – حوّل أعداؤنا تقانتنا نحن ضدنا، إن الإيمان بالتقانة

لا ينبغي أن يعمينا عن ضرورة التجديد في عصر تحول الحرب، الإيمان بالتقانة لا ينبغي أن يقيد خيالنا أو يهدهدنا لننام.

ونحن نحاول الآن أن نقسر أشكالاً جديدة من النزاع لتكون أنواعاً تقليدية لكي نستطيع أن نحاول أن نفهمها ونرد عليها. وكان ردنا على أول هجوم إرهابي هو أن نعلن "الحرب على الإرهاب". ولكن ما كان ينبغي أن تكون حربا على جبهتين، في الخارج وفي الوطن، يجري القتال فيها الآن على جبهة واحدة فقط. لقد شننا حرباً في أفغانستان والعراق في الوقت الذي نهمل فيه أمن أرض الوطن إهمالاً سيئاً. والاستعجال الملح الذي أبانه غزو العراق لم يظهر في الوطن.

وحتى الآن قامت قواتنا العسكرية بإزاحة حكم ديني قمعي وأحلت محله شكلاً آخر من الحكومة أقل قمعاً. ولكنه مع ذلك حكم قبلي. وحتى مع ذلك، فالطالبان تنبعث، وخلايا القاعدة ما تزال تعمل في كل العالم العربي، وفي أوروبا، وحتى في الولايات المتحدة كذلك. وزيادة على ما تقدم، فنحن غزونا العراق بدون إعداد كاف – مثلما وثق ذلك تقرير مجلس العلاقات الخارجية في شهر تشرين أول / أكتوبر 2002 – من أجل ما يعتقد الخبراء أنه سيكون هجمات انتقامية لا مناص منها على الولايات المتحدة من الجماعات الأصولية الراديكالية.[2] وهكذا فإن من المبكر إلى حد بعيد جداً أن نعلن الانتصار في هذه الحرب.

وفي هذا الوقت، فإن "المحاربين" الذين قبض عليهم في هذا النزاع وأوقفوا في خليج غوانتانامو، في كوبا، محرومون من مكانة المحارب. وهم أيضاً محرومون من مكانة المجرم وهم بالتالي محرومون من الحقوق الموجودة أصلاً في نظامنا القضائي الجنائي. فإذا لم يكونوا محاربين، ولا مجرمين، فماذا يكونون؟ والجواب يأتي نتيجة مترتبة من حيث إنه قد يحتوي على دلالة تشير إلى السؤال الأوسع كيف نعرّف الأمن في عصر هذا النزاع الجديد؟ فنحن لا نعرف ماذا نسمي "الموقوفين" لأننا لا نعرف بالضبط ماذا فعلوا. والطالبان أقاموا نظام حكم ديني آوى جماعة راديكالية أصولية إرهابية مناوئة للغرب، ومعارضة للديمقراطية ومعارضة لليبرالية. فهل محاربو الطالبان جزء من جيش قومي، أو هم مجرمون؟ أم هل هم شيء آخر؟ وأقرب ما وصلت إليه حكومتنا حتى الآن هو أنهم "محاربون أعداء". ربما كانوا هم محاربي المستقبل. فهل سيكون النزاع في القرن الحادي والعشرين مشابهاً لألعاب التقانة العالمية في حرب النجوم أم مشابها شبها أكبر لقتال الحشاشين المغتالين في القرن الثاني عشر وكان قتالاً دموياً، وبلا رحمة، وبربرياً؟

إذا كانت عودة الحشاشين المغتالين هي موجة المستقبل، فإن لهذا عواقب دراماتيكية على الكيفية التي نعرّف بها الأمن والكيفية التي نسعى بها إلى تحقيقه. وهناك مدرستان أساسيتان

للفكر، من بين اصطفاف واسع حول التعامل مع الإرهاب. إحدى المدرستين تعتقد أن التهديد لا مناص منه وأن علينا أن نسحقه، بما في ذلك استباقياً، في أماكن مثل العراق، وتعتقد هذه المدرسة أيضاً أن الأمم "الشريرة"،وهي النظم الديكتاتورية التي تملك أسلحة دمار شامل يجب أن تدرج في الحرب على الإرهاب. والمدرسة الأخرى تعتقد أن علينا أن نحاول أن نفهم طبيعة التهديد بتفكر أكبر بكثير وأن نخفض، إلى الدرجة الممكنة، أسبابه ونعزل من لا يرجى صلاحهم. المدرسة الأولى من التفكير لها ميزة البساطة، وفي الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى القوة بصورة دورية، فإن المدرسة الثانية تمتلك فرصة أكبر بكثير لتحقيق النجاح في نهاية الأمر.

حدود الاستباق:

مدخل الاستباق له عواقب عميقة طويلة الأمد على السياسة الخارجية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، نحن الذين سلحنا المجاهدين ليقاتلوا السوفيت في الثمانينات من 1980. وبعدئذ، عندما غادر السوفيت، رحلنا نحن، وتسلمت طالبان الحكم وقدمت الضيافة، في نهاية الأمر، للقاعدة. والآن عدنا نحن لإطاحة الطالبان الذين كنا قد ساندناهم في السابق. وبالنسبة إلى قوة كبيرة قادرة على أن تسود في معظم الحروب، تكون إدارة السلام

– أي تأسيس الديمقراطية الليبرالية، وتوسيع الفرص – في الغالب هي أهم الإدارات وأعوصها.

وهذا القرن الجديد يتطلب فهماً للتهديدات الجديدة، ولأسباب تلك التهديدات أكثر بكثير مما يبدو حتى الآن أننا مهتمون في مواصلة بحثه. من هو بالضبط عدونا؟ ولماذا يكرهنا؟ فخلافاً للصراع الإيديولوجي الواضح الحدود في القرن العشرين بين الديمقراطية والشيوعية يصير دور الفقر، والمرض، واليأس دوراً مركزياً أكثر بكثير. ويصير دور الاختلاف الثقافي أيضاً دوراً أكثر حسماً – "خذوا أفلامكم القذرة وعودوا إلى وطنكم" هكذا صاح أولئك الذين يستاؤون منا ومن ثقافتنا الشعبية. ودور النقمة – من ثروتنا، ومن قوتنا، ومن استهلاكنا المصر المبذر للمصادر، ومن صلفنا، ومن تلك الثقافة الشعبية – يصير عاملا سياسياً أكبر بكثير.

لقد شاهدنا قوة النقمة في العراق الذي تم تحرير شعبه من طاغية. فالمنافع التي قدمها التحرير طغى عليها في الحال التدهور في بنى الحياة اليومية وإخفاق الخدمات الاجتماعية. وبين عشية وضحاها، صار المحررون محتلين وهم الذين لا يستطيعون حتى قراءة أسماء الشوارع.

طوال التاريخ لم يطلب من الأفراد ولا من الأمم أن تعاني من الهجوم قبل ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس. ولكن

لمنع هذا الحق في الدفاع عن النفس من أن يستخدم استخداماً كاذباً لتبرير العدوان من غير استفزاز أو لتبرير الحروب "الاستباقية"، فإن المعايير الدولية قد قامت تتطلب أن يكون التهديد *وشيكاً مباشراً ولا يمكن تجنبه* لتبرير العمل الاستباقي.

إن البيِّنة التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إلى المجتمع العالمي بشأن فوريِّة تهديد العراق وعدم إمكان تجنبه على حد سواء كانت حتى الآن ببينة ناقصة على نحو هائل. ولكن، ولنكون كرماء، فإن شيئاً غير متوقع قد يحدث. والمسألة هي إلى أين نذهب من هنا؟ هل ستصير عقيدة الاستباق ملمحاً مركزياً وبنية دائمة لسياسة الأمن القومي الأمريكي؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن عليه الدور التالي؟

وقد تستقر الأجوبة على تطور عقيدة الاستباق تحت الإدارة الثانية لبوش في أثناء المدة بين هجمات 9/11 وبين تقديمها لإستراتيجيتها للأمن القومي في شهر شباط/فبراير 2003. في 14 أيلول/سبتمبر 2001 صرح الرئيس بالقول إن "مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة من قبل وهي: الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر."[3] والرئيس بوش هنا يرجع أصداء رونالد ريغان عن بناء "إمبراطورية الشر" ويستشرف مقولته اللاحقة هو عن "محور الشر"، وهو بهذا يقدم رؤيته الخارجية والدفاعية الدينية.

وبحسب إستراتيجية الأمن القومي لبوش، فإن التعريف التقليدي لوشاكة الحدوث المستخدمة لتبرير الاستباق كان هو الحشد المرئي للجيوش التقليدية والبحرية استعداداً لشن هجوم. ولكن الدول المارقة والإرهابيين يستخدمون أسلحة دمار شامل يمكن إخفاؤها بسهولة، ويمكن توصيلها سراً، وهي تستخدم من غير إنذار. وأهداف مثل هذه الهجمات تشمل السكان المدنيين وهو خرق للمعايير الرئيسية لقانون الحرب. (يتطلب الإنصاف هنا، مهما يكن غير مريح، أن نلاحظ أن العديد من الأمم في الأزمنة الحديثة، ومن جملتها الولايات المتحدة استهدفت السكان المدنيين عن عمد وهو خرق لقوانين الحرب).

وتتابع إستراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة قد أدامت خيار الاستباق لمدة طويلة لمواجهة "تهديد كاف" (وهو هنا غير معرف). وكلما كان هذا التهديد أكبر، كانت الحاجة إلى "العمل التوقعي" أكبر حتى ولو كان زمان الهجوم ومكانه غير مستيقنين. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن" تبقى عاطلة" بلا عمل في الوقت الذي يتحشد فيه الخطر. وسيكون المقصد من الهجوم الاستباقي هو استئصال تهديد محدد، وفقاً لإستراتيجية الأمن.

والتحليل مطلوب. أولاً، هل الغاية وهي "تخليص العالم من الشر" موجهة إلى الشر الإرهابي أو إلى كل الشر؟ وحتى لو كانت تعني الشر الإرهابي فقط، فما يزال هناك تمييز مهم بين الشر

الإرهابي الموجه إلى الولايات المتحدة وبين الإرهاب في الشيشان، وفي الفلبين، وفي فلسطين – الموجه إلى الآخرين. هل هو الأول أم كلاهما؟ وإذا كانت الغاية هي التخلص من كل الشر في العالم، فسوف نعاني قرناً مشغولاً، وربما كان قرناً مليئاً بالأحداث بصورة لافتة للأنظار. إن الارتباك الأخلاقي حول استهداف المدنيين كان ملحوظاً من قبل. وبافتراض أن الرئيس بوش يعني أن استهداف المدنيين للبدء بالحرب، بدل السعي لإنهائها، هو أمر غير مسموح به، فينبغي عندئذ أن يقول ذلك.

ونأتي، بعدئذ، إلى التعبير الغامض "تهديد كاف". ومثلما برهنت العراق من قبل، فإن الكفاية قد تكمن في عين الرائي. فما بدا للولايات المتحدة وللمملكة المتحدة على الأقل، ولم يبد لأوربا القارية وللآخرين، أنه "كاف" تبين أنه ليس كافيا جداً على الإطلاق إذا كنا نعني تهديداً ضدنا كافياً ليتطلب حرباً استباقية. فهو مثل "العمل التوقعي" غامض، ولكن المقصود منه على ما يحتمل أن يكون مرادفاً مخففاً للحرب الاستباقية.

إن خواء الخيار الخطابي في بقاء الولايات المتحدة عاطلة بلا عمل في وجه هجوم إرهابي وشيك الحدوث أو هجوم آخر قد نوقش في مكان آخر. ويكفي الآن أن نلاحظ أنه لا يوجد في أي مكان أي أنصار لخيار رجل القش هذا. وأخيراً، فسوف تُمارس عقيدة بوش الاستباقية وفقاً لإستراتيجية الأمن القومي لاستئصال

تهديدات محددة. ونظراً إلى أن الغزو الاستباقي قد نُفذ لأول مرة في العراق فإن من المشروع أن نسأل، ماذا كان التهديد/ المحدد المقصود الذي كان ينبغي استئصاله؟

وبالنسبة إلى بعضهم، خصوصاً للمساندين بلا تساؤل للغزو الاستباقي وللاحتلال - أي بالنسبة إلى السلوك الإمبراطوري - فسيبدو هذا التدبر التحليلي لعقيدة الاستباق تدبراً شديد التدقيق جداً في أحسن الأحوال وتافهاً في أسوئها. ولكن النسخة الأقسى من هذا التمرين هي بالضبط ما تدور حوله كل "معايير قانون الحرب" إضافة إلى ما يدور حوله التفكير الإستراتيجي الرصين الآخر.

إن القادة الحكماء، خصوصاً الذين يعرضون إستراتيجيات عسكرية جديدة ويتابعون رؤى الإمبراطورية، يجعلون الأمور أبسط، لا أكثر إرباكاً للعالم ولشعبهم هم خاصة.

النقمة والأمن الجديد:

كثيرون من العالم سوف ينقمون علينا ويعارضوننا، وإذا لم يكن ذلك من أجل الحقيقة المبسطة المتصلة بتفوقنا البارز، فسيكون آنئذ من أجل الحقيقة المتصلة بأن الآخرين يرون الولايات المتحدة في الغالب وهي تمارس قوتها بالعجرفة والاستغراق بشؤونها الذاتية وفقاً لما يقوله التقرير" عالم جديد قادم."[4] ولا يمر من دون

ملاحظة في العالم، خصوصاً العالم المعدم فقراً، أن الولايات المتحدة تستهلك ربع طاقة العالم وتنتج ربع تلوث العالم ونفايته. فنحن نرمي يومياً ما يمكن أن يكون ثروات بالنسبة إلى مئات الملايين من الناس. والقول إن هذا سيُصرَف عنه النظر لأن أعداداً غفيرة من الناس تود أن تعيش في الولايات المتحدة معناه أن تغيب الفكرة، فالعديدون لا يروننا أثرياء فقط بل متعجرفين، ومتعسفين أيضا، وأصحاب مصلحة ذاتية تماماً. ونتيجة لذلك، تكون النقمة على سلوك الولايات المتحدة واسعة الانتشار.

دعنا نعد هنا إلى الثورات الأربع التي لخصناها في المنطلق، أي العولمة، أو تحويل التمويل إلى العالمية، والتبادل التجاري، والتجارة، وثورة المعلومات التي حلت محل التصنيع بوصفه قاعدتنا الاقتصادية، وتأكّل سلطة وسيادة الأمة الدولة، خصوصاً بين الدول المصطنعة النشأة، وتحول الحرب وتغير طبيعة النزاع المتمثل بالعصر الجديد للإرهاب. إذا كانت العولمة تفتح فجوة أوسع جداً بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فهي ستزيد الفقر واليأس، وستوسع الصدامات الثقافية، وستزيد النقمة ضدنا زيادة مثيرة. وإذا كانت ثورة المعلومات تزيد أيضاً فجوة رقمية بين المتعلمين للحاسوب ويمتلكون فرصاً مستقبلية وبين الأميين بالحاسوب الذين لا يمتلكون تلك الفرص، فإنها سوف تنفخ في مستنقع اليأس، وهو المستنقع المولد لإرهابيي المستقبل، وأصحاب الفكر

الديني المطلق، والثوريين العدميين. ووفقاً لأحد التحاليل، "يجب علينا أن نتوقع نزاعات سيلجأ فيها الخصوم، بسبب علاقات ثقافية مختلفة عن علاقاتنا، إلى أشكال ومستويات من العنف صادمة لحساسياتنا."[5]

يتطلب هذا العصر الجديد، على الأقل، تعريفاً جديداً للأمن، ويتطلب لتحقيقه صندوقاً للعدة مليئاً بما هو أكثر من الأسلحة. الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين سوف يتطلب أدوات اقتصادية ودبلوماسية، وليس أدوات عسكرية ببساطة وحسب. والتبادل التجاري وبرامج المعونات يجب أن تصير جوهرية لسكان الريف وذات مقياس إنساني أكثر منها متجهة من الأعلى إلى الأسفل وبيروقراطية. وعلى سبيل المثال، وكما ذكرنا آنفاً، فإن برامج القروض الصغيرة والتي توجهت إلى امتلاك البيت، والأرض، والمشاريع التجارية الصغيرة أثبتت بشكل كبير أنها واعدة بشكل هائل في العديد من البلدان في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وأكثر الأمثلة التي يشار إليها في الغالب في الإقراض لسكان الريف هو إقراض مصرف غرامين ("قرية" في بنغلاديش)، وبدأ في العام 1976، ويتخصص في القروض الصغيرة للأفراد وللقرى. وعلى مدى ربع قرن مضى، قدم المصرف أكثر من 83.000 قرض للعاملين في مشاريع تجارية، ولهواتف القرية، ولمنح دراسية لطلاب فقراء. وهو مملوك بنسبة 90 بالمائة من 3 ملايين من الفقراء الريفيين الذين

يخدمهم، وبمثل ذلك، فإن هيرناندو دو سوتو، مؤلف كتاب *سر رأس المال* قد دعا من مدة طويلة وحشد أصحاب المصالح من أجل القروض الصغيرة لخلق حقوق الملكية والتملك بين الفقراء الحضر والريفيين في البيرو[6]. وفي الساحة السياسية، يجب على دبلوماسيتنا أن تأخذ بالحسبان بشكل متزايد المصالح المتوسعة التي نملكها بشكل مشترك مع الناس أصحاب النية الحسنة حول العالم وأن تكون مستندة إلى المبادئ التي يستند إليها دستورنا وأمتنا وهي مبادئ الشرف، والإنسانية، واحترام الاختلاف ويجب عليها أن تستهدف الشعب لا الحكومات وحسب. ونستطيع أن نشرح مبادئنا ومثلنا العليا بأحسن كثيراً مما فعلنا حتى الآن، ولكن يجب علينا عندئذ أيضاً أن نكون مستعدين للعيش في الحياة مخلصين لها وعلى مستواها. والمثل العليا للديمقراطية لا تُسوَّق، بل هي تُعاش.

من بين المصادر الثلاثة التي يطلبها الإرهاب، وهي: المال، والأسلحة، والناس، فإن أكثرها حيوية هو الناس. "حربنا على الإرهاب" يجب أن تهدف حيثما أمكن، إلى تجفيف مستنقع اليأس الموجود في مخيمات اللاجئين، وفي العشش القذرة، وفي القرى المفتقرة في كل أنحاء العالم. وكما يشير الكاتب روبرت كابلان، فبالنسبة إلى ملايين الشباب الذين يعيشون في مثل هذه الأحوال، تكون حياة الثكنات ومعسكرات تدريب الإرهابيين خطوة إلى الأعلى. وعلى الرغم من أن أول مهاجمين انتحاريين لم

يأتوا من مخيمات اللاجئين، فإن من المتوقع المحتمل حدوثه أن الموجة التالية ستكون منهم.

الإصلاح العسكري:

يبقى المكّون العسكري بالضرورة في مركز الأمن القومي. وقلة هم الذين يرتابون في أن المتطلبات المشروعة من أجل استخدام القوة في دفاعنا سوف تستمر في الارتفاع على الرغم من جهودنا الممتازة التي نبذلها من أجل استبدال الفرص والديمقراطية بالبؤس واليأس. ولكن على القوات العسكرية للقرن الحادي والعشرين أن تبدو مختلفة وأن تعمل بشكل مختلف اختلافاً كبيراً عن عملها في القرن العشرين. وسنحتاج إلى خمسة أنواع منفصلة من القدرات العسكرية على الأقل: القدرات النووية، وهي حتماً أصغر مما كانت عليه في أثناء الحرب الباردة، وهي لردع الأعداء عن القيام بهجوم إستراتيجي، وقدرات أمن أرض الوطن، وهي قدرات تقليدية كافية لكسب حروب كبيرة، وقدرات على تسيير حملات قابلة للانتشار السريع وقدرات على التدخل، وقدرات إغاثة إنسانية وشرطية.[7] وعلى نحو متناقض، فإن مؤسستنا العسكرية ستصير تقانية أكثر فأكثر، ولكنها سوف تكون أيضاً أكثر اعتماداً على المهارة والأداء الإنسانيين. ومن الناحية التقانية سوف تتوسع قواتنا العسكرية إلى الفضاء. ولكن ذلك المكّون يجب أن يكون

دفاعياً، وليس تعرضياً. وستكون غلطة ذات حجم هائل أن يشجع أو يسمح بإدخال الأسلحة إلى الفضاء، دع جانباً أخذ زمام القيادة في الإقدام على ذلك.

وستبدو القوات العسكرية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين مختلفة، حرفياً، ولكنها أيضاً ستكون منظمة تنظيماً مختلفاً. وسوف تحل، بشكل متزايد، وحدات من حجم اللواء، والفوج محل الفرق التقليدية الضخمة من حيث الأهمية. وستكون مميزاتها وقيمها هي السرعة، والدقة، والاستخبارات. لماذا تنسف كل شيء في الوقت الذي تستطيع فيه أن تنسف شيئاً واحداً وتحصل مع ذلك على العمل منجزاً؟ وسوف تقوم صنوف الخدمات المختلفة بتدريب مشترك مختلط أكثر من ذي قبل، وستكون قيادتهم، وسيطرتهم، واتصالاتهم، وحاسوبهم، وأنظمة استخباراتهم أكثر اندماجاً وتكاملاً عبر حدود صنوف الخدمات. وستُعطى أهمية أكبر لتوقع الأزمات قبل أن تقع، وسوف تقدم ترتيبات الأمن التعاوني حقوق إنشاء قواعد، وحقوق الوضع المسبق للتجهيزات، وحقوق الطيران فوق أراضي الآخرين قبل أن يثور النزاع، لا بعده. وربما كان أهم ذلك كله، هو أن القوات الخاصة مثل قوة دلتا، وقوات النخبة، وعجول البحر، سوف يتدربون ويعملون معاً باشتراك أكبر بل يمكن أن يصيروا في نهاية الأمر فرعاً رسمياً خامساً من صنوف الخدمة.

ومن ناحية التجهيزات، فإن كلا القوتين البحرية والجوية تحتاج إلى مزيد من قابلية الحركة الإستراتيجية، والنقل الجوي والبحري لتحريك الوحدات والتجهيزات بسرعة ثم إعادة تزويدها. والجيش والمارينز يحتاجان إلى دروع أقل ثقلاً لاشتباكات ميدان المعركة التقليدي وإلى دروع أخف، وأسرع، وأمرن من أجل الحرب في المناطق الحضرية، وكلاهما يستطيع استبدال الطيران دون طيار بالعديد من طائرات الهليكوبتر المعرضة لخطر الصواريخ المحمولة على الكتف التي تطلق من السطح إلى الجو.

وإضافة إلى قابلية الحركة البحرية، يجب على أسطول البحرية أن يحوِّل بعض الغواصات القاذفة للصواريخ الباليستية إلى قاذفات صواريخ كروز. ونظراً إلى أن البقاء في القواعد الأرضية الثابتة صار أصعب استدامة في المناطق المضطربة التي قد يكون الوجود العسكري فيها مطلوباً بشكل مشروع، فسوف يعطى وزناً أكبر وأهمية أكبر للقواعد قبالة الشواطئ المتمثلة بقوات مهام تقودها حاملة. بل ستصير القدرة على الحركة، والمرونة، والقابلية للاستدامة مع مرور الوقت هي الميزات البحرية التي تزداد أهمية أكثر فأكثر. وإن القوات المنشورة على نطاق واسع، والمتركزة على الأرض، والمنتشرة في الأمام هي في حالة تضاؤل، والقوات ذات النطاق الصغير محدودة في القدرة، ولذلك فهي عرضة للخطر، وهي في الغالب تُستبقى لبيان الدعم السياسي. وتستطيع الأساطيل

البحرية أن ترحل بسرعة، ولكن، وهو أمر مفتوح للنقاش، تستطيع أن تفعل مثل ذلك الجيوش المتمركزة على أرض محوطة صغيرة موجودة على الشاطئ أو قربه.

وزيادة على ما تقدم، فإن القوات العسكرية في القرن الحادي والعشرين سوف تشتمل على مزيد من الذخائر الموجهة بدقة. ففي حرب الخليج الأولى في العام 1991، كانت نسبة 10 بالمائة من الذخائر دقيقة التوجيه، وحتى هذه النسبة لم تكن دقيقة دقة ثابتة مثلما قادونا إلى الاعتقاد. وفي حرب أفغانستان، في العام 2002 كانت نسبة 90 بالمائة من ذخائرنا دقيقة التوجيه. ولكن تلك الزيادة الدراماتيكية في دقة التوجيه لم تمنعنا من قصف الأهداف الخطأ. الدقة لا تكون أصلاً ثابتاً إلا إذا كان العامل الإنساني والاستخبارات الصحيحة مسيطرين فقط.

نحن في الحقيقة، مثلما أكد بعضهم، في "ثورة الشؤون العسكرية" مدفوعة إلى حد بعيد بالتقانة ولكنها تعتمد على الاستخبارات التي يجمعها ويحللها البشر. وقواتنا المقاتلة موجهة بشكل متزايد بواسطة ومن خلال نسيج معقد من المعلومات المحوسبة والقيادة المحوسبة، والسيطرة المحوسبة، وشبكات اتصالات كلها متداخلة النسيج ومترابطة. حرب الخليج الأولى كانت موجهة من قيادة بديلة مؤقتة في المملكة العربية السعودية. بعد عقد من الزمان تستمر حرب الأفغان موجهة من القيادة

المركزية في فلوريدا. لقد تبنينا مركبات جوية غير مأهولة ومركبات جوية مقاتلة غير مأهولة بأسرع ما نستطيع إنتاجها. ويستطيع القائد الأعلى في البيت الأبيض الآن أن يراقب صوراً في الزمن الحقيقي من هذه المركبات في منطقة القتال.

ولكن التقانة العلمية يمكن أن تكون عرضة للخطر للغاية ومعتمدة للغاية على العامل الإنساني في الوقت نفسه. وشبكات الاتصالات الغربية في وزارة الدفاع (البنتاغون) معرضة للخطر من "متسللين (هاكرز) في الحادية والعشرين من أعمارهم". والذخائر دقيقة التوجيه المحمولة على ظهر طائرات بي – 52 التي تطير من دييغو غارسيا أو المقاتلات – القاذفات التي تنطلق من حاملات الطائرات في المحيط الهندي كانت كلها تتوجه من قبل أفراد قوات دلتا الذين يلبسون ملابس مدنية ويركبون بغالاً عبر هضاب أفغانستان. وعلى الرغم من أنظمة تهديفنا المعقدة المتقدمة، فإن حفلة القران قد أزيلت بسبب إخفاق الاستخبارات البشرية.

وبشكل متناقض، مرة أخرى، فإن القوة الكبيرة ذات التفوق التقاني الأكثر في التاريخ الإنساني تعتمد الآن على الإبداع الإنساني أكثر من أي وقت مضى. وإذا أخفقت الاستخبارات، مثلما أخفقت في الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، فإن كل التقانة في العالم لن تستطيع أن تنقذنا. فمعرفة متى؟ وأين؟ وكيف يعتزم الإرهابيون أن يضربوا؟ وماذا

يعتزمون أن يستخدموا ليفعلوا ذلك؟ كله تقريباً يعتمد على جمع الإنسان للاستخبارات. وطرق المراقبة الإليكترونية، والتوابع الاصطناعية الاستخباراتية فوق الرؤوس، واعتراض الاتصالات البعيدة، واستراق السمع على الهواتف، وربط الهواتف بالمراقبة للحصول على معلومات، والمتابعة كلها لا تستطيع أن تحل محل العامل الإنساني.

في عصر الإرهاب و"الحرب – الجريمة"، سنستمر في الحاجة إلى قوات حملة عسكرية لعمليات في الخارج عندما تثور النزاعات الكبيرة. ولكن هذه القوات يجب أن تكون أخف وأسرع من القوات الأرضية المدرعة تدريعاً ثقيلاً، والتي كانت في الغالب معيقة في الماضي. إن الوصول إلى النزاع بسرعة هو الآن أهم في الغالب من الوصول إلى هناك في حجم ضخم. إن منصات الأسلحة التقليدية في ما بعد الحرب الباردة والمفرطة في التقدم والتعقيد – مثل السفن، والطائرات، والمدرعات - سيتوجب أن تكون مختلفة. وعلى الرغم من ثروتنا الهائلة، لم نبق قادرين على أن ندمج التقانة إلى هذا الحد القريب مع المنصات بحيث يجب استبدال المنصة عندما تتغير التقانة – مثلما تتغير بسرعة البرق. لا نستطيع أن نقدم سفنا، وطائرات، ودبابات تصير متقادمة في العام نفسه الذي تدخل فيه للخدمة، إذا لم يكن ذلك قبل دخولها للخدمة. والمنصات – مرة ثانية، السفن، والطائرات، والدبابات – يجب أن

تبنى من أجل أن تكون قابلة للتحمل والبقاء حياة طويلة. والأسلحة وأجهزة الاستشعار التي نضعها عليها يجب أن تكون "موصولة بالقابس" أي قابلة للإزالة عندما تصير التقانة الجديدة متوافرة.

والمثالان الموضِّحان اللذان يستحقان التقدير هما القاذفة بي – 52 وحاملة الطائرات. إن القاذفة بي – 52، وهي الآن في العقد السادس من عمرها، ما تزال تؤدي عملها – حتى على الرغم من أنها أكبر عمراً من *آباء* الطيارين الذين يطيرون بها. ونحن نحتفظ أيضاً بحاملات الطائرات في الخدمة لمدة أكثر من نصف قرن. هذه المنصات نادراً ما تتغير. ولكن أجهزة الاستشعار التقانية والأسلحة تتغير في هذه الأيام بين عشية وضحاها تقريباً. ومع ذلك، فالإبداع الإنساني سوف يستمر في التفوق على التقانة. فقوة دلتا، كما ذكرنا، استخدمت نظام نقل عمره 3000 سنة، وهو البغل، لتوجه تقانة القرن الحادي والعشرين.

وجذور محاولات وزارة الدفاع المتأخرة عن وقتها وغير المتساوية لتقوم بالانتقال من أسلحة القرن العشرين وحربه للإعداد من أجل ما دعاه بعضهم "الجيل الرابع من الحرب" من القرن الحادي والعشرين تعود تلك الجذور إلى حركة الإصلاح العسكري في أواخر السبعينيات من 1970. وحتى آنئذ، كان المصلحون يدعون إلى تماسك الوحدة ومبادرة الضباط، وعقيدة المناورة والتكتيك،

وإلى أسلحة أخف، وأسرع، وأكثر قابلية للاستنساخ. وبدون انتباه لسياسات الناس الجدد وإلى الإستراتيجية المجددة، والتكتيك، والعقيدة، فإن إلغاء الأسلحة من مثل قطعة مدفعية الكروسيدر لن تؤدي بنفسها إلى تحويل القوات العسكرية تحويلاً كافياً لنوع جديد من النزاع.

القدرة العسكرية والسيادة الشعبية العامة:

إن مساندة الشعب الأمريكي حاسمة لأي مهمة عسكرية، وكلما كان يحتمل أن يستغرق الاشتباك العسكري وقتاً أطول تصير المساندة الشعبية أكثر حسماً. وبناء على ذلك، يجب أن يعرف الشعب، بأقرب ما يمكن إلى الدقة، التكاليف المقدرة لالتزاماتنا. ويجب أن يعرفوا من هم الأعضاء المهمون في المجتمع الدولي الذين يساندوننا علناً، بمن فيهم الذين سيقومون بتقديم مصادر عسكرية. وأهم من هذا كله، يجب أن يُعطى الشعب أصرح تقديرات متوفرة عن الإصابات لكلا الطرفين. لم نُخبَر بشيء من هذه الأمور عندما غزونا العراق. لقد تكبدنا 58.000 من أرواح الأمريكيين في فيتنام لنتعلم الدرس وهو أن الشعب الأمريكي لا يجوز أن يُضلل، أو يُكذَب عليه، أو يُعامل وكأنه عاجز عن فهم التكاليف والمدة التي تستغرقها الاشتباكات العسكرية.

وأي إستراتيجية كبرى، وكذلك فرعها، إستراتيجية الأمن القومي، يجب أن تقر أن القوات الأمريكية العسكرية لا تخص الرئيس، وبموجب دستورنا فإن القوات العسكرية تخص الشعب الأمريكي الذي انتخب رئيساً ليتولى قيادته. إن المساندة الشعبية لندب قواتنا العسكرية للقتال هي مساندة حاسمة من أجل نجاح القوات. ولا يمكن لتلك المساندة أن تمنح في الظلام ومن دون تقدير صريح من القائد الأعلى بخصوص التكاليف المحتملة في الأرواح وفي الثروة القومية.

والإستراتيجية السليمة تتطلب أن لا يتم الاضطلاع بالاشتباكات العسكرية إلا بعد أن تكون الأمة متأهبة لعواقب تلك الاشتباكات فقط. ومثل هذا لم يفعل في الحرب على العراق. لم تكن الولايات المتحدة متأهبة لما اعتقد وزير الدفاع، من بين آخرين غيره، أنه سيكون هناك في الواقع هجمات إرهابية انتقامية لا مناص منها على الولايات المتحدة بسبب غزونا لبلد إسلامي. وقالت قوة مهام لمجلس العلاقات الأجنبية في تقرير لها إننا كنا غير مستعدين بشكل مفجع للهجمات الإرهابية المستقبلية، وما نزال عرضة للخطر منها. "بعد عام مضى على 11 أيلول/سبتمبر 2001، تبقى أمريكا غير مستعدة على نحو خطر لمنع هجوم إرهابي كارثيٍّ على تراب الولايات المتحدة وللرد على مثل هذا الهجوم"[8]. إن من غير التبصر الحكيم إلى أقصى حد أن نشن هجوما

استباقياً على أمة تقع في منطقة تجيش بالقوى المعادية الانتحارية في الوقت الذي ما نزال فيه عرضة لخطر الرد الانتقامي من أفراد شعبها.

من هذه المناقشة، نستطيع أن نستخرج الخطوط الرئيسة لهيكل الأمن القومي ولمجموعة من الإستراتيجيات، والتكتيكات، والعقائد الضرورية لحمايتنا في عصر الثورات المتعددة. ويجب علينا أن نفهم الطبيعة المتغيرة للنزاع وطبيعة الأمن المتغيرة في الوقت نفسه. ويجب علينا كذلك أن نقدر طبيعة التهديدات ونرد على أسباب هذه التهديدات ليس بالوسائل العسكرية وحسب بل بالخيال الاقتصادي والدبلوماسي أيضاً لنخفض اليأس الذي يوقد الإرهاب. والوسائل العسكرية التي نستخدمها عندما يكون ضرورياً ستظهر مختلفة اختلافاً دراماتيكياً عن الوسائل التي استخدمت في العصر الحديث للحرب الباردة. إن أصولنا العسكرية الثابتة يجب أن ترسمل على تفوقنا التقاني ولكن عليها أن تعترف باعتمادها المتزايد على التوجيه الإنساني الماهر. ويجب على أمن أرض الوطن أن يحقق توازناً بين الأمن وبين الحرية من خلال الاعتراف المستمر بتراثنا الدستوري الخاص بنا وبالتفويض الذي يقدمه تراثنا للاعتماد على المواطنين وعلى المواطنين الجنود المخلصين للفضيلة المدنية وللواجب المدني.

الفصل السابع

من نحن ؟

إغراءات الإمبراطورية



من نحن؟

إغراءات الإمبراطورية

إن الولايات المتحدة سوف تضحي بشخصيتها بوصفها جمهورية إذا كانت تطمح إلى دور الإمبراطورية، حتى ولو كانت إمبراطورية محمودة وليبرالية. وقد لاحظت مجموعة من الأمريكيين (وربما كان ذلك بتعجل منهم)، "أنها لحظة نادرة وفرصة خاصة في التاريخ ألا تسعى القوة الكوكبية المهيمنة المعترف بها إلى حيازة الأرض ولا إلى الإمبراطورية السياسية [1]." من أجل أسباب عديدة تكون هذه القضية مركزية بالنسبة إلى شخصية أمريكا المميزة: المصادر المطلوبة لإدامة الإمبراطورية، والتحول السياسي المطلوب في الولايات المتحدة، والتغيير الذي تطلبه الإمبراطورية في القيم الثقافية.

ومع أن أمريكا ثرية، وهي في الحقيقة ثرية وفق أي مقياس تاريخي، فإنها مع ذلك لا تمتلك، ولا تستطيع أن تنتج، ما يكفي من الثروة لتحتاط لأمن مواطنيها، وتقدم الفرص لأجيال المستقبل من السكان ذوي دخل الطبقة الوسطى والدنيا، وأن تدفع للرعاية الصحية المستقبلية ولبرامج التقاعد، وللإبقاء على جيوش محتلة

وإدارات مدنية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى مضطربة فيها مصالح مفترضة، وتستثمر في البحث والتجديد التقانيين، وتوازن ميزانياتها. لقد انهارت الإمبراطورية البريطانية أخيراً في الخمسينيات من 1950 لأنها أفلست نفسها والولايات المتحدة كانت غير راغبة في أن تقرضها المال وتدفع تكاليف إدامة سيادتها الممتدة.

ومن الناحية السياسية، فحتى أشد الدعاة حماسة للإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية ما يزال عليهم حتى الآن أن يحددوا أين ينبغي وأين لا ينبغي لنا أن نفرض إرادتنا وقيمنا الثقافية. وعلى الرغم من أنهم لن يقولوا ذلك علناً وبأمانة، فإن الشرق الأوسط الكبير، الذي يضم الكثير من العالم العربي، يبدو أنه هو الهدف الإمبراطوري الرئيسي وهو الغاية المتغياة. وتحديد مقاصدنا طويلة الأمد بالضبط – سواء الأهمية الاقتصادية لاحتياطيات الزيت أو الأهمية السياسية لإقرار إسرائيل وفلسطين - هو ما ينبغي حتى الآن أن يقال لنا بصراحة. وأسطورة قمع الإرهاب لن تتماسك إلا إلى أن يستثير احتلالنا العسكري المتطاول لأجزاء من المنطقة الهجمات الإرهابية على أمريكا وهو ما سيثيره بالتأكيد.

والسؤال يعود مراراً وتكراراً: إلى أي مدى تذهب إمبراطوريتنا؟ وأين ستنتهي كلها؟ لنفترض، على سبيل المثال، أن الاضطراب في المكسيك أنتج تدفقات من المهاجرين غير الشرعيين

واللاجئين إلى كاليفورنيا وتكساس، وأدى إلى احتكاك حدود، وصدامات بين الفئات المكسيكية الراديكالية المنشقة ودوريات الحدود الأمريكية. ولنفترض، أيضاً، إن هذا الجيشان يهدد صادرات الزيت المكسيكية إلى الولايات المتحدة. سيكون هناك بالتأكيد ''مصالح'' أمريكية في إخماد العنف، وتخفيض الهجرة، وإعادة تدفق الزيت. ومن ناحية إمدادات الزيت (هي هنا مرة أخرى) فإن الأمر نفسه سيصدق على فنزويلا. ولكن ماذا عن بقية الأمم اللاتينية الأخرى؟ هل ستعرض الولايات المتحدة قدرتها الإمبراطورية المحمودة لردع موجة من الحكومات التسلطية القمعية في الأرجنتين أو البرازيل أو تشيلي؟.

ثم هناك إفريقيا لننظر في أمرها. وبالتأكيد فإن نظام حكم راديكالي أصولي في القاهرة سوف يهدد مخططاتنا في الشرق الأوسط. وحكومة مبارك التي ندفع لها بسخاء لتتصرف ولتصون النظام الداخلي، لن تدوم إلى الأبد. وليبيا بعد القذافي التي سيدخل زيتها ثانية إلى الأسواق العالمية عن قريب، تستطيع أن تتحرك في أي عدد من الاتجاهات. ثم هناك احتياطات الزيت المتوسعة التي يجري اكتشافها في إفريقيا الغربية. فكيف ستتولى الإمبراطورية الأمريكية الجديدة تأسيس وإدامة حكومات محمودة وصديقة في نصف اثني عشرية أو ما يقاربها من البلدان لتضمن توفر ذلك الزيت؟ وبعد أن نوظف استثمارات ضخمة من شركات الزيت الأمريكية في

منشآت الإنتاج والنقل في غرب إفريقيا، لا يمكن التسامح مع المذابح القبلية، التي تهدد هذه الاستثمارات، على غرار ما جرى في رواند.

وفي المقابل في آسيا فإن الاستيلاء على السلطة في أمة كبيرة مثل إندونيسيا، وسكانها 800 مليون نسمة*، سوف يهدد السلام والاستقرار في منطقة شاسعة، وهذا إذا لم نقل أيضا إنه يهدد نقاط الاختناق البحرية الإستراتيجية مثل مضيق ملقا. وفي شبه القارة الهندية، فإن مصير باكستان، وهي أقل استقراراً وأمناً مما نفترض وجوده، يدعو المصلحة الأمريكية الإمبراطورية. فباكستان في أيدي ابن لادن جديد ناشئ، وبوجود سلاح نووي تحت تصرفه، سوف يقع تحت إغراء شديد جداً ليحشد حماسة الجماعات الدينية القومية والأصولية خلف استرداد كشمير وجامو وتسوية أحقاد قديمة العهد مع الهند العلمانية. والإمبراطورية الأمريكية لا تستطيع أن تسمح لهذا أن يحدث.

كل هذا وأكثر، من دون أن نذكر المستقبل المقلق للمملكة العربية السعودية، والقُرَح نصف المرئية مثل تايوان والصين، وحالة الحرب الفنية بين روسيا واليابان على جزر كيريل (أو الأراضي الشمالية)، هذا كله يجعل العالم مكاناً مثيراً للاهتمام والتحدي للإمبراطورية الأمريكية المفترضة.

---

* هكذا في الأصل، وعدد سكان أندونيسيا في حدود 200 مليون (مترجم).

لا يكفي أن نقول إن الولايات المتحدة سوف تمارس تأثيرها المحمود والليبرالي حيث يكون لها "مصالح." فهي تمتلك مصالح في كل هذه الأماكن، وزيادة عليها. وفي معظم هذه الأماكن المهمة من حيث المصلحة والأهمية، إن لم يكن فيها كلها، السياسة معقدة، والاقتصادات مضطربة، والاتجاهات الإثنية والثقافية يتراكم بعضها فوق بعض. وممارسة أمريكا للتأثير الإمبراطوري سوف تتطلب في كل الحالات تقريباً بعض التدخل العسكري على الأقل والاحتلال والإدارة المدنية طويلة الأمد على نطاق مقارب لانغماسنا في العراق. فإذا تطلبت أمتان فقط أو ثلاث من هذه الأمم أو المناطق إشرافاً أمريكياً، فإن حجم قواتنا المسلحة وحضورنا العسكري وتكاليف الاحتلال والإدارة سيكون مذهلاً، كما تبرهن على ذلك التجربة العراقية.

وكما تبرهن العجوزات الفيدرالية الحالية، فإن هذه التكاليف سوف تدفع على حساب التعليم لأطفالنا، والرعاية لمسنّينا، وعلى حساب الاستثمار في التجديد. وسوف تستلزم تكاليف سياسية واجتماعية أخرى. ومرة أخرى، فإن الانتشار العسكري الأجنبي الممتد كما هو موضح في أفغانستان والعراق، سوف يثني المتطوعين عن معاودة التجنيد وعن الخيارات باتجاه المسارات الوظيفية العسكرية، وهذا، لذلك، يستدعي اللجوء إلى بديل التجنيد الإلزامي. كم عدد الشباب الأمريكيين المهتمين

اهتماماً كافياً بالإمبراطورية الأمريكية ليقطعوا تعليمهم، ووظيفتهم، وحياتهم الأسرية ليخدموها؟ من المؤكد أن المسارات الوظيفية سوف تتيح الفرص في هيئة دبلوماسية موسعة توسعاً دراماتيكياً (الإدارة الاستعمارية؟). ولكن هذه الوظائف ستصير أقل جاذبية نظراً إلى أن القيادة الاستعمارية الأمريكية في الكاميرون، وفي كراتشي، وفي بغداد تتحول إلى أماكن محوطة بالجدران، والسكان المحليون يأخذون على عاتقهم أن يحلوا قهوة الصباح بسم الإستركنين. ومع هذا لم نذكر تلك السيارات القنابل الكريهة الموضوعة عند بوابات السفارة.

لتحقيق طموحات إمبراطورية سوف يتطلب الموضوع تغييرات في الثقافة السياسية الأمريكية ويتطلب، لذلك، قيادة سياسية من قياس كاف لتشرح لماذا يجب تغيير قيم أمريكا ومقاصدها؟! وإذا كان الانتقال من الحرب على الإرهاب إلى ''تغيير نظام الحكم'' في بغداد غزواً بعيداً جداً تقريباً، فما الذي سيكون مطلوباً لإقناع الأمريكيين أن الأمن من الإرهابيين يقتضي حروب استباق انتقائية، وقائية، ثم بعدئذ احتلالات عسكرية طويلة الأمد، ثم إمبراطورية دائمة مترامية الأطراف؟ إنه لمن المضحك تقريباً أن نقترح، مثلما فعل بعضهم بوجه جامد بلا تأثر، أن أمريكا كانت إمبراطورية منذ أن عبر دانيل بون إلى أبّلاشيا. يجب على أمريكا أن ''تتوصل إلى تفاهم مع الحقيقة،'' حسب ما يشير به نيال

فيرغسون، وهي ''أن تلك الجمهورية منذ بدئها تماماً تقريباً، بدأت تتصرف مثل إمبراطورية بريطانية أخرى.''[2] وهي ملاحظة طريفة ربما لم تكن متوافرة إلا لغير الأمريكي فقط.

نحتاج إلى خيال جامح لنفترض أن رئيساً أمريكياً يعلن إعلاناً صريحاً إما أننا كنا إمبراطورية من قبل ويجب أن نعترف بذلك أو أننا لا نملك أي خيار غير أن نختار أن نصير إمبراطورية جديدة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات، والتزامات، وواجبات. وتزداد هذه الورطة المحيرة سطوعاً بالملاحظات الكشافة لأحد الدعاة لنظرية الإمبراطورية الأمريكية وهو يقول: ''أنا لا أدعو فعلياً إلى تصريح يعلن [أن أمريكا إمبراطورية]. فإن هذا سوف يروع الناخبين الأمريكيين كثيراً وهم الذين يستمرون في نعيم التوهم أن الالتزامات العسكرية الضخمة لبلدهم فيما وراء البحار، ومشاركاتهم الاقتصادية، وتدخلاتهم العسكرية النظامية هي، في طريقة غريبة ما، أفعال من غير إمبراطورية."[3]

ذلك الكاتب مصيب حول الترويع، ومخطئ حول التوهم. فالولايات المتحدة لا تتولى في أي واحد من انتشاراتها العسكرية الحالية، باستثناء أفغانستان والعراق، ولا تتولى في أي واحدة من مشاركاتها الاقتصادية، الإدارة المدنية، أو إدارة العدلية القضائية، أو فرض قواعد الملكية، أو إجازة الهياكل السياسية أو هيكلة المؤسسات المالية. وفي الحقيقة، في أماكن مثل

الصومال وهايتي ووجهنا بالنقد لأننا غادرنا قبل أن نفعل هذه الأمور.وشتان ما بين تمركز قوات بناء على طلب حكومة مضيفة لمساندة الجيوش الوطنية وبين تولي إدارة بلد وفق إرادتنا ومخططاتنا الخاصة فالبون شاسع بينهما.

الخوف من ترويع مواطني الولايات المتحدة أمر سليم. فترويج إمبراطورية استعمارية أمريكية علناً والدعوة إلى توسيعها ليس هو الطريق المحسوب لتحقيق النجاح السياسي والقبول الشعبي الواسع الانتشار. ويمكن لهذا أن يكون هدف الرئيس بوش في العراق أو لا يكون، ولكنه بالتأكيد لم يجرؤ على استخدام بلاغة الإمبراطورية. وهذه هي النقطة الشاهد. هل حقاً مقصد دعاة الإمبراطورية، المفترض أو المقترح، أن يحققوا هذا الهدف الكبير في السر، لنشر قوات أمريكا العسكرية ومجسات الاستشعار السياسية من دون إعلام الشعب الأمريكي عما هم منهمكون فيه؟

مثل هذا الاقتراح مذهل في جسارته. بل هو أكثر إذهالاً في ما يكشف عنه من موقف الإمبراطوريين الجدد نحو الشعب الأمريكي. "الاحتقار" كلمة خفيفة جداً، وحتى كلمة "الازدراء" أخف أيضاً. إن موضوع حماية الشعب الأمريكي من معرفة الحقيقة بشأن النشاطات الإمبراطورية لحكومته وطموحاتها يتفشى في كل أدبيات الإمبراطوريين الجدد. أحد الكتاب يدعو

إلى ''التفوق بالخلسة''، والاعتراف أن الولايات المتحدة ''تمتلك إمبراطورية كوكبية.''من قبل، ويجب عليها أن تديرها ''في الظلال وخلف أبواب موصدة.''[4] والخلسة المطلوبة لهذا التحول الأمريكي التاريخي ليست لبقية العالم، الذي سيحس بالتأكيد بالآثار القاسية لمشروع أمريكا الظلالي، ولكنه للشعب الأمريكي، لئلا يستيقظ أفراده يوماً ما ليفكروا بالضبط متى فقدوا الجمهورية التي تعلموا أن يحيّوها والتي كانت لهم فوقها السيادة نظرياً على الأقل؟

هناك عالم من الاختلاف بين قوة تاريخية مثل الولايات المتحدة تستخدم قدرتها وتأثيرها لتنظيم المجتمع الدولي لتوفير الأمن، وتوسيع الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، من جهة، وبين الولايات المتحدة التي تستخدم قدرتها العسكرية لإطاحة حكومات، ولفرض إدارتها الاستعمارية، ولتحتل بلاداً أجنبية لسنوات عديدة، من جهة أخرى. في الحالة الأولى الولايات المتحدة لا تسعى إلى فرض السيطرة ولا الإرادة، إنها تنظم موارد الآخرين، تمارس تأثيراً محمودا، تقود بدلاً من أن تملي، ويحفزها إلى ذلك الخير المشترك والمصلحة المشتركة. إن الولايات المتحدة محكومة بمبادئها الدستورية الخاصة وتبقى صادقة مع تراثها الجمهوري. في الحالة الثانية تقدم الولايات المتحدة مصالحها الخاصة على رأس الحربة، وأحياناً سراً وخفية،

وتحكم بلاداً مباشرة من خلال حكام أو إداريين استعماريين أو تحكم بشكل غير مباشر من خلال حكومات صورية مختارة، وتدفع تكاليفها حيث يمكن من خلال بيع مصادر محلية، ووجودها أو احتلالها طويل الأمد مطلوب لترسيخ النظام الذي تسعى إلى فرضه.

في الحالة الأخيرة تكون مشكلة الانتقائية مشكلة حقيقية. ويمكن أن تسمى مشكلة كوريا الشمالية أو مشكلة إيران. فإذا كان الغزو الاستباقي والاحتلال، كما حاججت الإدارة بخصوص العراق، مطلوبين من أجل استئصال التهديدات الموجهة إلى أمننا، فإن المدخل نفسه عندئذ يجب أن يستخدم في كوريا الشمالية وفي إيران [من بين أماكن أخرى فيها مشكلات]، اللتين تمثلان تهديدين مساويين أو أكبر. فإذا أخذنا هذا التناقض بالحسبان، فإن واحداً من أمرين يجب أن يكون صحيحاً. إما أن استئصال التهديد لم يكن هو السبب الحقيقي لاحتلال العراق، أو أننا سنمارس خيار الإمبراطورية فقط في تلك الأماكن التي يكون فيها مريحاً لنا نسبياً وسهلاً أن نفعل ذلك. وليس مستحيلاً أن يكون كلا الأمرين صحيحاً.

وبالاستدلال، إذن (نظراً، مرة أخرى، إلى أن ما من شيء من هذا تجري المحاورة عليه في مجلس الشيوخ أو مناقشته علانية وصراحة مع الشعب الأمريكي) فإن الإمبراطورية الأمريكية

المفترضة سوف تمتلك هذه الخصائص: الأمم التي تمثل لون التهديد الذي يمكن قهره بسهولة نسبية سوف تستهدف، ويُؤمّل أن يكون بالإمكان فرض حكومات صديقة بسرعة، ولكن الاحتلال الطويل الأمد والإدارة يبقيان خياراً، ووجود مصدر قيِّم مثل الزيت سيكون عاملاً مهماً وربما مقرراً، وفرصة تكييف سلوك الأمم الأخرى في المنطقة لمصلحتنا سوف تكون ذات وزن ثقيل الأهمية، وإذا كان استخدام القدرة العسكرية مكلفاً جداً، فيمكن توظيف قوة الأداة الاقتصادية، أو استخدام الضغط السياسي، وأخيراً، كلما قلت مناقشة هذه الإستراتيجية في الولايات المتحدة كان أفضل. ولا ينبغي إشراك الشعب الأمريكي في ذلك لأنه قد يصاب بالذعر.

وهذه النقطة الأخيرة حقيقية، وليست تهكمية أو جدلية. والسبب الذي من أجله يمكن للمواطنين ولدافعي الضرائب أن يصابوا بالذعر إذا عرضت إستراتيجية الإمبراطورية بصراحة وبأمانة، سبب بسيط: إنه ليس من نحن؟ إنه مضاد لمبادئنا ومعتقداتنا.

ومن دون أن يتزحزحوا عن المبدأ بالحوارات إلى حد بعيد، يوظف إستراتيجيو الإمبراطورية الإبهام بحجة أن الشعب الأمريكي مشوش الفكر، من خلال خداع الذات المتلبس بالمثالية بشأن طبيعتنا الحقيقية، وهو عديم الصبر في الصراعات الأجنبية

المتطاولة. كلا التصورين كذب صراح. الأمريكيون واضحون بالفطرة بشأن ثقافتهم السياسية وقيمهم. ونحن نستطيع، كما استبان ذلك من خلال خمس سنوات من الحرب العالمية الثانية ومن خلال خمسة وأربعين سنة من الحرب الباردة، أن نحتمل الشدة الطويلة، ولكن إذا أخبرنا فقط بالحقيقة، وإذا كانت الحقيقة منسجمة فقط مع مبادئنا الأساسية.

هناك دائماً إمكانية أن يكون الشعب الأمريكي الآن مستعداً لأن يصير شعباً من الإمبراطوريين والمستعمرين، وذلك خوفاً من الإرهاب، ورغبة في زيت رخيص، أو مجرد عجرفة القوة المحض. وعلى كل حال، لا ينبغي لإستراتيجيي الإمبراطورية أن يركنوا إلى هذا التحول في الشخصية، خصوصاً عندما تصبح تكاليف الإمبراطورية مستحقة للدفع. جيوش وأساطيل أضخم، وغزوات أكثر، وخسارة منهجية للقوات أمام الفئات المعادية من حرب العصابات، وضرائب أعلى، وعجوزات أضخم - وكلها لها آثار جدية بوضوح. بل إن أكثر التغيرات جدية ستكون هي التغيرات الجوهرية المتشكلة داخل مجتمعنا نحن: فقدان أي إحساس بالمثالية، وتأكّل احترام الذات القومية، والغضب من الخداع المنهجي الذي قامت به حكومتنا، والاغتراب عن المجتمع الكوكبي، وفقدان السيادة الشعبية، والإخلاص للخير المشترك، والتضحية بأي فكرة عن النبل.

والإمبراطورية وتكاليفها هي الأثمان التي ندفعها من أجل الأمن، كما يقول إستراتيجيو الإمبراطورية. وهذه الحجة قد تحمل بعض القابلية للإقناع لو أن الإمبراطورية في الحقيقة والواقع، أنتجت الأمن. ولا يحتاج المرء، على كل حال، إلى أن ينظر إلى أبعد من أقرب مثال مواز، وهو الإمبراطورية البريطانية في القرن العشرين، ليفهم مغالطة الأمن. خذ الحل الدموي لنظام الحكم في الهند، على سبيل المثال، بل التقسيم الأكثر دموية الذي تلا الانسحاب البريطاني. وهذا على الرغم من أن الحكم البريطاني قد أطيح باللاعنف السلبي والعصيان المدني. وبغض النظر عن مقاصدهم المحمودة المعلنة، فإن للإمبراطوريات طريقة للموت موتاً عسيراً. ولكن ربما كان متعهدو التموين الأمريكيون للإمبراطورية يحملون في ذهنهم أن يتركوا ذلك الأمر، أمر الموت، لأجيال المستقبل.

بل خذ أكثر من ذلك، على سبيل المثال، الخبرة البريطانية في الشرق الأوسط بين العام 1917 والعام 1945. فمقابل كل "صديق" حاكم مدعوم ضد المقاومة كان هناك ألف عدو ناقم في ثقافات قبلية مقاومة للسيطرة المركزية، خصوصاً السيطرة المركزية الأجنبية. ولم يترك البريطانيون أي ديمقراطيات ليبرالية مستقرة في أعقاب رحيلهم المضطرب. وحتى في حالة الاستثناء الوحيد، إسرائيل، فإن البريطانيين عبروا حدودها بما كان

بالنسبة إليهم إرهابيين في ظهورهم وما كان، بالنسبة إلى الإسرائيليين ''قوات التحرير الوطني.'' والصراع الذي تركوه خلفهم يستمر ستة عقود تالية، تركوه إلى حد كبير للولايات المتحدة لتحله.

القليل من العزاء والتشجيع للولايات المتحدة سيوجد في الخبرة الإمبراطورية البريطانية. وفي الحقيقة، ينبغي أن تكون الدروس محذِّرة وجدية. ومع ذلك، ها نحن ندخل الشرق الأوسط بصفتنا قوة إمبراطورية مثلما فعل البريطانيون منذ قرن تقريباً. أيُّ قوة مستقبلية ساذجة وجادة سوف تترك لتلتقط الكِسَر بعد رحيل أمريكا بعد سنوات من الآن، هذا أمر لابد أن يترك للتخمين، وربما للتأمل الرصين.

في إستراتيجيته للأمن القومي (المنشورة في شباط/فبراير 2003) قدم الرئيس جورج دبليو بوش بديلاً لعقائد الاستباق والتفوق العسكري، والاحتلال الطويل الأمد المفهوم ضمناً، وهو ''أن نبقى عاطلين بلا عمل بينما الخطر يحتشد.'' إذا كان هناك مناصرون للبقاء بلا عمل فهم أيضاً باقون على صمتهم.

هناك تنويعة من البدائل لإستراتيجية الإمبراطورية المستندة إلى الاستباق والاحتلال. والبديل الذي نجادل عنه هنا هو الإستراتيجية المؤسسة على المبدأ. الدعاة إلى الإستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية يشددون على الأعمال الجيدة التي يمكن تنفيذها من

خلال القوة المحتلة والإدارة شبه الاستعمارية. هذه الأعمال الجيدة نفسها يمكن أن تنفذ في أي مكان تطلب فيه، ولا حاجة إلى أن تفرض فرضاً.

إن وزارة الخارجية إذا أعيدت هيكلتها وتنظيمها بشكل جوهري، مثلما أوصت بذلك اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21، تستطيع أن تعرض المساعدة على أي أمة، مهما تكن متخلفة أو مغفلة، لتقوم بتأسيس حكم القانون، وإدارة مدنية أمينة غير فاسدة، ونظام حقوق الملكية المعترف بها، واقتصادات سوق، وانتخابات حرة، وحرية الاجتماع، وصحافة حرة، ومجتمع مدني مطلوب منه أن يحمي ويعزز هذه المؤسسات الليبرالية الديمقراطية وغيرها. والغاية هي المجتمعات الحرة الآمنة التي تقدم الفرص لمواطنيها. في حالات قليلة يكون الاحتلال العسكري أو الحكم الإمبراطوري مطلوباً لتحقيق هذه الأهداف. وفي الحقيقة، فإن استخدام القوة يعيق العملية في معظم الحالات وذلك بسبب طلبنا من الشعوب المحلية أن تقبل أساليبنا بدل أن نقنعهم أن من مصلحتهم أن يقبلوها.

في عالم متحرك، ليس ''البقاء عاطلين بلا عمل'' خياراً، وقلة من الناس الجادين يدعون إلى ذلك. والمسألة هي هل مقاصد أمريكا تتحقق بشكل أفضل من خلال الإمبراطورية والقوة أم من خلال المبدأ والإقناع؟

ولـئلا نسـتبعد هـذه المناقشـة بعجلـة شـديدة بوصـفها مثاليـة للغايـة، فحتـى أشـد جمهوريـة حبـاً للسـلام لـديها اهتمامـات أمنيـة مشـروعة لا يمكـن معالجتهـا إلا مـن خـلال المصـادر والقـدرات العسكرية فقط. والجمهورية الأمريكية لديها حاجات أمنية تتصل بالبقـاء، وهـي حاسمـة، وبالغـة الأهميـة تتطلـب في الغالـب وجـوداً عسكرياً أمريكياً، وهو دائماً موضع ترحيب تقريباً (على الأقل حتى الآن) من الأمم التي تستضيف قواعد أرضية ومنشآت موانئ بحريـة. وبدل أن تكـون مفروضـة على حلفـاء مترددين، فإن كل هـذه المنشآت واقعيـاً متاحـة نتيجـة لمفاوضـات دبلوماسـية متباعـدة ولمدفوعات إيجـار سخية. وكلها تقـود إلى أهميـة القـدرة البحريـة لأمريكا (الملمح المركزي للإستراتيجية البحرية) في عالم يصير فيه توافر القواعد الأرضية الدائمة الثابتة أمراً إشكالياً وتصير فيه القوات الأرضية الأمريكية على التراب الأجنبي بشكل متزايد أهدافاً بدل أن تصير وجوداً مساعداً على الاستقرار، وذلك مثلما حدث في بيروت في العام 1983 وفي المملكة العربية السعودية في العام 1992.

يستطيع الأسطول أن يبقى في الميناء وقتاً كبيراً، ثم يستطيع أن يغادر. وإذا كان موضع ترحيب، يستطيع أن يقيم، فإذا لم يكن موضع ترحيب، يستطيع أن يغادر. ويستطيع أن يرسو على مرأى البصر على بعد من الشاطئ أو يبقى على مبعدة وراء الأفق.

ويستطيع الطيران المتمركز على حاملات الطائرات أن يعرض القوة نحو الشاطئ مثلما تستطيع صواريخ كروز المحمولة بحراً. ويستطيع الأسطول أن يتحرك من محيط إلى محيط، ومن نقطة اضطراب إلى نقطة اضطراب أخرى. وبعد أن يعاد تموينه في البحر، يستطيع أن يبقى في البحر نصف عام أو أكثر من ذلك. ويستطيع أن يساند عمليات قتال، ويقوم بدوريات في المضائق الحيوية ونقاط الاختناق، ويستطيع أن يشارك في تمارين التحالفات، بل يستطيع كذلك أن يستضيف قمماً دولية ومفاوضات.

وعلى الرغم من أن الخبرة البريطانية في القرن التاسع عشر تقدم نموذجاً، خصوصاً لأن الولايات المتحدة هي أيضاً أمة جزيرة (مجازيا على الأقل)، فإنها لقفزة كبيرة تفصل بين امتلاك إستراتيجية بحرية لضمان أمن الدولة الخاص بها وبين امتلاك إمبراطورية لتحتلها ولتمارس القوة عليها.

ولكن، مرة أخرى، فإن استعمال اللغة الرخوة يربك النقاش. ''سواء أحببت أم لم تحبب، إن قوة، الولايات المتحدة ومجال قدرتها قد حولتها إلى إمبراطورية من قبل الآن،'' وذلك بحسب ما يقوله كاتبان يشيران إلى قدرات أمريكا العسكرية، والاقتصادية والسياسية التي لا ند لها. "الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تنشر بحرية حقيقية في المياه الزرقاء عبر كل محيط، مع 12 من الحاملات الضخمة للطائرات التي تؤوي كل

واحدة منها أسطولاً جوياً حديثاً ضخماً أكبر من كل قوة الطيران لمعظم البلدان.''[5]

إذا كانت الحقيقة البسيطة في *امتلاك* القوة، وليست الطريقة التي تستخدم بها القوة، هي ما يكوّن الإمبراطورية، فإن الحوار عندئذ في هذا الموضوع حوار لا فائدة فيه. وفي الحقيقة، على كل حال، إن الطريقة التي تمارس فيها الولايات المتحدة قوتها لها على الأقل نتيجتان ضخمتان، وأشار إلى إحداهما هذان المؤلفان نفساهما:

مثلما تؤكد حرب العراق، فإن القوة الكبيرة للولايات المتحدة تمكنها من أن تعمل وحدها وأن تحقق مع ذلك الكثير من غاياتها بسرعة وفعالية. ولكن مع مرور الزمن فإن مثل هذه الممارسة للقوة من طرف واحد سوف تولد المزيد المزيد من النقمة في الخارج إلى الحد الذي قد تقرر معه دول أخرى أن تعمل معاً لإعاقة المسار الأمريكي المختار. عندئذ، تستطيع الولايات المتحدة وحدها، قوة كبيرة محبطة في متابعة أهم غاياتها.[6]

كانت هذه بالضبط هي الصعوبة التي واجهتها الولايات المتحدة في إشراك الأمم المتحدة في إعادة البناء المعقد للعراق. بل إن الأهم هنا، هو أن ممارسة الولايات المتحدة لقوتها الكبيرة بأسلوب إمبراطوري آحادي الجانب سيكون معناه تغيير من هي أمريكا وما هي أمريكا. فنحن لا نستطيع أن نتصرف إمبراطورياً ونستبقي تراثنا الجمهوري.

كل الإمبراطوريات تنتهي نهاية سيئة، وكل إمبراطورية تنتهي نهاية سيئة على طريقتها الخاصة. ولقد كُتب العديد جداً من المجلدات عن كيف؟ ولماذا ماتت الإمبراطوريات الفارسية، والرومانية، والإسبانية، والعثمانية، والبريطانية وغيرها من الإمبراطوريات؟ إذا أردنا سردها هنا. والإمبراطوريات، مثل الأمم، لها ميزات فردية تقاوم الوصف المشترك. ومع ذلك، وبغض النظر عن درجات الطموح، والامتداد، والاعتماد على القوة، والعدوانية، فإن معظم الإمبراطوريات تقاسمت صفات مشتركة.

الإمبراطوريات بالتعريف مهيمنة. فهي تمد قوتها وتأثيرها إلى أمم ومناطق تهيمن عليها. وهي تسعى إلى جعل تلك البلاد الخاضعة لها تتبع قيادتها، وتخضع لتأثيرها، وتتبنى بعض قيمها على الأقل، وتعكس بعض ثقافاتها على الأقل، وكل ذلك في الوقت الذي تسلم فيه على الأقل بعض مصادرها وثرواتها. ولكي تنفذ الإمبراطوريات طموحاتها، فإنها كانت، في أغلب المرات عموما، تحتاج إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة. وما كل الإخضاع كان محمودا، ولا تحقق طوعاً. ولذلك، سواء سعت الإمبراطوريات في الأصل إلى أن تكون قائمة على سياسة القوة العسكرية أم لم تسع، فإنها تتحول إلى ذلك. وفي حالة العديد من الإمبراطوريات فإن وجودها في ثقافات غريبة يخلق احتكاكاً على حدودها من خلال تحديها للثقافات المجاورة والتهديد بالمزيد من

التوسع. عندئذ، تتجر الإمبراطورية، في نهاية المطاف، إلى مثل هذا التوسع في بحث قلق عن أمنها الخاص الذي لا يقبل التحقيق، وتصير الإمبراطورية طامعة بالكسب بلا نهاية. وتصير إدارة الإمبراطورية وصيانتها تحدياً متزايداً. ويتطلب الحكم وتنظيم البلاد المترامية الأطراف إدارة منتشرة متفرقة. ولكن امتداد السلطة السياسية يقتضي سيطرة مركزية، ويؤدي تاليا، إلى تركيز القوة في عاصمة الإمبراطورية. وفي نهاية المطاف، يقود هذا التركيز للقوة ومركزية القيادة والسيطرة، حتى لا نقول تشابكات الإدارة الأجنبية المعقدة وقمع الانشقاق والمقاومة، يقود إلى فساد الإمبراطورية، لا في أطرافها ولكن في مركزها.

وعلى الرغم من أن هذه الصفات تنطبق على إمبراطوريات التاريخ بدرجات مختلفة، فهي تقدم دليلاً عن طبع الإمبراطورية حتى ولو كانت في القرن الحادي والعشرين. ولكن لابد من اتخاذ الحيطة. إن طبيعة الإمبراطورية، أو على الأقل الظرف الذي تنطبق عليه كلمة ''إمبراطورية''، هي طبيعة متطورة ومتوسعة. وبحسب ما يقوله المراقبون والمحللون في هذا اليوم، فهناك إمبراطوريات ثقافية (وإمبراطوريات فرعية مثل ''إمبراطوريات وسائل الإعلام'')، وإمبراطوريات اقتصادية (وإمبراطوريات فرعية مثل ''الإمبراطوريات المصرفية'')، وإمبراطوريات محمودة (''ونحن لا نرغب بأي إمبراطورية هنا'')، وإمبراطوريات مترددة (''نحن

استجبنا فقط لدعوتهم لنا للمساعدة'')، وهناك حتى إمبراطوريات لا مناص منها (''لم يكن هناك غيرها ليستعيد النظام''). وكما في الأمثلة الأخرى عن فساد اللغة، فإذا كان كل شيء يصير ''إمبراطورية،'' فعندئذ، لا يكون أي شيء إمبراطورية أصلية خالصة. في هذا الارتباك، من المهم أن نحفظ المعنى المركزي للإمبراطورية والصفات التي تتصف بها وتعرضها الإمبراطورية.

لم تكن الإمبراطوريات أبداً متوافقة مع الجمهوريات. ويمكن أن تنشأ الأمة في أصلها جمهورية، ثم، كما هو ملاحظ كثيراً مع الرومان، تنتهي إمبراطورية. بل قد تكون هناك أمثلة لإمبراطوريات صارت في نهاية الأمر جمهوريات، مع أن أياً منها لم ترد على البال. ولكن ليس هناك أمثلة كانت فيها قوة، خصوصاً قوة كبيرة، جمهوريةً وإمبراطورية في آن معاً. وهذا لأن الصفات الأساسية لهما غير متوافقة.

وعبر التاريخ تقاسمت الجمهوريات معايير معينة هي في تناقض مباشر مع الطموح الإمبراطوري. وتشتمل هذه المعايير على الالتزام بالفضيلة المدنية، وواجب المواطن، ومركزية السيادة الشعبية، والمقاومة للفساد، وإحساس بالكيان السياسي (الكومنولث). والأمر ليس ببساطة هو أن هذه القيم تتناقض مباشرة مع سلوك الإمبراطورية وممارساتها التي نوقشت آنفاً. إنه أكثر من ذلك وهو أن الجمهورية والإمبراطورية مختلفتان في المادة وفي المقصد.

فالفضيلة المدنية لا تتصل بالطمع بالكسب الأجنبي والإخضاع. وهذا جزء كبير من السبب الذي تحول من أجله جيش الجمهورية الرومانية المكون من المواطنين الجنود إلى جيش محترف، ومرتزق إلى حد بعيد عندما صارت روما إمبراطورية في القرن الأول قبل الميلاد.[7] والسيادة الشعبية لا تتوافق مع تركيز القوة والسياسة المستندة إلى القوة العسكرية. وتركيز القوة اللازم لحكم إمبراطورية متوسعة هو في تناقض مباشر مع أي فكرة لسيادة الشعب. والمقاومة الجمهورية للفساد هي في حرب مع التأثيرات المفسدة للإمبراطورية. وفي الحقيقة، وعبر تاريخ الجمهوريات، كان طموحها إلى الإمبراطورية هو السبب المركزي لفسادها. ويستحيل أن يتصالح الالتزام نحو الكيان السياسي للجمهورية مع طموحات الهيمنة. تدبر، على سبيل المثال، الغموض الأبدي في وضع بورتوريكو، ''الأراضي'' و''الممتلكات'' ليس لها مكان حقيقي في الكيان السياسي لجمهورية أمريكا.

وفي مسعانا لجعل الحقوق الديمقراطية كاملة، نهمل، نحن الأمريكيين، غالباً أصول أمتنا في الفكر الجمهوري والواجبات التي تفترضها تلك الأصول. تحدث مؤسسونا وكتبوا القليل عن الديمقراطية. وبالنسبة إلى بعضهم، مثل هاملتون وفرانكلين، كانت الديمقراطية وباء ومثلت التهديد بحكم الرعاع. وبدلاً من ذلك، ونظراً إلى كونهم طلاباً دارسين للإغريق والرومان

الكلاسيكيين، ومطلعين اطلاعاً واسعاً (باللغة الأصلية) على أفلاطون، وأرسطو، وشيشيرون، وكاتو، من بين أسماء أخرى، فقد أنشؤوا جمهورية. وركزت الحوارات الدستورية، وهي تفترض النطاقات المحددة للجمهورية واللغة، ركزت على نوع الجمهورية التي يجب أن نكونها. وصار ذلك التقليد مركوزاً في نسيج ثقافتنا السياسية. "أتعهد بالولاء لعلم الولايات المتحدة الأمريكية وللجمهورية التي يمثلها." [8] ويكفي أن نقول، وحتى بغض النظر عن الوقائع الحقيقية الجديدة لمطالع القرن الحادي والعشرين والتي تجعل الطموحات الإمبراطورية مسألة إشكالية على الأقل، يكفي أن نقول: إن أمريكا لا تستطيع أن تتبنى الدور الإمبراطوري الإمبريالي وتبقى جمهورية. الاثنتان متباينتان مثل الطباشير والجبنة، والورود وتوت العليق الأحمر.

تحتاج هذه المسائل الآن إلى إعادة النظر والتدبر بسبب انتشار الافتراض أن الولايات المتحدة ليس لها من خيار سوى أن تصير إمبراطورية، وإن كانت إمبراطورية محمودة. إن مكانتنا بوصفنا القوة الكبيرة الوحيدة، وبالحقيقة "القوة المفرطة الكبر"، كما هو مفتوح للنقاش، إضافة إلى تفكك الأحلاف القديمة بعد الحرب الباردة، وإخفاق الدول، وعصر الإرهاب، كل ذلك يتطلب منا أن نتولى التزامات قوة إمبراطورية سواء أكنا مريدين لذلك خصوصاً أم لم نكن. وبين أولئك الذين يدعون إلى هذا الموقف لا

يدور الحوار حول إرادتنا بل يدور حول أي نوع من الإمبراطورية نريد. لقد صرنا إمبراطورية، كما تسير المناقشة، ويجب علينا الآن أن نحدد طبيعة واجباتنا الإمبراطورية الجديدة وشخصيتنا. نحن أضخم اقتصاد، كما يقول الحوار، ولذلك، فنحن نمثل إمبراطورية اقتصادية. وشركات الولايات المتحدة تملك واقعياً وجوداً في كل أجزاء العالم. ونحن القوة السياسية المهيمنة ولذلك، فنحن إمبراطورية سياسية. ووجودنا الدبلوماسي والقنصلي الواسع الانتشار لا ند له في التاريخ الإنساني. ونحن نمتلك أضخم وأقوى مؤسسة عسكرية، ولذلك، فنحن الإمبراطورية الصانعة للسلام التي لا يوجد غيرها.ونحن لا نحتفظ فقط بوجود عسكري رمزي على الأقل في اليابان وفي ألمانيا على مدى أكثر من نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، وفي كوريا الجنوبية لنصف قرن بعد نهاية حالة الحرب الكورية، بل نحن الآن نمتلك وجوداً عسكرياً ضخماً جداً يسعى لتهدئة العراق، ونمتلك قوة قتال أصغر، ولكنها فعالة مع ذلك، في أفغانستان. ونحن نقوم بتدريب قوات مكافحة التمرد في الفلبين. ويمتلك أسطولنا وجوداً جوهرياً في ثلاثة محيطات كبيرة. ولنا وجودٌ كبيرٌ لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. ونحن الضامنون بالأمر الواقع لإمدادات الزيت للعالم، بدءاً من حرب الخليج الأولى. وأهم من ذلك كله، نحن قادة تحالف دولي متحول يدير الحرب على الإرهاب.

وبالتأكيد، إذا أخذت هذه الأمور جميعاً، فهي صورة لإمبراطورية، إن وجدت إمبراطورية في وقت من الأوقات. وعلى خلاف افتراضات الإمبراطوريين الجدد، فإن مجرد الحقيقة في امتلاك القوة ليس كافياً في نفسه ولا من نفسه أن ينشىء إمبراطورية، فالإمبراطورية تنشأ من الكيفية التي تستخدم بها القوة. والآن، فإن الكثير يعتمد على نوايا دعاة الإمبراطورية (وليست كلها مصرحاً عنها بشكل صريح لا مواربة فيه، حتى للشعب الأمريكي) وطول الوقت الذي نستبقي فيه القوات العسكرية لتحقيق مقاصدنا السياسية في المنطقة. إن وجودنا في أوروبا الغربية طوال نصف قرن كان مقبولا على وجه العموم (على الرغم من أنه لم يكن دائماً من دون قيد) من الأمم المضيفة القلقة من أن يخيفها الاتحاد السوفيتي. ومثل ذلك، صار اليابانيون الذين كانوا مهتمين، على نحو مساو لأوروبا الغربية، بشأن القوة المتنامية لجمهورية الصين الشعبية وكانوا مترددين دستوريا في إعادة التسلح، صاروا مع بعض التردد يقبلون قوة أمريكية عسكرية في المنطقة.

ولكن الشروط نفسها لا تنطبق على المسرح الجديد للنزاع، وهو العالمان العربي الواسع والإسلامي الأوسع. فالجهود المبذولة لإنشاء شبيه للديمقراطية في أفغانستان تتقدم بأبطأ مما كان متوقعاً. ويشير الآن كل مؤشر إلى أن الترحيب بأمريكا في العراق

امحى قبل أن تبدأ جهودنا بالتهدئة، إن لم نقل جهودنا في الاستقرار الديمقراطي، بتحقيق النجاح بوقت طويل.

وبعيد عن الوضوح ما ستكون عليه نوايا أمريكا في الأمد الطويل في الشرق الأوسط والعالم العربي الأوسع. لقد سبق أن اقترح بعض صناع السياسة أن المطلوب هو وجود عسكري أمريكي دائم في المنطقة، وهو وجود تأسس في البداية بعد حرب الخليج الأولى، وهو الآن يتوسع توسعاً كبيراً بحجة أنه جزء من الحرب على الإرهاب، وهو مطلوب ليضمن أمن إسرائيل، وبهذا يتحقق السلام في الشرق الأوسط. إذا كان ذلك في الحقيقة هو هدفنا، فنحن، إذن، قد صرنا قوة مهيمنة في المنطقة، ووجودنا العسكري والسياسي سيكون مطلوباً لعقود قادمة. ولا نحتاج إلى القول إننا لن نكون موضع ترحيب في كل الأوساط. وسوف تضمن النقمة الواسعة الانتشار على الوجود الأمريكي وعلى الثقافة الأمريكية أن نبقى مشتبكين في نزاع خفيض الشدة، وسنعاني استنزاف القوات، وسنجد أن من الضروري القيام بالدوريات وبالغارات، وبهذا نزيد أكثر فأكثر اغتراب السكان الأصليين. وإذا كان احتلالنا الممتد يسبب الاحتكاك الذي يقود إلى النزاع مع أمم أخرى في المنطقة، مثل سورية وإيران، فسوف تتعالى الدعوة إلى غزو هاتين الأمتين.[9] إن الصفات الإمبراطورية للهيمنة، والطمع في الكسب، والسياسة المستندة إلى القوة

العسكرية سوف تتمأسس، وما يكون قد بدأ في الأصل جهداً غامضاً لمكافحة الإرهاب، وبعد أن صار احتلالاً طويل الأمد، يتحول بعدئذ إلى إمبراطورية تقليدية.

كيف تتلاءم بحق صفات الإمبراطورية مع المقاصد العظيمة المقترحة هنا؟ دعنا نستعرضها. إنها تحقيق فهم جديد للأمن يتجاوز ببساطة مجرد الأمن الدفاعي، وتوسيع الفرص الاقتصادية في الوطن وفي الخارج، من خلال تشكيل قوى العولمة لنقدم الأمن والفرص للآخرين، ونشر الديمقراطية الليبرالية. وإضافة إلى ذلك، فنحن نأمل أن نقيم علاقتنا الدولية على المصالح المشتركة، وأن نستكشف السيادة التعاونية في جهد لمعالجة القضايا الدولية المشتركة، وأن نستخدم مبادئنا دليلاً هادياً لسلوكنا. دعنا ننظر في الكيفية التي تتعلق فيها هذه المقاصد مع صفات الإمبراطورية.

إن مناصري إمبراطورية ''الحرب على الإرهاب'' جادلوا في أن الاستباق الأمريكي العسكري للحكومات التي قد تهددنا، إن لم يكن الآن ففيما بعد، يعزز أمننا. ولكن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الغزو الاستباقي و''تغيير نظام الحكم'' الذي يلي الغزو يخفض فقط الرد الانتقامي الإرهابي بدل أن يحرض عليه. إن الحرب في العراق أدت بعد وقت قصير إلى عمليات حرب عصابات ضد وجود الولايات المتحدة ووجود الأمم المتحدة، ولكنها لم تحرض فوراً على الرد الانتقامي ضد أرض الوطن في

الولايات المتحدة. إن من الضروري أن نتذكر، مع ذلك، أن وثائق القاعدة التي تم الاستيلاء عليها في أفغانستان تبرهن على صحة العلاقة بين تمركز القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية بعد حرب الخليج الأولى في العام 1991 وبين موجة الهجمات الإرهابية التي بدأت مع الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي بعد عامين. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن نعرف إن كانت مبادرتنا بشن حرب ضد دولة عربية كبيرة تجعلنا أكثر اطمئنانا أم أكثر وقوعاً في الخطر، تجعلنا أكثر آمناً أم أقل أمناً. لقد أثبت الإرهابيون أنهم صبورون.

والمقصد العظيم الخاص بتوسيع فهمنا للأمن يجب أن يربط الاعتبارات الاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، وغيرها مع تقدير للأمن الحقيقي. إن تخفيض الهجمات الإرهابية فحسب لا يضمن أمناً في المعنى الصحيح للكلمة في القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت تكلفة المدخل الاستباقي للحرب على الإرهاب تشتمل على الاحتلالات الأجنبية الطويلة والانتشارات العسكرية المتطاولة المدة، وبناء الأمة، والإدارة الحكومية بعيدة المدى، وتسوية نزاعات سياسية داخلية لا نهاية لها، مع القيام في الوقت نفسه بمقاومة قوات التمرد، فإن كل هذه التكاليف مأخوذة من المصادر الضرورية لضمان الأمن الحقيقي في الوطن. وإضافة إلى ذلك، فإن المدخل الاستباقي الإمبراطوري للحرب على الإرهاب

يستنزف المصادر الضرورية لتحقيق مقصد عظيم آخر هو الاستثمار في الإنتاجية الأمريكية التي ستمكننا من توسيع الفرص وعرض بدائل أفضل لأولئك الذين يعيشون في العالم بلا أمل.

وباستثناء بريطانيا العظمى، فإن حلفاءنا الكبار في القرن العشرين عارضوا غزونا للعراق واستنكروا إلى حد بعيد عقيدة الاستباق والحرب الوقائية بوصفهما نقيضين للقانون الدولي. فهم يرون دوافعنا بوصفها أكثر إمبراطورية بكثير، وبعضهم يمتلك الخبرة التاريخية الكافية ليعرف عن الإمبراطورية من المصدر الأصلي. وهكذا، فإن استخدامنا الحرب على الإرهاب لتوسيع تأثير الولايات المتحدة في أي جزء من العالم، وعلى وجه الخصوص في جزء مشحون بالخطر وغني بالزيت مثل الشرق الأوسط، قد قوبل بالتشكك في أوروبا وفي غيرها. ومن خلال هذا المدخل لم يتعرض للخطر قرن من بناء الأحلاف، ولم يتبدد التعاون في الحرب المباشرة على الإرهاب وحسب، بل تضاءلت كثيراً كذلك إمكانية تأسيس الخير المشترك ليكون دليلاً هادياً للعلاقات الدولية. ونظراً إلى أن الأمم الغربية، من الناحية النظرية على الأقل، بالإضافة إلى أمتنا هي أهداف الإرهابيين، فسيبدو واضحاً أن إدارة غزوات استباقية بوصفها إجراء مضاداً للإرهاب، وهو إجراء لا تراه أمم أخرى مهدَّدة على هذا النحو، قد يكون معوقاً أكثر من كونه محققاً للغاية. والحلفاء الذين سوف نحتاج إليهم

في العديد من المجازفات، بما في ذلك استئصال الإرهاب، يجب بدلا مما حدث، أن نلجأ إليهم على أساس المصلحة المشتركة والمساهمة المشتركة. إن إرادة ''الذهاب فيها وحيداً'' قد تُرى علامة للقوة من بعضهم في حكومتنا ولكنها قد يراها الآخرون، ومن جملتهم الحلفاء المهمون، توقاً إلى الإمبراطورية.

إن الفهم الجديد للسيادة يتطلب فحصاً لتلك التحديات الدولية الجديدة التي يمكن حلها على نحو أفضل من خلال مؤسسات دولية جديدة. فمكافحة الإرهاب، وصنع السلام، وبناء الأمم، والتفتيشات القسرية على الأسلحة، واستئصال تكاثر الأسلحة، كلها تحديات سوف تتطلب الأقل من الفعل القومي الفردي والأكثر بكثير من الفعل المتعدد الأمم التعاوني. هذا هو العمل الذي ستكون فيه المداخل الجديدة للسيادة التعاونية ضرورية. والعمل الأمريكي الاستباقي سوف يجعل المدخل التعاوني مستحيلاً فعلياً.

وأهم من ذلك كله، أن الأعمال الاستباقية للإمبراطورية - مع عدم وجود التهديدات المباشرة بالعنف التي لا يمكن تجنبها - لا تتوافق مع المبادئ الأمريكية. قلة هم الذين يعتقدون أن التجربة الأمريكية السابقة مع الإمبراطورية، وهي الحرب الإسبانية الأمريكية، وهي التي كسبنا فيها السيطرة على الفلبين، وبورتوريكو، وعلى كوبا لمدة قصيرة، قد انتهت نهاية حسنة. وهي لم تعزز المنزلة العالية لأمريكا بوصفها جمهورية ديمقراطية ينبغي

أن تحترم وتُتَّبع. وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى أن تجعل الكثير من العالم العربي إمبراطورية جديدة، حتى ولو كانت محمودة، فإنها سوف تنتهي بطرق أشد سوءاً بكثير.

لقد تطلبت الحرب الباردة أحلافاً في أوروبا (من مثل الناتو) وفي آسيا (من مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وكان هناك القليل من التفكير في الذهاب وحدنا ضد التهديدات التي مثلها الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية. وبذلت جهود دبلوماسية كبيرة في سبيل العناية بأحلافنا وصيانتها. وقدمت مساعدة اقتصادية كبيرة لأولئك الراغبين في الوقوف معنا والالتحاق في دفاع مشترك. وكانت هذه الأحلاف السياسية والعسكرية مع أمم ذات سيادة هي الخيار الأفضل، وفي الحقيقة الخيار الوحيد، إما لتشكيل إمبراطورية عسكرية أمريكية أو لعزل الولايات المتحدة داخل قلعتها الجزيرة.

مضى عقد من الزمان تماماً تقريباً بين انهيار الاتحاد السوفيتي في آب/أغسطس في العام 1991 وبين الهجوم الإرهابي الذي وقع في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. في أثناء تلك المدة لم تنتج الولايات المتحدة إستراتيجية منسجمة لتعالج بها عالماً يتغير سريعاً. ولكن، مع هجوم 2001، ملئ هذا الفراغ الإستراتيجي بـ "الحرب على الإرهاب" بوصفه ممثلا للمقصد الرئيسي للولايات المتحدة في العالم. لقد كسبنا تعاطفاً كبيراً في العالم، وبالجملة من أعداء

سابقين، ودعماً كاسحاً في جهودنا لتدمير شبكات الإرهاب بما فيها الشبكات في أفغانستان. ولكن هذا الإجماع الدولي انهار مع غزو الولايات المتحدة للعراق. لقد أخفقنا في إقناع العالم أن هذا الغزو كان ناحية مركزية من الحرب على الإرهاب وهي الحرب التي اشترك فيها العديد من الأمم قبل الغزو. والبرهان المطلوب من أجل شن حرب استباقية هو أن التهديد ''مباشر ولا يمكن تجنبه.'' ذلك البرهان كان واضحاً بشكل مفرط في أفغانستان، ولكنه برهان لم يكن بالإمكان تقديمه في العراق.

وبدلاً من ذلك، تم في الفترة الفاصلة بين الحرب في أفغانستان والحرب في العراق، تقديم عقيدة جديدة، وهي ''محور الشر.'' في الأيام الخوالي صارت الفاشية الألمانية والإمبراطورية اليابانية تُرى بوصفها شراً، على الرغم من أن ذلك لم يحدث مباشرة. أما رونالد ريغان فقد دعا الاتحاد السوفيتي بقولته المشهورة ''إمبراطورية الشر.'' ومع هذه الاستثناءات، فإن الولايات المتحدة، على وجه العموم، لم تُقِم سياستها الخارجية على توكيدات دينية، مفضلة بدلاً عن ذلك أن تقبل وجود الشر وأن تتعامل معه إما بالاحتواء، أو بالمقاطعة. أما هذه الفكرة، فكرة إمبراطورية دينية، فهي جديدة في الأزمنة الحديثة، وتستحق أن تكون موضع تحليل.

بحسب ما يقوله الإنجيل، مع آدم (عليه السلام)، ''جاء الشر إلى العالم.'' وهناك أكثر من بينة تثبت أنه موجود هنا منذ ذلك

الوقت دوماً، وليس هناك أي بينة تثبت أنه سيزول قريباً. فإذا افترضنا هذه الوقائع الحقيقية، فهل سيتوجب على الولايات المتحدة أن تقيم دورها في القرن الحادي والعشرين على استئصال الشر؟ هذه على ما يبدو هي سياستنا نحو العراق. ولكن، وحتى الآن على الأقل، يبدو أن احتواء الشر لا استئصال الشر، يكفي في دول ''محور الشر'' الأخرى - إيران وكوريا الشمالية. وليس واضحاً أيضاً ما هو الذي يكوّن شراً كافياً في أمة ما ليبرر الغزو الاستباقي لها. إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتهديد باستخدام أو بيع مثل هذه الأسلحة، والتهديد بالتوسع تبدو أنها تُكّون تأهيلاً يستحق وصف ''الشر.'' وفي حالة صدام حسين أضيف سوء معاملته لشعبه تبريراً من أجل ''تغيير النظام.''

وهذه مادة معقدة لأن عدداً من الأمم، مثل الهند وباكستان، تمتلك أسلحة دمار شامل. ويقدر أن ما يصل إلى عشرين أمة سوف تنتج عوامل أسلحة حيوية (بيولوجية) في العقد القادم من الزمان أو قبل ذلك، إضافة إلى اثنتي عشرة أمة أو ما يماثلها تمتلك الآن تلك الأسلحة. وهناك خوف كبير من أن الترسانات الروسية من الأسلحة الحيوية، والكيماوية، والنووية سوف تُفتح للأسواق الدولية، السوداء، أو البيضاء، أو الرمادية، في أي وقت إن لم تكن قد صارت مفتوحة من قبل. وإعادة برمجة الأنظمة تحول برامج الطاقة النووية، التي كانت سلمية قبل إعادة البرمجة، إلى

مصانع قنابل. وبعدئذ هناك ما يصل عدده إلى أربعين حكماً مطلقاً ديكتاتورياً أو أكثر في العالم تسيء معاملة شعوبها.

إن فكرة تحول الولايات المتحدة إلى إمبراطورية الحق، ومهمتها هي على الأقل احتواء الشر واستئصاله انتقائياً، هي فكرة مستجدة. وعلى أقل تقدير يجب تقديم تعريف يحدد تلك الخصائص من الشر التي تتطلب الاحتواء وتلك التي تتطلب الاستئصال ومناقشة ذلك التعريف. ويجب التصريح بتكاليف ممارسة الحقانية في كل حالة. وعندما تحدث التباينات مثلما حدث بين العراق وكوريا الشمالية، يجب تبريرها بشكل له مظهر المعقول. وإلا، فإن التوزيع الأمريكي للحقانية سيبدأ بالظهور أنه توزيع تعسفي في أفضل أحواله وخدمة لنفسها في أسوأ أحواله. فلماذا يكون الشعب العراقي مستحقاً للإنقاذ، مثلا، وليس رجال قبائل التوتسي في رواندا؟ أيكون الأمر متصلاً بكميات الزيت في مكان ما وليس في آخر؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن الأساس الأخلاقي للإمبراطورية الدينية الأمريكية يضعف ضعفاً كبيراً.

قدمت هجمات 11أيلول/ سبتمبر 2001 أول مبدأ مركزي تنظيمي للسياسة الخارجية والعمل العسكري منذ موت ''احتواء الشيوعية'' وانهيار الإتحاد السوفيتي قبل عشرة أعوام سلفت. ويبدو أن أولئك الذي تتطلب قدرتهم لفهم العالم وجود شرير هم الذين ابتدعوا هذه المهمة الجديدة للولايات المتحدة، وهي محو

الشر من العالم، بدءاً بصدام حسين. فبعد أن ساعدت أمريكا في الإجهاز على الفاشية في منتصف القرن العشرين، وبعد أن وقفت لاحقاً بنجاح في مواجهة الشيوعية التوسعية، فإن أولئك الذين يطلبون مقصداً خلاصيا، خاصاً بالمسيح المنتظر، لدور أمريكا في العالم وجدوا هذا الدور في ''محور الشر'' - إيران، والعراق، وكوريا الشمالية - ووجدوه بشكل حيوي أكبر في شخصنة الشر وتجسيده في صدام حسين.

أنظمة الحكم الثلاثة التي تشكل ''المحور'' لا تملك بينها شيئاً مشتركاً إلا القليل، واثنان منهما، إيران والعراق، شنا حرباً دامية دامت عقداً من الزمان أحدهما ضد الآخر. ومع ذلك، فهما يختلطان نوعاً ما ليحلا محل ''إمبراطورية الشر'' الريغانية في الثمانينات من 1980. ويبحث المرء عبثاً في التاريخ الدستوري الأمريكي ليجد أي مبرر للدور الأمريكي الذي نصَّبت فيه أمريكا نفسها بنفسها بوصفها الملاك المنتقم للعالم. وتوماس جيفرسون، من بين آخرين، اعتقد أن الشر سيكون موجوداً بالتأكيد في العالم، ولكن نادراً ما يكون في شكل عدو سياسي. وكان باترك هنري سيقترب، أكثر من أي إنسان آخر من رمي جورج الثالث على ذلك الضوء ولكنه عموماً تجنب الإغراء لفعل ذلك. وفي أغلب الحالات، رأى الثوريون الأمريكيون الملك

بوصفه شخصاً مسناً شوش الخمر فكره، الملك لير من عصر التنوير ضلله مستشارون، في المسائل الاستعمارية على الأقل.

وحتى بالنسبة إلى الأمريكي فإن من العسير عليه في الغالب أن يحلل حقانية اليمين اليوم. إنها مسألة مطروحة للتأمل الرزين هل يمكن أن تكون الولايات المتحدة أعلنت الحرب على هتلر لو أنه حدد المحرقة (الهولوكست) داخل حدود ألمانيا ولم يتجاوز الحدود ضد كل أوروبا في العملية. لن يستطيع المرء أن يعرف أبداً. ولكن، وعلى كل حال، هناك نبض قوي جديد لجعل السياسة الخارجية الأمريكية مفروضة من اعتبارات معنوية، إن لم تكن من المبادئ الأخلاقية. والسؤال الرئيسي هو أين ينتهي كل ذلك؟

وبعد أن ركدت الحرب على الإرهاب في مكان ما على طول الحدود الوعرة لأفغانستان مع باكستان، هاجرت الحرب إلى بغداد. ولو أن صدام حسين امتلك أسلحة الدمار الشامل، والقدرة على توصيلها، والإرادة ليعمل ذلك، لكان هناك إجماع عريض بين الشعب الأمريكي —وبين حلفائنا في الخارج - على القيام بعمليات عسكرية لمنعه من تنفيذ إرادته. ولكن يجب عمل عرض ما أفضل مما تم عمله حتى الآن لبيان أن تلك الشروط قد تم الوفاء بها. وعلى الرغم من أن رؤساء الولايات المتحدة يجدون من غير الملائم أن يتذكروا هذا، فإن الجيش ما يزال مُلْك الشعب. وبقدر ما يبقى الشعب الأمريكي مفجوعاً ومحتدماً غضباً من هجمات 11 سبتمبر

على مدنيين غير مسلحين فإنه ما يزال يجب على القادة السياسيين أن يقدموا الحجج بشأن احتمال وقوع خسائر من الأفراد العسكريين الأمريكيين وإصابات في المدنيين المحليين في الحروب التي سيشنونها لمحو الشر من العالم.

ولكن، مع افتراض أن الحجج قدمت وأن الثمن دفع، فأين، في الحقيقة، ينتهي كل ذلك؟ إذا كان محو الشر هو الشعار الجديد للسياسة الخارجية، فهناك قادة قبليون متوحشون يقطعون الأطراف، وهناك الملالي الكذابون الذين يرجمون الزانيات المحصنات المزعومات، وهناك المافيات القاتلة التي تطلق النار على خصومها. فإذ كان على المرء أن يؤمن بسفر التكوين، كما رأينا، فسيكون هناك شر دائم في العالم. إنه الطبع المميز الدائم من الله للظروف الإنسانية.

وإنها لسخرية صغيرة أن أولئك الذين هزئوا في أمريكا من معتقدات جيمي كارتر في حقوق الإنسان بوصفها الأساس لسياسة خارجية ''واقعية'' قد تفوقوا عليه الآن بالسعي إلى جعل أمريكا الملاك المنتقم للعالم. ولن يتوقع المرء من ''واقعيي'' السياسة الخارجية العنيدين أن يعملوا بناء على أطوال موجات الخير والشر. في أثناء سنوات ريغان وبوش الأول (وباستثناء ''إمبراطورية الشر'')، كانت مناقشات السياسة الخارجية على علاقة بمتابعة ''مصالح'' أمريكا. أما الآن فنحن سنصير سوط العذاب الذي

نصب نفسه بنفسه لكل مرتكبي الشر في العالم. فجأة صار اهتمامنا هو الحقانية نفسها. وكأن الأمر كما لو أن داعية إلغاء الرق، جون براون المجنون نفسه صار هو وزير الخارجية.

لقد نسي الأمريكيون إلى حد بعيد أننا أوقفنا جهودنا الإنسانية في الصومال عندما فُقد ثمانية عشر جندياً أمريكياً. وأننا نسينا حقاً الأثر الذي تركته على السياسة الأمريكية مشاهدتنا على التلفاز للخسارة الفادحة في أرواح المدنيين، والعسكريين الأمريكيين في فيتنام.

و قد حذّرَنا الرئيس بوش فعلاً في العام 2003 من أن الحرب على الإرهاب لن تكون سهلة ولن تنتهي سريعاً. ولكنه، مع ذلك، لم يقل لنا إن عدونا النهائي لم يكن حاكماً مطلقاً بلا رحمة، ولا أصولياً ثرياً مجنوناً، ولا بعض بقايا الشيوعيين، ولكنه *الشر نفسه*. لو أنه فعل ذلك، فلربما كان قد نشأ حوار، بعدئذ، حول السؤال هل تبني سياسة خارجية خلاصية لها علاقة بالمسيح المنتظر هو بالضبط ما ينبغي أن نعمله في هذه الألفية الجديدة؟

والمفقود في كل هذا هو أي وعي ظاهر من ناحية صناع السياسية الأمريكية للثورات التي تحول عصرنا وتنتج نوعاً من الارتباك الذي قد يتسبب في أن تصبح الحقانية هي السياسة الخارجية لأمريكا لعدم وجود غيرها. إن العولمة، وثورة المعلومات، وتآكل سيادة الأمة الدولة، وتحول النزاع، مثلما نوقشت هنا، هي

كلها حقائق واقعة جديدة تتطلب انتباه الديمقراطية وردها. فإذا أهملت الولايات المتحدة الأهمية التاريخية لهذه الثورات، فستكون السياسة مائلة عوجاء. بل الأسوأ، هو أنها ستكون بلا علاقة بالموقف. وعلى ما يبدو كان المقصود من الحقانية هو ملء فراغ أنشأه عدم قدرة أمريكا على إدراك أهمية هذه الثورات وتحويلها إلى محركات قوية للتقدم الكوكبي ولإنجاز المقاصد العظيمة الإستراتيجية لأمريكا.

يجب ملاحقة الإرهابيين إلى أي أزقة مظلمة اختاروا أن يختبئوا فيها. ولكن إذا صار ذلك التعهد هو الهم الوحيد الشاغل لأمريكا والقضية الوحيدة الثابتة، فإننا نخاطر بأن نصير مثل إيهاب المهووس بأمر واحد أو كيشوت الحالم، في حين يمر بنا عالم القرن الحادي والعشرين. ومثل ويللنغتون وهو يستعرض قواته قبل معركة واترلو لا نعرف إن كانت أمريكا، المؤمنة بالألفية التي سيحكم فيها المسيح العالم، بوصفها الملاك المنتقم تخيف العدو. ولكنها بالتأكيد يجب أن تخيفنا.

إن الحرب على الإرهاب لا تبرر إمبراطورية أمريكية، ولا تبرر حتى إمبراطورية تستند إلى حملة صليبية ضد الشر. والسعي إلى إقامة إمبراطورية دينية سوف يتطلب وزارة للخارجية مأهولة بالرهبان، والحاخامات، ورجال الدين، ومثل هذا سيهدد بالتأكيد أمريكا بوصفها جمهورية.

الإرهاب الذي ترعاه دولة هو عمل حربي، ومع افتراض وجود البرهان، يجب أن يعامل بهذه الصفة. وأفعل طريقة للتعامل مع الإرهاب الذي لا ترعاه دولة هي من خلال نوع من الاستخبارات الدولية وشبكات تطبيق القانون التي أثبتت أنها فعالة ضد القاعدة بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. مثل هذه الشبكات والتعاون تتفادى ضرورة غزو الدولة وإطاحة أنظمة الحكم ولكنها تسمح فعلاً بإجراء التفتيشات القسرية المقتحمة التي تخولها للمفتشين السلطة الدولية. وبكلمات أخرى، فإن الأحلاف والأنظمة الدولية الموجودة خبيرة بما فيه الكفاية في تعقب الفاعلين الذين لا ترعاهم دولة وفي القبض عليهم للتخفيف من ضرورة قيام الولايات المتحدة بالعمل وحدها لحماية نفسها، عند غياب التهديد المباشر الذي لا يمكن تجنبه. ويضمن مدخل التحالف أيضاً أن تكون التزامات وتكاليف بناء الأمة قسمة مشتركة بين تشكيلة من الأمم ولا تتولاها الولايات المتحدة وحدها، مثلما يبدو الآن واقعاً في الحالة المكلّفة جداً في العراق المحتل أمريكياً.

إن المقاصد العظيمة المقترحة في هذا الكتاب لا تتوافق مع الولايات المتحدة بصفتها إمبراطورية. المقاصد مستندة إلى فرضية تسلم بأن أمريكا هي قائدة العالم، وأن قيادتها يجب أن تمارس في عالم ثوري، وأن مبادئها هي واحدة من أهم مصادرها وقدراتها، وأنها ستبقى، ويجب أن تبقى، جمهورية ديمقراطية ضمن سياق تلك المبادئ.

الفصل الثامن

استعادة الجمهورية.. ومبادئها

استعادة الجمهورية...ومبادئها

أمريكا بوصفها جمهورية، وبوصفها إضافة إلى ذلك جمهورية مستندة إلى المبادئ، مركزية لإستراتيجيتنا الكبرى وللمناقشات المعروضة في هذه المقالة.لقد كان مؤسسو أمريكا متحدين في قضية إنشاء جمهورية جديدة. لقد تحاوروا بشدة حول أي نوع من الجمهورية ينبغي أن تكون.

طوال الكثير من تاريخنا رأى الأمريكيون بلادنا بوصفها أرض الحقوق الدستورية والفرص الاقتصادية. وفي القرن الثامن عشر خضنا حرباً من أجل الاستقلال والحرية. وفي القرن التاسع عشر قمنا باحتلال الغرب وصنَّعنا الأمة. وفي القرن العشرين حققنا الازدهار المادي، على الأقل للطبقات الوسطى والعليا، وفكّكنا الكثير من العوائق الجنسية (المتصلة بالجنسين الذكر والأنثى) والعرقية. وكان التشديد الثقافي طوال التاريخ على الفردية الخشنة لراعي البقر (الكاوبوي) أو الاستقلال الذاتي واستقلال المشروع التجاري. وفي معظم الحالات كانت الحكومة القومية ترى أنها الحامي للمصالح القوية والحالة الحاضرة من قبل الذين تركوا في الخلف أو أنها العائق للمبادرة الفردية من قبل أولئك المقاومين للتنظيم.

ولم نقبل ضرورة العمل الجماعي إلا بشكل متردد فقط وفي زمن الأزمة عادة ـ لإنقاذ الاتحاد، ولنبقى بعد كساد، ولندافع عن الديمقراطية ضد الفاشية والشيوعية، ولنهزم الإرهاب. ولكن علاقة المواطن الأمريكي مع الحكومة، على وجه العموم، كانت علاقة حذرة، وفي الأغلب متشككة، بل كانت، في أزمنة الفساد العام، علاقة مرتابة.

رأى المحافظون الحكومة تقليدياً بوصفها حامية المصالح المستقرة، والحقوق، والملكية، ومن نواح أخرى رأوها عائقاً أو أنها هي "المشكلة." ونظر الليبراليون إلى الحكومة القومية من وقت إلى آخر بوصفها الأداة للتقدم الاجتماعي ولكنهم نظروا إليها أيضا، بناء على إدارتها، بوصفها خطراً على حرياتهم المدنية.

وليست أي رؤية من هذه الرؤى سيئة بالضرورة، باستثناء أنها تطمس الوجه الآخر لعملة السياسة الأمريكية. فنحن لسنا مجرد ديمقراطية حقوق، نحن بالدرجة الرئيسية جمهورية واجبات. وزيادة على ذلك، فإن طبيعتنا، بوصفنا جمهورية، تفترض مسبقاً خيراً مشتركاً، كياناً سياسياً مشتركاً، ومصلحة قومية قابلة للتحديد أكبر من مجرد مجموعة من المصالح الضيقة الخاصة.

ونحن لنا مصلحة في أمننا المشترك، كما يوافق الجميع. ونحن نملك ثروة ضخمة مشتركة في أراضينا العامة، وفي الأخشاب، وفي المعادن، وفي المصادر الأخرى، على الرغم من أن

الدعاة الأيديولوجيين وجماعات المصالح يستمرون في الضغط من أجل تخصيص شامل لها (وربما يطالبون بذلك منطقياً لأننا كلما نقص ما نتمسك به مشتركاً، نقصت الحاجة إلى حكومة قومية لتديره ولتحمي السلع المشتركة).ونحن نملك مصلحة مشتركة في صحة بيئتنا، على الرغم من أن المدى المسموح به من التلوث يستمر في أن يكون موضوعاً للحوار. وإلى حد ما فإن صعود وهبوط اقتصادنا يؤثر علينا جميعاً، ربما باستثناء أولئك الذين يملكون اليخوت المطلية بالذهب والبيوت الفخمة القائمة على الهضبة.

ومن حين إلى آخر، يتحدانا قادة قوميون مثل ـ لينكولن، وتيودور روزفلت، وفرانكلين روزفلت، وجون كيندي، وحتى مثل جورج بوش لمدة قصيرة بعد 9/11ـ أن ننظر في خيرنا المشترك ومصالحنا المشتركة. ولكن عندما تتراجع الأزمة، فإننا نميل إلى العودة إلى طرق فرديتنا ونقاوم فكرة العمل الجمعي والمسؤولية الجمعية. ومع ذلك، فليس من غير المألوف، لأولئك الذين خدموا في القتال، أو في فيالق السلام، أو في الاستجابة لطوارئ الكارثة، أن يتذكروا تلك الخبرات بوصفها الأوقات التي شعروا فيها أشد الشعور بحياتهم وكانت في الغالب أغزرها معنى وأشدها رضا. نحن نحتفل بـ ''أعظم جيل'' لا من أجل ما فعله أعضاؤه فرادى بل من أجل ما حققه أفراد الجيل جماعياً.

هنـاك في أعمـاق كـل روح أمريكيـة تقريبـاً رغبـة في أن تقـوم بالإسـهام في نـوع مـا مـن الخيـر أكبـر، وفي أن تسـتثمر وقتـاً وطاقـة لتجعل أمتنا أفضل، وفي أن تعرف الرضا الفريد المتولد من مساعدة الإنسان لبلده ومجتمعه. ونحن نسمي ذلك الإحساس المثالية – وهـي الفكـرة التـي تـرى أن الفجـوة بـين مـا هـو كـائن وبـين مـا ينبغـي أن يكـون يمكـن تضييقها إذا قمنا بكل بسـاطة بتكـريس جـزء علـى الأقل من أنفسنا لذلك الجهد ولذلك الحلم.

والعـالم يقسم نفسه فعلاً بـين الـواقعيين والمثـاليين، أو ربمـا هـو انقسـام بـين الـذين يقبلـون نوعـاً مـن الحتميـة الداروينيـة التـي يمليهـا القدر أو الانتخاب الطبيعي - الإيمـان الكـال□يني بالقضـاء والقـدر الـذي يفصـل المنقَذين عـن الملعـونين - وأولئـك الـذين يعتقـدون أن لا شيء "مكتوب،" وأن الظـرف الإنسـاني يمكـن تحسـينه، وأن لا حاجـة إلى تـرك أحـد في الخلـف. وروبـرت كينـدي مشـهور لقولـه: "بعـض الرجـال يـرى الأمـور كمـا هـي ويقـول لماذا؟ أمـا أنـا فـأحلم بأشياء لم تكن مطلقاً وأقول لم لا؟"

ولمعنى المثالية جذور في النظرية السياسية وفي الواقع. إنه جوهـر الجمهورية عينه. من الإغريق القدامى وأوائل عهد روما، كـان المثل الأعلى للجمهورية مؤسساً على الفضيلة المدنية – علـى معنـى واجـب المواطن، وعلى السيادة الشعبية - وعلـى فكـرة أننـا نحكـم أنفسـنا وبهـذا فـنحن نقـرر مصـيرنا الخـاص، وعلـى مقاومـة الفسـاد –وهـي

تتطلب أن يسود الخير المشترك على المصالح الخاصة، وعلى الكيان السياسي نفسه – وعلى القيام الجمعي على كل تلك الأمور التي نملكها بالاشتراك.

إن استعادة الجمهورية الأمريكية أمر مركزي لدور أمريكا في العالم، ولكن الاستعادة الجمهورية هي أيضاً ضرورية إذا كان ينبغي علينا أن نؤمن مستقبلنا. وتلك الاستعادة هي أفضل بديل وربما تكون هي البديل الوحيد لإغراءات الإمبراطورية.

وصفات الجمهورية متصلة إحداها بالأخرى ومتصلة مع الوقائع الحقيقية لعصرنا. فروح واجب المواطن والمشاركة مطلوبتان لتضمنا سيادة الشعب. وعندما يتخلى المواطنون عن واجباتهم، فإنهم بعد ذلك لا يبقون أصحاب سيادة. فالسيادة الشعبية ضرورية لمقاومة الفساد. وبالنسبة إلى الجمهوريين الكلاسيكيين وبالنسبة إلى مؤسسي جمهورية أمريكا كذلك، لم يكن الفساد هو الرشوة البسيطة، لقد كان هو وضع المصلحة الشخصية أو المصلحة الخاصة فوق الخير المشترك أو فوق الكيان السياسي. وذلك لأن امتلاك مصالح مشتركة كان هو ما أعطى الجمهورية المعنى والمقصد. وبدون المقصد المشترك لم يكن هناك جمهورية.

الواجب، والسيادة، والنزاهة، والخير المشترك: هذه هي العلامات الفارقة المميزة للجمهورية. ولتأمين مستقبلنا، ولمتابعة

إستراتيجيتنا الكبرى، يجب علينا أن نستعيد هذه الصفات لأمريكا.

في القرن الحادي والعشرين، سوف تكون استعادة قيم الجمهورية في الأهمية مثلها على الأقل مثل تأكيد حقوق الديمقراطية في معالجة عصرنا الثوري. فعلى سبيل المثال، سوف تكون الفضيلة المدنية، وواجب المواطنين في المشاركة في الحياة العامة والحكم الذاتي، سوف تكون حيوية لتنشيط المجتمع، وهو منبر الحكومة المباشر، في عصر تتصاعد فيه القدرة الاقتصادية تصاعداً حلزونياً وتكون لذلك خارج السيطرة، عصر سوف يشعر فيه المواطنون على نمو متزايد بالحاجة إلى السيطرة على مصائرهم السياسية.

ومن خلال إعادة الحيوية إلى المجتمعات، يستطيع المواطنون لا أن يؤدوا واجباتهم المدنية وحسب بل أن يمارسوا سيادتهم الشعبية أيضا. وحكوماتنا القومية وحكوماتنا لمستوى الولاية هي ديمقراطيات تمثيلية. وحكومات مجتمعاتنا أو ''الجمهوريات الأولية'' كما سماها توماس جيفرسون، هي الأماكن التي يستطيع فيها المواطنون مباشرة وفوراً أن يشاركوا في حكم شؤونهم الخاصة. فصوت المواطن المقترع يعطى في الجمهوريات التمثيلية، ويسمع صوته أو صوتها في الجمهوريات المحلية. ففي المجتمع فقط تمارس السيادة الشعبية ممارسة فورية.

وعندما تمارس السيادة الشعبية، لا يستطيع الفساد أن يمد له جذوراً. وسيحتاج إلى جيش من جماعات الضغط ذي أبعاد ضخمة ليؤثر على قرارات آلاف من جمهوريات المجتمع الصغيرة عبر كل أنحاء أمريكا. إن وضع المصالح الضيقة أو الشخصية أو الخاصة قبل المصلحة القومية والخير المشترك ليس تعريفاً للفساد في المعاني الكلاسيكية فقط، بل هو كذلك، وهو أمر محزن، وصف للحكومة الأمريكية في مطالع القرن الحادي والعشرين. وبالتعريف الكلاسيكي للفساد، تكون أمريكا اليوم جمهورية فاسدة فساداً ضخماً. ويؤكد لنا، بعض العلماء السياسيين أن المصلحة القومية تبرز من بين صراع المصالح الخاصة. والجمهوريون عبر التاريخ، ومن جملتهم نفسي، يفندون تلك الفكرة. إن صراع المصالح الخاصة ينتج حكومة فاسدة وارتياب المواطن وعدم ثقته بها. ولا يحتاج المرء إلا إلى النظر فقط في الحالة المحزنة للثقة العامة في الحكومة اليوم ليفهم النقطة المقصودة.

وعندما يكون المواطنون غير واثقين، ولا يمارسون حقوقهم السيادية، ولا يؤدون واجباتهم المدنية، فهم لا يكونون مستعدين لتنفيذ واجبهم الأهم وهو الدفاع عن مجتمعاتهم. إن الإحساس بفقدان الواجب المدني، والسيادة الشعبية، والخير المشترك يحول الشعب إلى التفكير الذاتي. فيفكر الناس في الدفاع عن أنفسهم، بطريقة ''المليشيا'' الحديثة هذه الأيام، وليس في الدفاع

عن المجتمع الأكبر. إن طبيعة النزاع المتغيرة، وبروز خطر الإرهاب الحقيقي والحاضر الذي فرض على أمريكا، يتطلبان الآن، ولأول مرة منذ العام 1812، خط جبهة جديد للدفاع، أي المواطن – الجندي. ''المستجيبون الأوائل'' في الحرب على الإرهاب في جبهة الوطن هم المواطن، ورجل الإطفاء، والشرطي، ومقدم رعاية الصحة في الطوارئ. كلنا جميعاً ''مستجيبون أوائل''.

العولمة، والمعلومات، والسيادة، والنزاع. هي ثورات القرن الحادي والعشرين، هي تستدعي بروز المثل العليا وقيم الجمهورية. وبقدر ما قد يكون التشديد على حقوقنا مهماً، فإن هذا التشديد لن يكون بديلاً من تأدية واجباتنا، والمشاركة في حكم مجتمعنا من خلال التأكيد على السيادة الشعبية، ومقاومة الفساد من خلال وضع المصالح القومية أولاً، ومن خلال صيرورتنا مواطنين جنوداً في الدفاع عن أسرنا ومجتمعاتنا.

إن الواجب المدني، والسيادة الشعبية، ومقاومة الفساد، والإحساس بالخير المشترك، كل هذه هي قيم الجمهورية والاستجابة الضرورية للحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين. في العالم الحقيقي للحكم، يجب أن تشكل هذه القيم القومية الأساس الذي تقوم عليه السياسات. وهذا الكتاب يقترح رؤية جديدة للأمن في قرن جديد مختلف ويقترح هيكلاً للأفكار من أجل تحقيق ذلك الأمن. وهو يجعل المقصد العظيم المتمثل في

تحقيق الأمن أساساً لمقاصدنا العظيمة الأخرى المتمثلة في توسيع الفرص ونشر الديمقراطية الليبرالية.

ويجب أن يتضمن الأمن لا الحماية من العنف وحسب بل أمن معيشتنا أيضا، ومن بعد ذلك، الدخل، والمأوى، والغذاء، والرعاية الصحية لأسرنا. ويجب أن يتضمن استقرار مجتمعاتنا، والحماية من الهجمات الإرهابية، والحماية كذلك من النقل الضخم من الموقع أو الإفلاس أو إعادة الوضع في موقع آخر لرب عمل كبير. ويتضمن أمن بيئة نظيفة، وتشمل الخلو من السموم التي يصنعها الإنسان والموجودة في هوائنا، ومائنا، وأرضنا، ويجب أن يتضمن أمن مستقبل كل أطفالنا، وحماية مستقبل الأجيال من المرض، والجهل، والتلوث، والفقر.

هذا الأمن الجديد مركزي لخيرنا المشترك. وأساسه برنامج واسع الخيال للاستثمار العام في شعبنا، وفي هياكلنا العامة، وفي إنتاجيتنا الخاصة. وهو ملازم ذاتيا لسياستنا الخارجية المستندة إلى أسمى وأفضل مبادئ أمريكا. وهو يتضمن سياسة دفاعية جديدة تدمج أفكار الإصلاح العسكري وقدرات الجيل الرابع الحربية مع فهم للطبيعة المتغيرة للنزاع.

يجب أن تكون إستراتيجية أمريكا للقرن الحادي والعشرين مبنية على هيكل من الأفكار من أجل الأمن الاقتصادي من خلال الإنتاجية بدلاً من الاستهلاكية غير الضرورية، ومن أجل الأمن

الدولي من خلال المشاركة المستندة إلى المبادئ في العالم بدلاً من العمل من طرف واحد، ومن أجل الأمن القومي من خلال مداخل جديدة للدفاع. والأمن الاقتصادي الجديد يتطلب إستراتيجية استثمار طويل الأمد في شعبنا، ومختبراتنا، ومدارسنا، وجامعاتنا، وفي إنتاجيتنا، وفي بنيتنا التحتية. ويتطلب أمن الطاقة الكافية لمنع فقدان أرواح أمريكية في قتال غير ضروري في سبيل الزيت الأجنبي. ويتطلب مكافأة الاستثمار وفرض الضرائب على الاستهلاك غير الضروري وبهذا يتطلب عكس قيمنا القومية الحالية.

والأمن الدولي الجديد يتطلب سياسة خارجية مستندة إلى المشاركة المعتمدة على المبادئ، والتحول إلى العالمية المستندة إلى المبادئ التاريخية الأمريكية من الديمقراطية الليبرالية، والتسامح مع التنوع، واحترام الاختلاف في الثقافة ووجهة النظر، والاعتراف بالمشترك الكوكبي المتوسع. والمشاركة المستندة إلى المبادئ تعتمد على الواجبات الأمنية المشتركة وعلى نبذ العمل من طرف واحد. وهو يعتمد على تبادل تجاري متوسع مستند إلى قواعد دولية من أجل العامل والحماية البيئية. وهو يعتمد بشكل أساسي لا على بيع أمريكا قيمها ومثلها العليا بل على *عيشها* لهذه القيم والمثل كذلك.

إن إستراتيجيتنا القومية الجديدة لتوفير الأمن لمستقبلنا تعتمد على الفهم لتحول الحرب والطبيعة المتغيرة للنزاع. يجب أن نمتلك

استخبارات متفوقة، وخصوصاً الاستخبارات الإنسانية، من أجل تحقيق الفهم، وقوات خاصة جديدة لتمزيق الشبكات الإرهابية، وقوات تدخل خفيفة، وسريعة وقاتلة لحماية المصالح المشروعة لأمريكا. ويجب أن نشكل قدرة متعددة الدول من أجل استقرار الدول الهشة وإعادة بنائها. وهذه الإستراتيجية القومية تتطلب بشكل مطلق إحساساً أكبر بكثير بالاستعجال والإلحاح من أجل أمن أرض الوطن. وإستراتيجية أمننا القومي الجديدة للمستقبل تعني بالتأكيد أن نكون أذكى وأسرع من أولئك الذين يضمرون لنا السوء.

كل هذه الأمور – النمو الاقتصادي والعدالة من خلال الاستثمار والإنتاجية، والمشاركة الكوكبية المستندة إلى المبادئ، وسياسة أمن قومي جديدة - هي أمور مركزية لأمن مستقبلنا واستخدام قدراتنا لتحقيق مقاصدنا العظيمة، وبكلمات أخرى، لإنتاج وتحقيق الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.



خاتمة

المبادئ والمقاصد العظيمة المقترحة في هذه المقالة إنما هدفت إلى أن تقترح *هيكلاً* يمكن أن تصنع السياسة فيه. وهي مصممة لتشجع التفكير الإستراتيجي الجديد عن الكيفية التي ينبغي لنا أن نتصرف فيها على مسرح العالم. وهي هدفت أيضاً أن تكون تحذيراً ضد الكيفية التي لا ينبغي لنا أن نتصرف فيها.وليس الأمر ممكناً لأمريكا فقط بل هو ضروري لها أن تفكر وتتصرف على نحو إستراتيجي في القرن الحالي الجديد: *لتحول اقتصادنا المحلي من اقتصاد استهلاك إلى اقتصاد إنتاج، ولتقوم، من خلال الاستثمار الطويل الأمد، بإعادة رسملة تعليمنا وقاعدتنا التقانية ولتحقيق أمن الطاقة، ولتستخدم قوى العولمة والمعلومات لتقوية وتوسع الأحلاف الديمقراطية الموجودة وتنشئ أحلافا جديدة، ولتعبئ هذه الأحلاف لتدمير الشبكات الإرهابية وتؤسس هياكل أمن جديدة، ولتقوم،* مستهدية *بمبادئنا التاريخية، بقيادة تحالفات دولية في نشر الفرص الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية وفي بناء الأمم، ومكافحة انتشار الأسلحة، والحماية البيئية.*

في متابعتنا لهذه الإستراتيجية يجب علينا ألا نقلد التقاليد الأوروبية في السياسة الواقعية والممارسات المرتبطة برجال السياسة

الأوروبية القدامى.فنحن لسنا الشعب الذي يرى العالم بالدرجة الرئيسية من حيث علاقته بممارسة القوة، على الرغم من أن ممارستها ضرورية عندما تطلب من أجل الأمن والاستقرار. ولا ينبغي كذلك لأي الحزبين الأمريكيين السياسيين، أو لأي إيديولوجية، أن يفترض أنه يمتلك احتكاراً في ممارسة القوة الأمريكية.

يجب علينا ألا نخفي سياساتنا عن شعبنا نحن أو عن العالم عموماً. في المدى الطويل، وبشكل متزايد في المدى القصير، هناك قلة من الأسرار إن وجدت الأسرار. يجب أن تصمد سياساتنا لعلاج الشمس المشرقة. وفي كل حالة تقريباً، باستثناء أهم الأسرار الأمنية، إذا كنا خائفين من أن نكشف ممارساتنا أو نوايانا، فهذا يعني عادة أننا سنكون خجلين منها عندما تنكشف في نهاية الأمر.

يجب علينا ألا نتصرف بشكل مختلف نحو الآخرين، ويشمل ذلك أكثر الدول تواضعاً، غير ما نود منهم أن يتصرفوا نحونا. يجب أن تكون تعاملاتنا لا شفافة وحسب بل منصفة وعادلة أيضا. وهذا يصدق بشكل بارز نظراً إلى أننا الآن نقف دائماً أمام الفحص في محكمة الرأي العام الدولي، ونحن لا نملك عذر مقاومة الشيوعية لنبرر أعمالنا السيئة. وحتى مقاومتنا للإرهاب يجب ألا تصير عذراً جديداً للتقصير في تطبيق مبادئنا، وعذراً

لنرعب جيراننا وحلفاءنا، ونتصرف وكأننا بناة الإمبراطورية الجدد.

في العقود الأخيرة من الحرب الباردة ترددنا بين سياسة "القيم" (حقوق الإنسان) وبين سياسة "المصالح" (القوة وتطبيقاتها). يجب علينا ألا نفصل قيمنا عن قوتنا أو قوتنا عن قيمنا. فالقوة الكبيرة الحقيقية تمارس تلك القوة ممارسة إنسانية رحيمة، وبحكمة، وإنصاف للجميع. والقوة التي تمارس من أجل القوة ذاتها، أو من أجل مصالح أنانية أو انتهازية هي في النهاية قوة تهزم نفسها. وهذا الهيكل للإستراتيجية القومية، بصفته خلفاً للمبدأ التنظيمي المركزي السابق الذي تمثل في احتواء الشيوعية، هذا الهيكل يستند إلى المبادئ الديمقراطية والقيم ا لجمهورية _ إنه إستراتيجية حازمة ولكنها أيضا إستراتيجية يستطيع الشعب الأمريكي أن يكون فخوراً بها.

إن واجباتنا بصفتنا جمهوريين، وإن حرياتنا بصفتنا ديمقراطيين، هي مصدر مبادئنا، لأنفسنا وللشعوب الأخرى في العالم على حد سواء. ونحن لا نستطيع أن نحقق نوعاً جديداً من الأمن في قرن جديد إلا باللجوء المستمر فقط إلى هذه المبادئ. ولا نستطيع أن نحفظ مكانتنا بصفتنا قادة إلا من خلال الإستراتيجية الكبرى الجديدة فقط التي تدرك أن كوكبنا الصغير يتطلب منا

بشكل متزايد التزاماً مستنيراً ومستنداً إلى المبادئ على حد سواء في تعاملنا مع مصالحنا المشتركة الإنسانية.

ولربما كان أهم هذا جميعاً، هو أن على الأمريكيين جميعا أن يصيروا ملتزمين في سلوك أمتهم في العالم. فسياستنا الخارجية، وعلاقاتنا مع شعوب العالم، لم تبق مجالا لمن يدعون بالخبراء.فقوى العولمة، وانتشار التأثير الأمريكي التجاري والثقافي، وعالمية الإنترنت، والسفر الفوري بلا عوائق، وازدياد القضايا المشتركة البيئية الكوكبية كلها الآن تتطلب التزام الشعب الأمريكي ومشاركته. يجب علينا ألا نسمح بأن يُملى علينا دورنا في العالم من دعاة أيديولوجيين بما لهم من انحيازات خاصة وجداول عمل خاصة،أو دعاة تمجيد العسكرية الذين يهفون إلى وضوح المواجهة في الحرب الباردة، أو المنظرين في مراكز البحوث الذين يشحذون فؤوسهم الأكاديمية من أجل مطامع شخصية.

ونظراً إلى أن الحرب أهم من أن تترك للجنرالات، فمثلها، في القرن الحادي والعشرين، السياسة الخارجية فهي أهم من أن تترك للنخب المتخصصة وللمصالح. في هذا القرن، يجب أن يزال الستار الذي يحجب كهنوت السياسة الخارجية عن الشعب. ونحن، الشعب، يجب أن نصر على أن تكون أفضل مبادئ أمتنا هي التي تميز تعاملاتنا مع جيراننا في هذا الكوكب. في هذا العصر الجديد، يجب أن تكون سياستنا نحو العالم هي سياسة الشعب

الأمريكي ـ سياسة تعكس إيماننا بحريتنا، سياسة تظهر رغبتنا في أن نكون أصدقاء وجيراناً معينين، سياسة تجعلنا فخورين بتراثنا عندما نتقابل مع جيراننا الأجانب في الخارج وعندما نحييهم هنا في الوطن، وأهم من ذلك كله سياسة تترك لأطفالنا تراثا يجعلهم فخورين بنا.

لأول مرة منذ العام 1812، يصير أمننا عملاً للمجتمع. أمريكا سوف تسود في هذا القرن الجديد بسبب قوة مواطنيها بأكثر مما تسود بقوة ترسانتها العسكرية. ولكن يجب على مواطنينا أن يشتبكوا في هذا القتال، من خلال قيادتنا السياسية، بدرجة أكبر بكثير مما كانوا يفعلون.

والقرن الجديد بتناقضه الظاهري يملي أنه يتوجب على أعظم دولة في العالم لا أن تنظر إلى فروعها البعيدة بل إلى جذورها ـ لا إلى أنظمتها للإنتاج المادي التفصيلي وأنظمتها للاستهلاك بل إلى مثلها العليا ومبادئها، لا إلى طمعها بل إلى شرفها. من العام 1949 إلى العام 1991، عشنا تحت تهديد حرب نووية واعتمدنا على سياسة الاحتواء وعقيدة الردع لحمايتنا. وكان ذلك هو الأساس لأمننا القومي. واليوم فإن المكلفين بمهمة تنفيذ النواحي العسكرية من إستراتيجيتنا هم جيراننا وإخواننا المواطنين، رجال ونساء لهم بيوت وعائلات مثل ما لنا. وإن يقظتهم وتضحيتهم لا يمكن أن تؤخذ أمراً مسلماً وإلا فنحن نحط من قدر تراثنا الغني

من الحرية الديمقراطية التي ضمنتها إراقة الدماء من أجيال الأمريكيين الذين صمدوا في مركز الحراسة المنفرد بعيدا عن الوطن ليضمنوا سلامتنا وأمننا.

الحرب ليست أداة للسياسة، إنها إخفاق السياسة. نحن لا نستطيع أن نناقش استخدام القدرة العسكرية بصفتها أداة للسياسة القومية من غير أن ندرك أن أرواح أبنائنا وبناتنا هي التي تكون أكثر من غيرها موضع الخطر المباشر. يجب علينا الآن جميعا أن نكسب حقوقنا من خلال أداء واجباتنا. وواجبنا نحو أبنائنا وبناتنا يتطلب من صناع سياستنا أن يحافظوا على أرواحهم في ائتمان مقدس. عندئذ فقط سيكون أمننا القومي عادلاً وقوياً على حد سواء، وعندئذ فقط نستطيع أن نكون فخورين حقيقة بأنفسنا ومن نكون نحن.

هذه الأفكار - خطة شاملة من أجل الإنتاجية من خلال المدخرات والاستثمار، خصوصاً الاستثمار في أطفالنا، وأنظمة اقتصادية مسؤولة، وأولويات موازنة موجهة لتحقيق غايات، وأمن الطاقة، وحكم المجتمع، والمواريث العامة - ليست سياسات اقتصادية في المعنى التقليدي في أي حال. إن المقصود منها هو أن تحرض على طريقة تفكير مختلفة بشأن قيمنا الاقتصادية في سياق فهم جديد للأمن. في القرن الحادي والعشرين، سوف يعني الأمن أكثر بكثير من التحرر من التعرض للهجوم من أمم أخرى.

يجب أن يشتمل على الأمن من العنف الإرهابي، وعلى أمن المعيشة، وأمن المجتمع، والأمن من أجل أطفالنا ومن أجل أجيال المستقبل.

وهذا الهيكل الاقتصادي ليس حزبياً بل أمريكي. إنه مصمم لا لنمارس الشجارات القديمة المبتذلة بين اليمين واليسار بل لنحرض على طريقة جديدة للتفكير حول خياراتنا وأولوياتنا الاقتصادية. هذا الهيكل مستند إلى فكرة من العقل السليم - إذا حددنا غاياتنا تحديداً صحيحاً، فإن الناس الراشدين، أصحاب الخيال، المبدعين من الأمريكيين سوف يتوصلون إلى الطريق الصحيح لتحقيق تلك الغايات.

معظم الأمريكيين متعبون من جملة من المصالح الخاصة التي تتقاتل حتى تصل إلى قطع أكبر من الفطيرة التي لا تنمو - وهو قتال يتم خلف الأبواب المغلقة من البيت الأبيض ومكاتب مجلس الشيوخ من أناس أعطوا وتسلموا مبالغ ضخمة من مساهمات حملات المصالح الخاصة. بدلاً من ذلك، دعونا نؤسس غاياتنا القومية وأولوياتنا للقرن الحادي والعشرين. وهذه الأولويات سوف تهدي خياراتنا العامة وطرقنا الاقتصادية وسوف تمكننا حقاً من تحقيق الأمن من العنف، وتحقيق أمن المعيشة، وأمن المجتمع، والأمن لأجيال المستقبل.

هذه المداخل الجديدة للسياسة، التي تخلق هيكلاً لاستعادة الجمهورية الأمريكية، سوف ترجع صدى ذلك المؤسس الذي

يستمر في استثارة وعينا، ذلك الرجل المتميز من القرن الثامن عشر الذي تصل رؤيته إلى القرن الحادي والعشرين، وهو توماس جيفرسون.

السياسات اليوم تدور كثيراً جداً حول المسارات الوظيفية، والمصلحة الخاصة، ومساهمات الحملات ومدى الوصول - ما أحتاج *أنا*، وما أريد *أنا*، وحول حقوقي *أنا*. ولكن المثل الأعلى هو حول الخير المشترك، أو ما هو الأفضل لنا جميعنا، ولأطفالنا ولأجيال المستقبل كذلك. السياسات هي، كما قال أفلاطون، " فن شغله الشاغل هو الاهتمام بالأرواح." والمثل الأعلى لأمريكا يهم أمة من الناس ما تزال تبحث عن قضية نبيلة، وعن مصير أفضل.نحن أفضل من أنفسنا كما نحن اليوم. ولأننا نعرف هذا، فنحن محبطون من الفجوة الموجودة بين من نحن؟ وبين من ينبغي أن نكون؟

أمريكا ما تزال تمثل وعداً، وعداً بأن الشعب الديمقراطي يستطيع أن يتعلم أن يتعايش معا بشكل أفضل، وبأننا نستطيع أن نرتفع فوق الحكم الذاتي والأنانية، وبأننا نستطيع أن نبدع " مدينة على الهضبة. " يجب علينا أن نتحدى أنفسنا لنشارك في تحقيق ذلك الوعد، وفي الإبقاء على أمتنا وأنفسنا مرتفعة في مستوى أعلى، ولنستخدم إبداع عقولنا لنجد طرقاً جديدة لتحقيق العاطفة في

قلوبنا ـ عاطفة نحو مجتمع عادل، نحو مجتمع عظيم، ونحو المثل الأعلى للجمهورية الأمريكية.

ملحق

أرسلت المذكرة التالية إلى الرئيس وليام جيه. كلينتون من المؤلف في 5 تشرين ثاني /نوفمبر، 1993.

مذكرة إلى الرئيس وليام جيه. كلينتون

عناصر الإستراتيجية الكبرى الجديدة:

خلاصة: تتطلب أمتنا إستراتيجية كبرى جديدة. فطوال نصف قرن كانت إستراتيجيتنا المجمع عليها هي أن نحتوي الشيوعية ونفترض أن اقتصاد السوق المتوسع باستمرار سيدفع تكاليف الاحتواء وينتج مستوى معيشة الطبقة الوسطى لمعظم الأمريكيين. هذه الإستراتيجية لم تبق قابلة للحياة أولم تبق لها علاقة بالموقف بسبب إخفاق الإيديولوجية الشيوعية، وتفكك الأمة – الدولة، وبروز كتل تجارية قوية منافسة، وتأكّل القاعدة الاقتصادية التقليدية لأمريكا. وينبغي للإستراتيجية الكبرى الجديدة أن تشمل العناصر التالية:

- **الأول**، ينبغي أن تدمج الأمة معاً حول جدول أعمال من أجل التجديد الاجتماعي المؤسس على الانتقال إلى اقتصاد مستند إلى المعرفة،
- **الثاني**، ينبغي أن تؤسس تحالفاً كبيراً بين أمريكا الشمالية، وأوروبا الكبرى، وآسيا الديمقراطية لكي تؤسس اقتصاداً كوكبياً مستنداً إلى التجارة ولكي تدعم المؤسسات الديمقراطية في البلاد النامية،
- **الثالث**، ينبغي أن تضع تعريفاً جديداً مناسباً للأمن القومي حول الإصلاح العسكري وتعريفاً جديداً للأمن الدولي حول حفظ السلام الجمعي وترتيبات جديدة للأمن.

الغايات. الهدف الأول للإستراتيجية هو النص بوضوح على غايات الأمة.وهذه هي: أن تصمم محركاً اقتصادياً حديثاً قادراً على أن يزيد الإنتاجية والقدرة التنافسية وعلى إنتاج الأمن الاقتصادي، وأن تضمن أسواقا كوكبية مفتوحة وقواعد عادلة للتجارة، وأن تمنع استقطاب الشمال ـ الجنوب وانتشار الأصولية، وأن تدعم مختبرات تجارب الديمقراطية، وأن توسع المسؤولية عن حفظ السلام الكوكبي....

التحول الاقتصادي هو الملمح المركزي للإستراتيجية الكبرى للقرن الحادي والعشرين. ومن غير أنظمة جديدة لخلق الثروة، لا

تستطيع أمريكا أن تقدم الأمل للعمال ولأولئك الذين يعتمدون على المجتمع، ولا تستطيع أن تولد المصادر اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية العميقة للقلق الاجتماعي، ولا تستطيع أن تلعب دورها الموروث في صيانة الاستقرار الكوكبي وتوازن القوى. ومن حسن الحظ، ونظراً إلى أن العصر الصناعي والاقتصاد المستند إلى صنع المنتجات يهبط متراجعاً، فإن محركاً بديلاً في شكل صناعات متعلقة بالمعرفة /والمعلومات/والاتصالات يبرز متسارعاً... وإن التنظيم الإستراتيجي لسياسات الإصلاح في التعليم، والتدريب، والاستثمار، والضرائب والتجارة سوف يكون مطلوبا من أجل ضمان الانتقال الناجح إلى اقتصاد مستند إلى المعرفة.

واقتصادات القرن الحادي والعشرين المنتجة يجب أن تكون أيضاً اقتصادات تجارة...ويجب على إستراتيجية ما بعد الحرب الباردة أن تمنع الاستقطاب السابق بين الشرق والغرب من أن يصير بسرعة استقطابا بين الشمال والجنوب مبرزاً موجات من المهاجرين تتحرك باتجاه الشمال.

وعن طريق الدعم القوي والمنهجي للديمقراطية في الأمم الناشئة المتحولة عن الشيوعية يمكن تخفيض النزاعات العسكرية المستقبلية تخفيضاً جوهرياً.وعندما تنشأ نزاعات محلية وإقليمية، يجب على ترتيبات الأمن الموجودة والممكنة عندئذ أن تشكل قوات حفظ سلام جمعية مكلفة بالتدخل وفق قواعد

اشـــتباك مســـبقة الترتيـــب ثـــم تخـــرج. إن القـــوات العســـكرية الأمريكية، وإنتاج الأسلحة، وهياكل الاستخبارات هي الآن غير متناسبة بالكلية مع أي تهديد واقعي. يجب أن يعاد إصلاحها من ناحيـــة الحجـــم، والتكلفـــة، والمهمـــة، والتـــأثير إذا كـــان لأي إستراتيجية قومية جديدة أي أمل في النجاح.

الإستراتيجية في سياق تاريخي. تمثل التسعينيات من 1990 لا نهاية قرن وألفية وحسب بل نهاية حقبة، هي حقبة الحرب الباردة، ونهاية عصر، هو العصر الصناعي أيضا.بل هناك قوى تاريخية أكثر تعمل – تأكل الأمة -الدولة – وهو الأمر الذي يتطلب إستراتيجية كبرى جديدة. إن التمييزات التقليدية بين الاهتمامات المحلية والخارجية – ليس أقلها في العولمة الاقتصادية – تسبب تفكك الحدود القومية. الأمم _الدول تتشظى تحت الضغوط الخارجية من موجات الهجرة من الجنوب والضغوط الداخلية من القبلية والقومية العرقية....

...**إســتراتيجية أمريكــا في ا لعــالم.** كانــت أعظــم فــترات الاســتقرار في التــاريخ الأوروبــي هــي تلــك الــتي كانــت مضــمونة بتحالف القوى. ويجب على الولايات المتحدة أن تنشئ تحالفاً أكبر جديداً مكوناً من أمريكا الشمالية، وأوربا الواسعة، وآسيا الديمقراطية، تحالفاً مؤسساً على الغايات الاقتصادية والسياسية

المشتركة. وينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية لهذا التحالف هي التالية:

- صيانة النظام في مجالات تأثيره الجمعية،
- توسيع التعاون بين الشمال والجنوب لتخفيض الهجرة الكبيرة،
- تقليص انتشار الأصولية الإسلامية الراديكالية،
- ضمان أسواق مشتركة مفتوحة ومتوسعة.
- التحالف الكبير، الذي يضم الناتو وترتيبات أمنية أخرى يجب أن يقرر بحزم وبسرعة أين تبدأ؟ وأين تنتهي مصالحه الأمنية المشتركة؟ ويستعد لحماية تلك المصالح، ويعطي تحذيراً للأصوليين الراديكاليين، وأمراء الحرب المحليين، والإرهابيين، والقبائل والفئات المرتدة بأن صدع الاستقرار الدولي سوف يواجه بقوة جمعية سريعة حاسمة.

ونهاية الحرب الباردة تتطلب أيضاً إعادة تعريف المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة. ومع انهيار الشيوعية الكوكبية، يجب أن يكون هذا التعريف محدداً، ودقيقاً، وضيقاً على نحو أكبر مما كان عليه "احتواء الشيوعية."والولايات المتحدة وحلفاؤها ليس لهم عدو جماعي وقلة من التهديدات المشتركة..وهذه هي المناسبة المثالية للولايات المتحدة لإصلاح

مؤسساتها العسكرية ولتدربها وتجهزها على نحو أفضل من أجل مهام جديدة لها علاقة بإنقاذ الرهائن، ومكافحة الإرهاب، والنزاع خفيض الشدة، وحرب العصابات، وحفظ استقرار الديمقراطيات الجديدة.

وهكذا فالركنان التوأمان للإستراتيجية الجديدة لمهمة أمريكا القيادية في العالم هما: الأول، تحالف أكبر مشكل من الأمم الديمقراطية يضمن الأسواق المفتوحة، والنظام الدولي، والأمن الجمعي. والثاني، قوات عسكرية أمريكية تم إصلاحها وهي مجهزة ومهيأة لتقوم من جانب واحد بتنفيذ مصالح أمنية قومية محددة حديثاً تحديداً أكثر ضيقاً.

الأصول والحسوم القومية، الولايات المتحدة في موقع تقود منه العالم الصناعي إلى عصر المعلومات. فنحن نملك التفوق في تقانة الاتصالات من بعد، وبرمجة البيانات ونقلها، ومعدات وبرامج الحاسوب، وإدارة أنظمة تلفاز الكبل، واتصالات التوابع الاصطناعية، وهكذا. وكل هذه القدرات تتقاطع مع تقانات كبل الألياف البصرية والضغط الرقمي وتنساق بواسطتها. وكل هذه القدرات معاً تمثل لاقتصاد الولايات المتحدة للقرن الحادي والعشرين ما مثلته السيارات والفولاذ والفحم لاقتصادنا في مطالع القرن العشرين. وصناعات "المعرفة" هذه معاً تشكل القلب لإستراتيجية اقتصادية قومية جديدة.

قاعدة المعرفة بالإجمال في الولايات المتحدة _ المدارس، والجامعات، ومختبرات البحث_ قاعدة سليمة وقابلة للوصول إليها أكثر من أي قاعدة في العالم. وستكون هذه القاعدة حاسمة بوصفها مصدر" عمال المعرفة " من أجل الاقتصاد الجديد. وعلى الرغم من أن أنظمة تعليمنا وتدريبنا متفوقة من حيث الوصول إليها فهي تخفق في النوعية. فالامتياز، والانضباط، والجدارة، والتعليم الكلاسيكي يجب أن تصير هي العلامات البارزة في قاعدة معرفتنا إذا كان علينا أن نستمر في إنتاج قوة عمل ذات نوعية عالية للاقتصاد الجديد.

ونقاط القوة القومية الإضافية تتضمن التفوق العسكري، وعملة مستقرة، وجاذبية للاستثمار الأجنبي، والاستقرار ا لسياسي...

...خطاب الإصلاح. خطاب الإستراتيجية الجديدة يجب أن يشتمل هذه الموضوعات: الاستعادة، والإصلاح، والنهضة.

والاستعادة الجديدة تتضمن إعادة التمسك بالتهذيب _ المجتمع، والعمل، والنظام _ وجميعها تختفي الآن من ثقافتنا. واستعادة التهذيب يتفتح الطريق إلى إصلاح جديد، وإعادة الهيكلة للمؤسسات الأساسية لمجتمعنا – الحكومة، والمدارس، ومكان العمل، وحتى المنازل. وإصلاح مؤسساتنا يستطيع عندئذ أن يقود إلى الغاية النهائية لأمريكا – نهضة القرن الحادي والعشرين.

وهـذه النهضـة يمكـن أن تكـون نهضـة الحريـة الفرديـة، والمجتمـع الجمعـي، والفضـيلة المدنيـة، ونهضـة الإبـداع الفـني والعلمـي، ونهضـة القيم الثقافيـة المشتركة والجماعـة الاجتماعيـة. والتحدي الكبير، التحدي الذي تصارعت معه أمريكا طوال أكثر من قرنين، هو دمج قيم الاستعادة – وهي النظام، والتهذيب - مع قيم التنوير، والليبرالية، والنهضة – وهي التسامح، والإبداع، والتنوع.

خاتمـة. يجب أن تشتمل الإستراتيجية الكبرى الجديدة لأمريكا على اقتصاد متحول بمحرك المعرفة / والمعلومات / والاتصالات، التي ستوفر أمناً اقتصادياً أحدث وأفضل لقوة عمل أفضل تدريباً، وإعادة هيكلة للعلاقات الكوكبية موجهة بالتجارة، وإعادة تعريف للأمن القومي مستند إلى بناء الديمقراطية، والإصلاح العسكري، وحفظ السلام المشترك...

... والإستراتيجية الكبرى الجديدة سوف تتطلب قيادة غير عادية لا تصرفها الاعتبارات المباشرة التكتيكية وملتزمة بالغايات الطويلة الأمد لأمة قوية ولكنها أمة محمودة، وتعمل دائما في متابعة المثل الأعلى الديمقراطي. وموضوعات هذه الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين هي الاستعادة، والإصلاح، والنهضة.

غاري هارت

Notes *

INTRODUCTION

1. Zbigniew Brzezinski, "New American Strategies for Security and Peace" (speech, Washington, D.C., October 28, 2003).
2. See chapter 1 for a brief description of strategy and the broader concept of grand strategy.

CHAPTER 1

1. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming" (Washington, D.C., September 15, 1999), 8.
2. Colin Gray, *Modern Strategy* (New York: Oxford University Press, 1999), 17.
3. B. H. Liddell Hart, *Strategy*, 2nd ed. (New York: Meridian Books, 1991), 321.
4. Edward Mead Earle, *Makers of Modern Strategy: Military Thought from Machiavelli to Hitler* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1943), viii.
5. Paul Kennedy, *Grand Strategies in War and Peace* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991), 4–5.
6. Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).
7. Available at: www.usinfo.state.gov/usa.
8. Total imports of petroleum reached 9 million barrels a day by the fall of 2003, and imports of all petroleum products reached

12 million barrels a day, roughly 50 percent of all petroleum consumption.

9. Felix G. Rohatyn, "An American Journey" (speech, Chicago, November 1, 2003).
10. Individual and household debt reached $8.4 trillion in 2003. For the source on private and household debt see: www.mwhodges.home.att.net/nat-debt, April 2003. See also "Nation's Debt Grew at Rapid Pace in 2003," *New York Times*, March 5, 2004.
11. "U.S. Trade Deficit Grew to $41.3 Billion in September," *New York Times*, November 13, 2003.
12. Rohatyn, "An American Journey."
13. The wry parody of the American attitude is: "What's *our* oil doing under *their* sand?"
14. See chapter 7.
15. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy" (Washington, D.C., April 15, 2000), 6.

CHAPTER 3

1. See chapter 7.
2. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy," 7.
3. Brzezinski, "New American Strategies for Security and Peace."
4. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 8, emphasis added.
5. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy," 6.
6. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 1.

7. Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2003).
8. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 5.

CHAPTER 4

1. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Road Map for National Security" (Washington, D.C., March 15, 2001), xiv.
2. Task Force of the Council on Foreign Relations, "America—Still Unprepared, Still in Danger" (New York, October 25, 2002).
3. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming."
4. This point echoes the same disclaimer and caveat stated in the preface.
5. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Road Map for National Security," xiv.
6. Rohatyn, "An American Journey."
7. Amory B. Lovins and L. Hunter Lovins, "Energy Forever," *American Prospect*, February 11, 2002.
8. "Why America Is Running Out of Gas," *Time*, July 21, 2003.
9. Lovins and Lovins, "Energy Forever."
10. Ibid.
11. David Garman, assistant secretary of energy, October 2, 2001, quoted in ibid.
12. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 5.

13. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy," 9.

CHAPTER 5

1. Michael Dobbs, "U.S. Had Key Role in Iraq Buildup," *Washington Post*, December 30, 2002.
2. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy," 13.
3. Ibid., 9–10.
4. Brzezinski, "New American Strategies for Security and Peace."
5. By late 2003, under considerable domestic pressure, that projection was replaced by a plan for substantial U.S. military withdrawal by mid-2004.
6. Liddell Hart, *Strategy*, 322.
7. Gary Hart, "Enlightened Engagement" (lectures, Georgetown University, July 1986).

CHAPTER 6

1. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 6–7.
2. Task Force of the Council on Foreign Relations, "America—Still Unprepared, Still in Danger."
3. Speech at the Washington National Cathedral, September 14, 2001.
4. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 8.
5. Ibid.
6. See Web sites for the Grameen Bank: www.grameen-info.org and for Hernando de Soto: www.policylibrary.com/desoto.

7. U.S. Commission on National Security/21st Century, "Seeking a National Strategy," 14.
8. Task Force of the Council on Foreign Relations, "America—Still Unprepared, Still in Danger."

CHAPTER 7

1. U.S. Commission on National Security/21st Century, "New World Coming," 2.
2. Niall Ferguson, interview at the Council on Foreign Relations, New York, April 2003.
3. Ibid.
4. Robert Kaplan, "Supremacy by Stealth: Ten Rules for Managing the World," *Atlantic Monthly*, July–August 2003.
5. Ivo Daalder and James Lindsay, "American Empire, Not 'If' but 'What Kind,'" *New York Times*, May 11, 2003.
6. Ibid.
7. Ronald Syme, *The Roman Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1954).
8. In other written forums I have explored the degree to which the United States is still a republic and what it might do to restore its lost republican qualities. See *The Patriot: An Exhortation to Liberate America from the Barbarians* (New York: Free Press, 1995); *The Minuteman: Restoring an Army of the People* (New York: Free Press, 1997); and *Restoration of the Republic: The Jeffersonian Ideal in 21st-Century America* (New York: Oxford University Press, 2002).
9. Secretary of Defense Donald Rumsfeld suggested as much on more than one occasion in the spring of 2003.